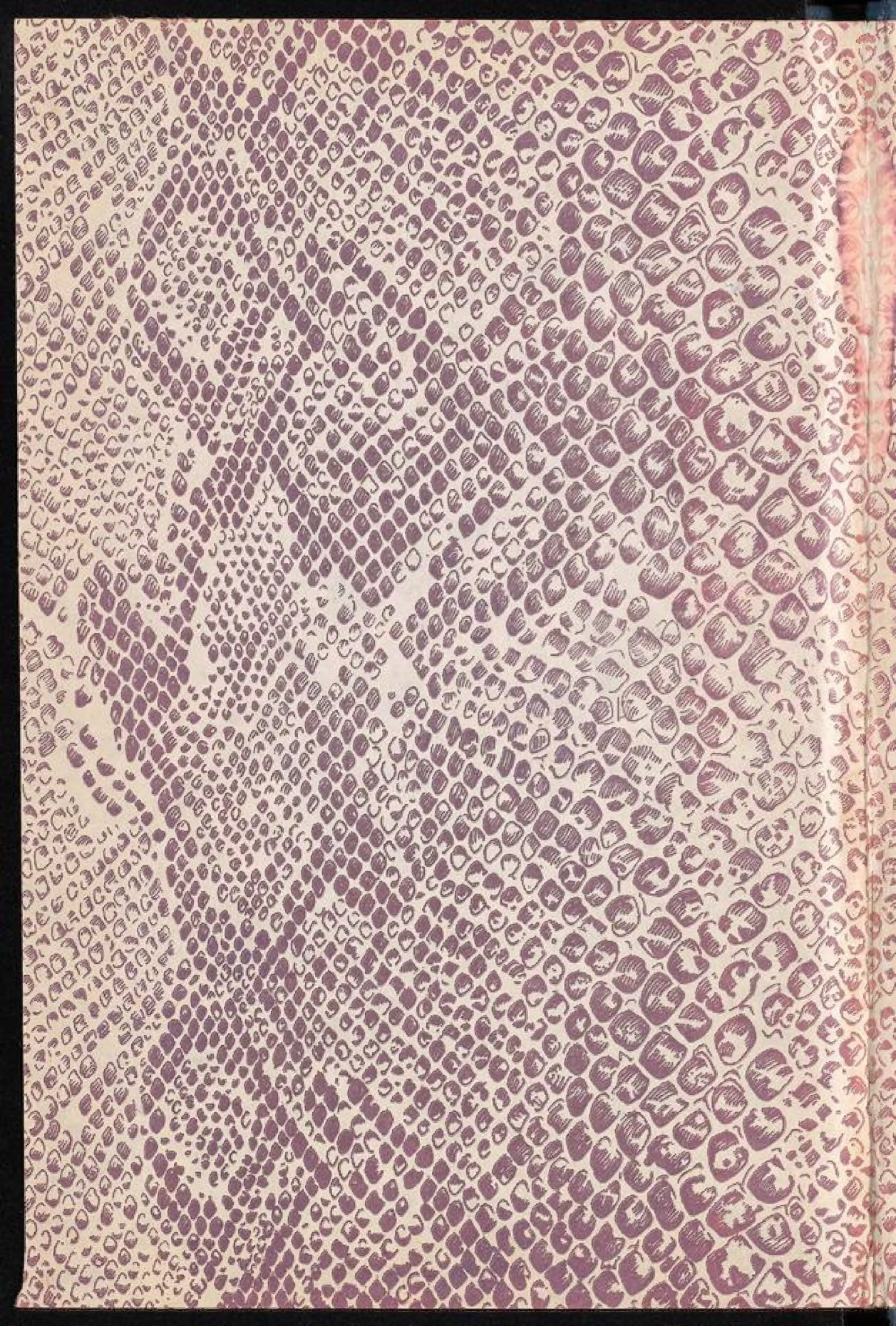
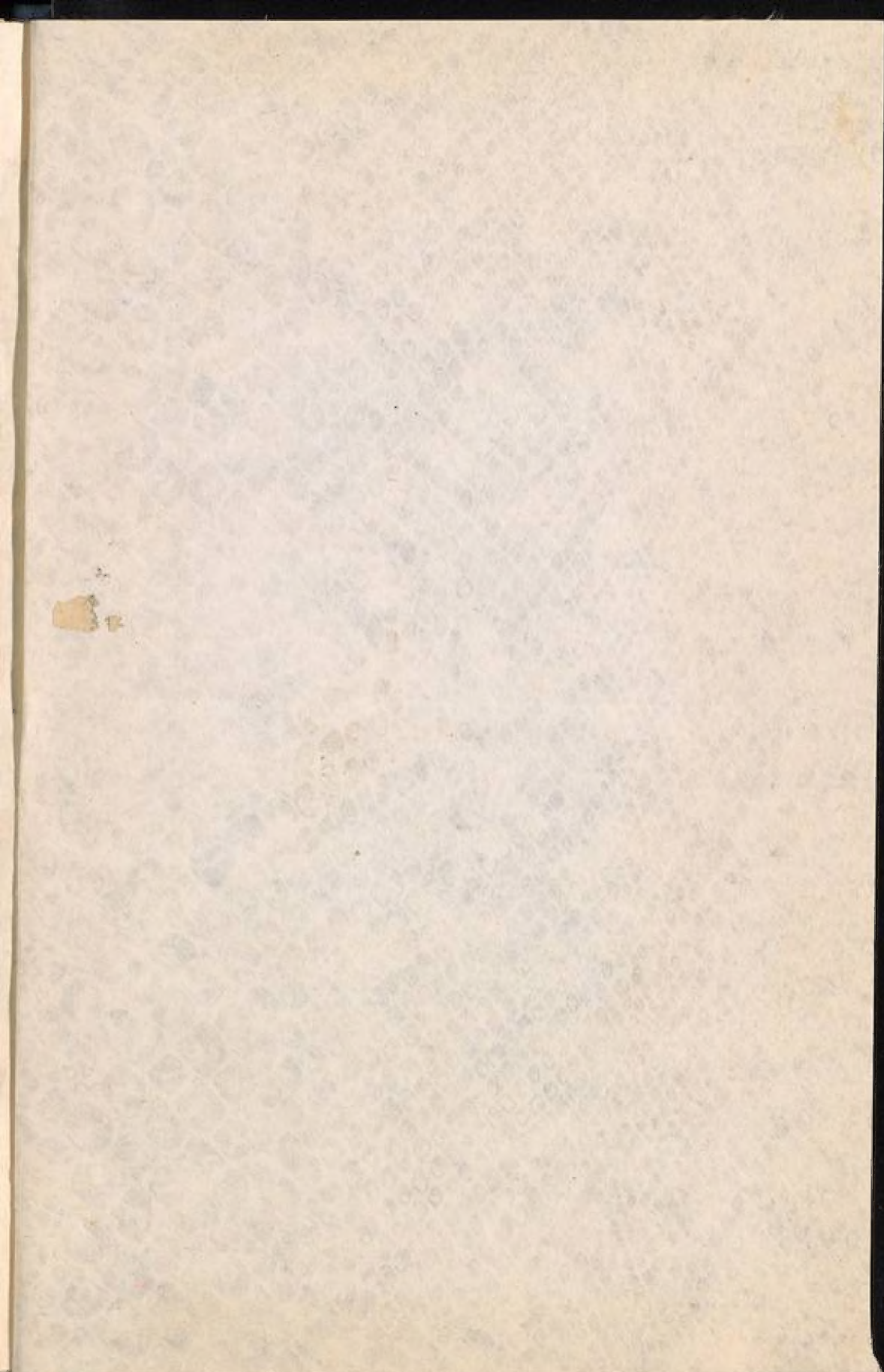




THE LIBRARIES
COLUMBIA UNIVERSITY

GENERAL LIBRARY





لا اله الا الله محمد رسول الله

دليل المسافر

في بيان ما يختص هو به من العبادة صلاة وصوما وما يتعلق بذلك
من تحديده مسافة القصر وتقدير الميل والخلاف في الخطوة
والذراع والقدم وتحويلها الى أمتار وبيان
أحكام صلاة المسافر واقتدائه بالقيم
وعكسه وبيان سمت القبلة

تأليف

حضرة العالم الفاضل صاحب العزة السيد أحمد بك الحسيني
المحامي الشهير حفظه الله وتفع به

وهامشه القول الفصل في قيام الفرع مقام الاصل
لحضرة المؤلف المذكور حفظه الله

طبع هذا الكتاب على نفقة حضرة مؤلفه وقد تبرع آتاه الله بما أنفق
في سبيل نشره وجعل تزييعه مجا نابلان وأذن ان أراد طبعه أن يطبعه

الطبعة الاولى

بالمطبعة الكبرى الاميرية بيولا ق مصر المحمية

سنة ١٣١٩

هجريه

(بالقسم الادبي)

هذانص ما كتبه جع من حضرات العلماء الأفاضل الأزهرين تقرظا لهذا الكتاب
وشهادة بفضل وفي مقدمتهم الأستاذ الأبر صاحب الفضيلة شيخ الجامع الأزهر
لازال عظيم الشأن رفيع البنيان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على خيرته من خلقه سيد السادات
وعلى آله وصحبه وعترته وخزبه **﴿أما بعد﴾** فإن من أعظم نعم الله سبحانه على من أحبه
توفيقه للاستغفار بالعلوم الشرعية خصوصاً علم الفقه الذي هو على أي وجه كان
مقصود تعددت وسائله وتناهت في الرفعة مسائله وتوفقت صحة العمل على الاعتماد عليه
ولم يعرض ضبط أحكام أحوال المكلفين إلا إليه وإن من منحه الله تبارك وتعالى النعمة ووهبه من
بحار جوده أشرف حكمه مؤلف هذه الرسالة الحبيب النسيب الشريف السيد أحمد بك
الحسيني الأزهرى ابن السيد أحمد ابن السيد يوسف الحسيني نسباً ولقباً فإنه من أشرف
قلبه منذ طفولته إلى الآن حب العلم والعلماء وما لزمتهم ولا أخذ عنهم وإفراد شيخ المشايخ
شمس الملة والدين المغفور له الشيخ محمد الأنباري بسوء اختصاص إلى حين وفاته رحمه الله
حتى تلقى عنه كتب مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه بصدق روية وفضل إمعان
وجودة حفظ ودقة نظر وشدة بحث وكال تدقيق حتى أجاز به جميع مروياته وأصل سند
به وكان من نتيجة ذلك وضع هذه الرسالة الفائقة والفريدة الشائقة التي حقت
موضوعها الماشاقت نفوس العلماء إلى تحقيقه وجمعت من تفرق الأقوال في تحديد
مسافة القصر ومقدار الميل والفرع ونحوهما ما كانت الحاجة ماسة إلى تحريره وأنت على
غير ذلك من المسائل في أحكام صلاة المسافر وصومه بما يشوق ويروق على المذاهب الأربعة
وختمت ببيان سمت القبلة على وجه يقطع عن المسافر في أي جهة عرق الشك بحسام
اليقين وقد اعتمد في مبدأ التوفيق بين الأقوال على تجربة السير ومشاهدته والرجوع إلى
أهل الذكرفيه وقد تحررت فيما نقله فيها عن المذاهب الأربعة طريق الحق ومعتمد كتب
المذاهب كما تحققت كل ذلك بتلاوة هذه الرسالة بمجلس جمعنا مدينة حلوان في يوم الجمعة
المبارك التاسع عشر رجب المحرم سنة ١٣١٩ حيث انتقلنا من مصر القاهرة إلى المدينة
المذكورة لاجل ذلك ولاجل أن نشاهد بالعين تحقيق سير الأقسام في أرض سهلة خالية
من كل عورة وقد حضر مجلس التلاوة المشار إليه كل من وضع اسمه على هذا بعد أن شاهد
الكثير منا تجربة السير وجدنا مطابقة ما في هذه الرسالة فجرت الله حضرة مؤلفها خيراً

إن علم الفقه لكونه علم الحلال والحرام والمعاش والمعاد حري بأن يكون شغل العاقل وسرفة
 اليبس العامل وضالة كل طالب ونجعة كل راغب اذ بدون معرفته لا يفرق بين مأموره
 ومنهيه عنه ولا يمتدى الى التمييز بين مراتب النوعين من فرض وحرام وغيرهما ولا يعرف
 صحيح العمل من فاسده ولا شرط الشيء من سببه ولا مقتضيه من مانعه الى غير ذلك فيختلط
 الخابل بالنايل والحق بالباطل فلا يدري سبيله ويعرض على طلبه حصوله واتى مذام مبطت
 عنى القمام مشتغل بالنظر فيه والدأب على سلوك مناهجه وقطع قيافيه بما لا زمتى
 لشئى وأستأذى خاتمة المحققين ورئيس المدققين شمس الملة والدين العلامة
 الشيخ محمد الانبأى رحمه الله وجعل الجنة متقلبه وشواه حتى تلتفت عنه كتب المذهب
 وغيرها بتحقيقات رائقة وتدقيقات فائقة فصار لي عزاء وانه ملكة كسائر الملكات
 الذبه وأنس اليه وأجعل اعتمادى في كافة الشؤون عليه مهتم بتحقيق بعض مسائله
 ومعتيا بالتدقيق في كثير من مقاصده سيما عند ما تدعوني حاجة الى تحرير
 موضوع أو تحقيق منقول ومسموع وقد وجدته بحر الاندراك له غاية وقد قددا
 لا تبلغ له نهاية جاهد في سبيله من الفحول السابقين من وقفوا حياتهم على تحريره
 وهبوا أعمارهم لتدوينه وتقريره فألفوا فيه الأسفار التي فزعوا فيها المسائل وقرروا
 الشواهد والدلائل وحرروا المنقول ودوتوا الاصول وحصروا الاقسام وبينوا لها
 الاحكام على الوجه الذي يخل للناظر أنه لا سبيل فيه الى مزيد وأنه لا يستطيع أن يبدى
 فيه شياً ولا يعيد ولكنه اذا حقق النظر وأجال الفكر علم أن بعض مسائله لم تزل في
 حاجة الى عناية المتأخرين بالتحقيق والتحرير والتفصيل والتقرير ومن ذلك ما حداثى
 لي وضع هذه الرسالة وتحريرها رغم أن كثرة العوامل ومزاجية الشواغل وهو تحقيق
 مقدار المسافة التي يترخص بقصد قطعها المسافر بفطر رمضان وقصر الفرض الرباعي والجمع
 بين صلاتي الظهر والعصر وبين صلاتي المغرب والعشاء وما يتفرع على ذلك من الاحكام فاني
 وجدت في تحديدها اشكالاً قويا واضطراباً في مقدارها كلياً وذلك أن تحديدها مأخذين
 أولهما سير الابل مثقلة وديب الاقدام يوماً وليلة أو يومين معتدلين أو ليلتين معتدلتين بحيث
 يكون زمان السير ثلثمائة وستين درجة وثانيهما البرد والقراسخ والاميال والخطوة والذراع
 والقدم وبين مقتضى التقديرين ما يدفع بالمكلف الى تيار الحيرة ويلقيه في محيط الدهشة
 وان حاول بينهما توفيقاً على قول في مقدار الميل بقى التحالف بينهما على عدة أقوال حتى
 يخال أن التوفيق محال وأن المسئلة لا يمكن اخراجها من حد الاشكال وان الترخص بتلك
 الرخصة في أقل مسافهم لم يكن في حيز المعكنات وذلك للتفاوت العظيم بين ما اعتمده علماء
 مذهبنا في تحديد الميل وبين تحديد المسافة بالزمن فان ظن أن في الالتجاء الى غير مذهب
 لسادة الشافعية ما ينجيهم من تلك العجيج ويقيله من هاتيك العثرات لم يصادف ظنه محملاً
 بل يجد الامر يزاد اضطراباً واشكالاً في تحديد الميل والذراع الشرعى لما يصادفه من تعدد
 لا أقوال والخلاف فيها ولما يصادفه عند ما يرى تقرير خلاف اشتهر بين الشافعية والحنفية

نسباً ولقباً اتي
 قد احتجت في
 حادثه من الحوادث
 الى مراجعة كتب
 السادة الحنفية
 في مسئلة فقهية
 شرعية فرأيت
 الاقوال فيها مضطربة
 والأفهام فيها مختلفة
 فأردت الرجوع
 الى بعض أكار
 العلماء فوجدت
 منهم عدم الثبات
 على رأى في تلك
 الحادثة فثمنت
 عن ساعد الجدد
 حتى أكتشف النقاب
 عن هذه المسئلة
 وان كنت لست
 بمن يروى من هذا
 المنهل الصعب المثال
 ولكني عولت على
 الاستعانة بالله العظيم
 وهو حسبي ونعم
 الوكيل وبسميت
 ما جفت بالقول
 الفصل في حكم
 قيام الفرع مقام
 الاصل واجبا
 من فيض مراحم
 ربى الرحمن أن
 يجعلها خالصة لوجهه
 الكريم فهو حسبي
 ونعم المستعان
 اعلم أنه قد كثر
 في الاوقاف أن

في تقدير المسافة بالزمن انبني عليه أن فضل السادة الشافعية الاتمام دون المسافة عند السادة الحنفية وقد يقع الانسان بقصد قطع مسافة معلومة في حيرة فلا يدري هل يقصر ويجمع أو لا مع سهولة معرفة مقادير المسافات في بلادنا المصرية لأن على خطوط السكك الحديدية والترع والانهار بما وضع على أطوالها من علامات المقادير بوحدة مقاييس الاطوال المستعملة الآن في بلادنا المصرية وغيرها وهي المسماة بالمتر الذي كل ألف منه يسمنون بالكيلومتر وهذا عشر المتر مقسما الى عشرة أجزاء الجزئية حتى واحد قد رسم ليعلم من لم يعرف المتر مقاسه

١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
----	---	---	---	---	---	---	---	---	---

وتحويل هذه المقادير المترية الى مقادير ذراعية أو ميلية لم تكن له قاعدة معروفة فضلا عن جهالة الذراع الشرعي واضطراب التأخر بين استخراج مقداره على ماسأليه عليك منقولاً عن مظانه مفصلاً عن أسفاره فأردت مع دقة الموضوع ووعودة الطريق ركوب متن العناية بتذليل ذلك الصعب الجوخ أولاً بتحقيق المسافة بالامتر استخراجاً من مأخذ سير الابل وديب الاقدام لتعيينه وعدم الاضطراب فيه ثانياً بالتوفيق بين مقتضى ذلك المأخذ ومقتضى التعديد بالبرد والفرسخ بعد بذل غاية المجهود في التوفيق بين الاقوال المختلفة في تحديد الميل وتحرير ما هو المقصود بالذراع الشرعي والخطوة والقدم والاصبع وقد وفقت بحمد الله وحسن معونته لذلك على وجه يروق النظر فيه ويشرح الصدر لمن تأمل لمعانيه ويسر الفقيه وينفع العامل ويريح الخاطر وإني بفضل الله لم أسبق لهذه الفائدة ولم أر أحداً حقق تلك الاختلافات البينة والفقهاء إنما نقلوا أقوالاً واختلافات وتركوها خالية من التحقيق ومع جلالة تلك الفائدة وجزالة هذه العائده لم أقصر الرسالة عليها بل عزت بها فائدتين مناسبتين لها تجمعهما رابطه حاجه المسافر وعبادته أولاً هي في بيان سمت القبلة والاختلاف شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً وما بين ذلك باختلاف البلاد والأقطار حتى بالوقوف على ذلك يعلم المسافر وهو في أي قطر من أقطار المسكونة أو بأي بلد من البلاد الملموسة الى أين يتوجه فيتحقق عين الكعبة ثانياً هما أحكام صلاة المسافر وشروط قصر الصلاة وشروط الجمع وأحكام اقتداء المسافر بالقيم وعكسه وأحكام الصوم وما يتبع ذلك من المسائل على المذاهب الاربعه واختلاف الأئمة فيما اختلفوا فيه من ذلك لتكون هذه الرسالة كاسعها « دليل المسافر » تدل على ما يحتاج اليه فيما اختص هو به من العبادة على نحو خاص به صلاة وصوماً وقد رتبته على أربعة أبواب وخاتمة الباب الاول فيما ذكره فقهاء المذاهب الاربعه وأئمة الحديث واللغة في تقدير الميل والخلاف في الخطوة والذراع والقدم والاصبع الباب الثاني في تحرير الميل والخطوة والذراع وتحويلها الى أمتار والتوفيق بين أقوال الفقهاء والغويين الباب الثالث في تحديد مسافة القصر وتحرير الخلاف بين السادة الحنفية وغيرهم فيها الباب الرابع في بيان أحكام صلاة المسافر واقتدائه بالقيم وعكسه وأحكام الصوم الخاتمة في بيان سمت القبلة بالنسبة الى جميع الجهات وهذا أنا شارع فيما قصدت مستعيناً بحول الله وقوته راجياً منه التوفيق والهداية لأقوم طريق

وقفهم من بعدهم
على أولادهم ثم
على أولاد أولادهم
ثم وثم ثم على ذريتهم
ونسلمهم وعقبهم
طبقة بعد طبقة
ونسلاً بعد نسل
وجيلاً بعد جيل
الطبقة العليا منهم
تحبب الطبقة
السفلى من نفسها
لأمن غمها
بحيث يجب كل
أصل فرعه دون
فرع غيره يستقل
به الواحد منهم
ذا انفراد ويشارك
فيه الاثنان فما
فوقهما عند
الاجتماع على أن
من مات منهم
وترك ولداً أو ولد
ولد أو أسفل من
ذلك انتقل نصيبه
من ذلك لولده
أو ولد ولده وإن
سفل فإن لم يكن له
ولد ولا ولد ولد
ولا أسفل انتقل
نصيبه من ذلك
لاخوته وأخواته
المشاركين له في
الدرجة والاستحقاق
فإن لم يكن له اخوة
ولا اخوات فلن

الباب الاول فيما ذكره فقهاء المذاهب الاربعة وأئمة اللغة وشرح الحديث
في تقدير الميل والخلاف في الخطوة والذراع والقدم والاصبع

اعلم أن الباحث عن مسافة القصر في كتب فقه السادة الشافعية والسادة المالكية والسادة
الحنابلة ينبغي له أنهم يبنوا مقدارها بطريقتين الاول زمان السير والثاني مقدار الطول
وقد اعتمد علماء المذاهب الثلاثة أن مقدار المسافة بالزمن مسير يوم وليلته أو يومين معتدلين
أوليتين معتدلتين بحيث يقطع المسافر أربعاً وعشرين ساعة وهي ثلثمائة وستون درجة
يسير الأبل منقلة بالاجال وديب الأقدام ذهاباً ودون الأياب بما في ذلك من زمن استراحة المسافر
الذي يقضي فيه مصالحه من أكل وشرب وقضاء حاجة ووضوء وصلاة وإصلاح متاع
* والثاني على معتد قولهم أربعة برد وصرحوا بأن البر يد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة
أميال واختلفوا في ذرع تلك الأميال على ستة أقوال الاول أن الميل أربعة آلاف خطوة
والخطوة ثلاثة أقدام وكل قدمين ذراع فيكون الميل ستة آلاف ذراع الثاني أنه ألف باع والباع
أربعة أذرع فيكون الميل أربعة آلاف ذراع الثالث ما صححه ابن عبد البر وهو أن الميل
ثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع الرابع ثلاثة آلاف ذراع الخامس ألف ذراع السادس ألف
ذراع كما أنهم اختلفوا في الخطوة فمنهم من قال إنها خطوة انسان ومنهم من قال خطوة بعير
واختلفوا كذلك في القدم فمنهم من قال قدم الانسان ومنهم من قال قدم البعير وكذلك
اختلفوا في الذراع فمنهم من اعتبره أربعاً وعشرين اصبعاً ومنهم من اعتبره ثمانية وعشرين
ومنهم من اعتبره اثنين وثلاثين ومنهم من اعتبره ستة وثلاثين وبعضهم صرح بأن المراد من
الذراع ذراع الأدهى من طي المرفق الى طرف الوسطى حتى على القول بأن طوله ستة وثلاثون
اصبعاً وكذلك اختلفوا في عرض الاصبع فمنهم من اعتبره ست شعيرات معتدلات معتزلات
ومنهم من اعتبره ست شعيرات بطن احداها الى بطن الاخرى ومنهم من اعتبره ست شعيرات
بطن احداها الى ظهر الاخرى وهما أنا نقول نصوصهم عن معتد كتبهم كما جاءت

قال شارحها شيخ الاسلام زكريا الانصاري فهو اثنا عشر ألف قدم وبالذراع ستة آلاف
ذراع والذراع أربعة وعشرون اصبعاً معتزلات والاصبع ست شعيرات معتدلات معتزلات
والشعيرة ست شعيرات من شعر البرذون اهـ

وعبارة الامام أحمد شهاب الدين بن حجر الهيتمي في كتابه فتح الجواد بشرح الارشاد والبريد
اربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال والميل ستة آلاف ذراع وهي بالزمن مسيرة يومين أو ليلتين
أوليتين أو يومين معتدلين يسير الانتقال مع المعتاد من نحو نزول واستراحة وأكل اهـ
وفي الأثر في بيان السفر الطويل ما نصه ستة عشر فرسخاً بالهاشمي ذهاباً لا إياباً كل فرسخ
ثلاثة أميال كل ميل أربعة آلاف خطوة كل خطوة ثلاثة أقدام اهـ

في طبقته وذوى
درجته فإن لم يكن
أحد في طبقته
فلا قرب الطبقات
اليه وبعض
الواقفين يسقط
اشتراط الانتقال
للاخوة والاخوات
مكتفياً باشتراط
الانتقال لمن في
طبقته وعلى أن
من مات منهم قبل
دخوله في هذا الوقف
واستحقاقه لشيء
من منافعه وترك
ولداً أو ولد ولد
أو أسفل قام ولده
أو ولد ولده وإن
سفل مقامه في
الدرجة والاستحقاق
واستحق ما كان أصله
يستحقه أن لو كان
حياً باقياً وبعض
الواقفين يعبر في
الشرط الأخير
بقوله «ومن مات
من أهل الوقف
الموقوف عليهم
قبل دخوله في هذا
الوقف الى آخر
الشرط» وقد
نسب الى بعض
العلماء اعتلاف
في أن فرع من مات
قبل الاستحقاق

لا يستحق في الوقف
أصلا قبل البلوة
الاستحقاق الى أهل
طبقة المعينة له
بترتيب الواف
الاصلي بقوله طبقة
بعد طبقة ومقابل
أي لا يستحق مادام
واحد من أهل
الطبقة التي قبل
طبقة موجودة
نسب ذلك العلامة
ابن عابدين الى الامام
السبكي على ما يرد
عليه
وقالت طائفة انه
يستحق النصيب
الاصلي لاصله الذي
يستحقه أصلا لو
كان حيا عند البلوة
الاستحقاق الى طبقة
أي طبقة الاصل ولا
ياخذ زيادة عليه
من أنصباء الذين
يموتون بعد الاستحقاق
لا عن ذرية من اخوة
من مات قبل
الاستحقاق اذا كان
الشرط انتقاله لاختوة
ولامن أنصباء الذين
يموتون من في طبقة
أي طبقة من مات
قبل الاستحقاق
عند عدم اشتراط
الانتقال للاخوة
والا كنفاء باشتراط
الانتقال لمن في

وقال في الابعاب ما ملخصه ثمانية وأربعون ميلا هاشميا نسبة لبني هاشم تقديرهم
لها وقت خلافهم بعد تقدير بني أمية لها وقد خص بنو هاشم بنسبتها اليهم تغليبا وليس
منسوبة الى هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم ذهابا فقط وهو أي طويل السفر المذكور ستة
عشر فرسخا وهي أربعة برد لما صرح عن ابن عباس رضي الله عنهما انه مثل أنقصر الصلاة الى
عرفة فقال لا ولكن الى عسفان والى جذنة وقول ابن عباس لا يكون الا بتوقيف اذ هو من
قبيل النقل والاجتهاد ولما صرح أن ابن عمرو وابن عباس رضي الله تعالى عنهما كانا يقصران
ويقطان في أربعة برد وذلك مسيرة يومين معتدلين بسير الانقال وديب الاقدام فعلم أن
البريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال والميل أربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة
أقدام والقدم نصف ذراع والذراع أربعة وعشرون اصبعاً معترضات والاصبع ست
شعيرات معتدلات معترضات والشعيرة ست شعرات اه ملخصا

وقال الامام ابن حجر في شرح المنهاج طويل السفر ثمانية وأربعون ميلا ذهابا فقط تحديدا
ولوطن القولهم لوشك في المسافة اجتهاد وفارقت المسافة بين الامام والمأموم بان القصر
على خلاف الاصل فاحتيط له والقلتين بأنه لم يرد بيان للنصوص عليه فهم من الصحابة
بخلاف ما هنا هاشمية نسبة للعباسيين لانهاشم جدتهم كواقع الراقي وأربعون ميلا أموية
اذ كل خمسة من هذه سنة من تلك وذلك لما صرح أن ابني عمرو وعباس رضي الله عنهما كانا
يقطران ويقصران في أربعة برد ولا يعرف لهما ما يخالف ومثله لا يكون الا عن توقيف بل
جاء ذلك في حديث مرفوع صحيح ابن خزيمة والبريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال
والميل أربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة أقدام فهو سنة آلاف ذراع كذا قالوه هنا
واعترض بان الذي صححه ابن عبد البر هو ثلاثة آلاف ذراع وخمسائة وهو الموافق لما
ذكره في تحديد ما بين مكة ومنى وهي ومن دافة وهي وعرفة ومكة والنعيم والمدينة وقباء
واحد بالأميال اه ويرد بان الظاهر انهم في تلك المسافات قلدوا المحدثين لها من غير اختبارها
لبعد ما عن ديارهم على ان بعض المحدثين اختلفوا في ذلك وغيره اختلافا كثيرا كما بينه
في حاشية ايضاح المصنف وحينئذ فلا يعارض ذلك ما حدوده هنا واختبروه لاسيما وقول
ابن عباس وابن عمرو وغيرهما ان كلام من جذنة والطائف وعسفان على مرحلتين أيضا مع
كونه أقرب الى مكة بنحو ثلاثة أميال أو أربعة وقد يجاب بان المراد بالطائف هو ما قرب
اليه فتمل قرنا (قلت) وهو مرحلتان بسير الانقال وديب الاقدام على العادة وهما
يومان أو ليلتان أو يوم وليس له معتدلات أو يوم بيلته أو عكسه وان لم يعتدلا كما أنه مع كلام
الاسنوي ومن تبعه وبه يعلم أن المراد بالمعتدلين أن يكونا بقدر زمن اليوم بيلته وهو ثلثمائة

الطبقة وبه أفتى
بجماعة من علماء
المالكية والشافعية
والحنفية

وقال جمع كثيرانه
بشارك في انصاء
كل من ذكر زيادة
على نصيب أصله
الاصلي سواء كان
الشرط الانتقال
للاخوة أو الاكتفاء
بشرط الانتقال
لمن في الطبقة وبه
أفتى جمع من المالكية
والشافعية والحنفية
وانسرد عليك بعض
تلك الفتاوى مبينين
مستند كل فيما
ذهب اليه (فن
ذلك) أنه رفع الى
الامام السبكي سؤال
عن حادثة رجل
وقف على نفسه ثم
على أولاده ثم على
أولادهم ونسله وعقبه
ذكر أو أنثى الذكر
مثل حظ الانثيين
على ان من توفي منهم
عن ولد أو نسل عادم
كان جاريا عليه على
ولده ثم على ولدوله
ثم على نسله على
الفرضة على أن
من توفي من غير
نسل عادم كان
جاريا عليه على من

وستون درجة مع النزول المعتاد نحو الاستراحة والا كل والصلاة فيعتبر زمن ذلك وان لم
يوجد كما هو ظاهر اهـ

وقال في حاشيته على المصنف عند الكلام على حدود الحرم ما لخصه ان الخلاف في
حدود الحرم مبني على الخلاف في مقدار الميل ومحصلة أربعة أقوال أولها وهو المعتمد
انه ستة آلاف ذراع ثانيا انه ثلاثة آلاف وخمسمائة ثالثها انه أربعة آلاف رابعها
انه ألف ذراع ثم قال ولا يعارض ذلك يعني كون الخلاف في حدود الحرم مبني على الخلاف
في مقدار الميل كون القائلين بذلك يرون أن الميل ستة آلاف ذراع لانهم هنا قلده والمؤرخين
وكل منهم يطلق الميل على مصطلحه فاذا نظر الفقيه في كلامه قلده من غير تحقيق لم يراه اذ لا يظهر
الابتناع ولم يبلغنا عن أحد من المتألفين في هذه المسألة انه قال ما ذكره بعد فتوى به بالذرع
فيتمين بعد اذ علم تحريره تأويل ما خالفه ورد هذه الأقوال المتباينة الى تلك الأقوال في الميل
انتهى المقصود منه

ثم رأيت في كتاب بغية المسترشدين جمع مفتي الديار الحضرية السيد عبد الرحمن بن حسين
ابن عمر المشهور بباعاوى ما لخصه ان المشهور والمتواتر عند أهل الجهة الحضرية أن مسافة
ما بين سقاية مشيخ قرب حيد قاسم وما بين قبر نبي الله هو عليه السلام مسافة قصر وان
الحمل عليه سابقا ولا حقا فمن كان من ذلك الحمل أو مصعدا عنه ترخص ومن انحدر
عنه لم يترخص وأنه أجز ثلاثة من ثقات المشايخ وأذكيائهم فصحواهم خارج عمران تريم
الى القبر الكريم سالكين طريق بصر فكانت المسافة ١٥٢٠٧٥ ذراع وانما لو نظرنا المعتمد
النوروى من ان الميل ستة آلاف ذراع لكانت المسافة بين تريم والقبر الكريم تنقص عن
مقدار الثمانية والاربعين ميلا باعتبار الميل ستة آلاف ذراع اثنين وعشرين ميلا
ونحو ثلثي ميل مع أن المسافة التي بين سقاية مشيخ وتريم نحو الثلاثة أميال فقط وحينئذ
فالفرق بين تلك المسافة ومقدار الاميال على معتمد النوروى كبير جدا لا يمكن اغفاله وان
اعتبار هذه المسافة التي من سقاية مشيخ الى القبر الكريم مسافة قصر ينطبق على ما صححه
ابن عبد البر وغيره من ان الميل ثلاثة آلاف وخمسمائة ثم قال وبذلك يظهر ان ما فعله
السلف من العلماء والاولياء وأمرؤهم من الترخيص بنحو القصر والجمع لآراء هذا النبي
الكريم على نبينا وعليه أفضل الصلاة والتسليم من تلك السقاية وأعلى هو المصدقهم
المتمددون فيه ولا يهتدرون عليهم وان خالفهم غيرهم فمبين الخلاف في الميل بقوله عبارة ابن
حجر في التفتة السالفة ونقل بعدها عبارة عن القائلين ونصها وقد روى وغيره الميل
بسته آلاف ذراع قال الشريف السجودى في تاريخ المدينة وهو يعيد جد ابل الميل ثلاثة
آلاف ذراع وخمسمائة كما صححه ابن عبد البر وهو الموافق لما ذكره من المسافات بمعنى المارة
في عبارة التفتة في تحديد هم ابا الاميال وقيل هو ألف ذراع باليد وهو ذراع الاثنى عشر
اهـ أقول وقد جرب عندنا بالذرع فنقص ما ذكره من كونه من حاشين عماد ذكره النوروى
بكثير قلده كلام السجودى أوفق لذلك انتهت عبارته مع حذف والتخص هذه نصوص

في درجته من أهل
الوقف يقدم الأقرب
اليه فلا يقرب
ويستوى الأخ الشقيق
والأخ من الأب
وعلى أن من مات
من أهل الوقف
قبل استحقاقه لشيء
وترك ولداً وأسفل
منه استحق ما كان
يستحقه المتوفى لو
بقي حياً إلى أن يصير
اليه شيء من منافع
الوقف المذكور وقام
في الاستحقاق
مقام المتوفى فإذا
انقرضوا فعلى
الفقراء وتوفى
الموقوف عليه
وانتقل الوقف إلى
ولديه أحمد وعبد
القادر ثم توفى عبد
القادر عن ثلاثة
أولاد هم علي وعمر
وطيفسة وولدي
ولده محمد المتوفى
في حياة أبيه عبد
القادر هماً عبد
الرحمن وملكة ثم
توفى عمر من غير نسل
ثم توفيت طيفسة
عن بنت تسمى
فاطمة ثم توفى علي
عن بنت تدعى زينب
ثم توفيت فاطمة
بنت طيفسة بلا
نسل فالي من ينتقل

السادة الشافعية وأما نصوص السادة المالكية فهي قال الهبة في الامير في شرحه على مجموعه
مبيناً مسافة القصر أربعة برداً هاباً وهي مسافة يوم ولييلة وقال محشيها الشيخ جازي
قوله أربعة برد البريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال والميل ألف ذراع على ما قاله ابن
رشيد وقيل ستة وهو الذي عليه لغة كالجوهرى وصاحب القاموس وقيل ثلاثة
آلاف وخمسمائة وحمزة ابن عبد البر وقيل ثلاثة آلاف فقط وقال قوله وهي مسافة
يوم ويقتصر وقت النزول الممتد لراحة وأصلح متاع مثلاً اه وقال العلامة المرحوم
شيخنا الشيخ محمد عيسى في شرحه منج الجليل على مختصر العلامة خليل مائنه في بيان
مسافة القصر أربعة برداً يضم الموحدة والرابع بردين وهو أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة
أميال والميل ألف ذراع وهذا هو المشهور والصحيح أنه ثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع والذراع
من طي المرفق إلى آخر الوسطى ثمانية وعشرون اصبعاً عرضاً والاصبع ست شعيرات والشعيرة
ست شعيرات من شعر البرذون وحدها بالزمن مرحلتان أي مسيرة يومين معتدلين مع ليالهما
أي يوم ولييلة يسير الابل المثقلة بالأحمال على العادة من النزول للصلاة والراحة وأصلح المتاع
وقضاء الحاجة أن كان سفر هاباً اه وقال سيدي أبو عبد الله محمد الخرشى على مختصر
سيدي خليل فصل من المسافر غير لاد وعاص أربعة برد أعني أن المسافر سفر طويلاً بأربعة
برداً أكثر كل بردين أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال كل ميل ثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع
والذراع ما بين طي المرفق إلى طرف الاصبع الوسطى كل ذراع ستة وثلاثون اصبعاً كل اصبع ست
شعيرات بطن أحدها إلى ظهر الأخرى كل شعيرة ست شعيرات من شعر البرذون إلى آخر عبارته
قال محشيها العلامة الشيخ علي العدوي قوله أربعة برد وهذا باعتبار المكان وباعتبار الزمان
مرحلتان أي مسيرة يومين معتدلين يسير الحيوانات المثقلة بالأحمال كالفرس أو الجمل أو البغال
أو السفر يوم ولييلة يسير الحيوانات المثقلة بالأحمال على المعتاد كالأشاذلي

وأما نصوص السادة الحنابلة ففي كتاب نيل المآرب بشرح دليل الطالب للشيخ عبد القادر
ابن عمر الشيباني مبيناً مسافة القصر ستة عشر فرسخاً تقريباً أو بحراً وهي يومان أي
مسيرة يومين لارجوع في أثناءهما فاصدان أي معتدلان طولاً وقصر في زمن معتدل في السفر
والبرد يسير الاثقال وديب الاقدام وذلك أربعة برداً البريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة
أميال هاشمية وبأميال بنى أمية ميسلان ونصف والهاشمي اثنا عشر ألف قدم وهي ستة
آلاف ذراع والذراع أربع وعشرون اصبعاً معترضة معتدلة كل اصبع ست شعيرات
بطون بعضها إلى بعض كل شعيرة ست شعيرات برذون قال ابن حجر في شرح الجواهر والذراع
الذي ذكر قد حرر بذرراع الحديد المستعمل الآن به مصر والحجاز في هذه الاعصار وثمة نص
عن ذراع الحديد بقدر الثمن اه انتهت عبارته

وأما نصوص السادة الحنفية ففي فتح القدير بالميل في تقدير ابن شجاع ثلاثة آلاف ذراع
وخمسمائة إلى أربعة آلاف وفي تفسير غيره أربعة آلاف وهو ثلث الفرسخ وضبط في قول الغائل
ان البريد من الفرساخ أربع * والفرسخ ثلاث أميال وضعوا

نصيب فاطمة
(فأجاب) ميناان
عبد القادر لما توفي
انتقل نصيبه الى
أولاده الثلاثة على
خمساه وأمر خمساه
والطيفة خمسة هذا
هو الظاهر عندنا
ويحتمل أن
يسار لهم عبد
الرحمن وملكة ولدا
المتوفى في حياة
أبيه وينزل منزله
فيه قسم أسباعهما
سبعان وأعلى وعمر
كل واحد سبعان
والطيفة السبع
وهذا وان كان
محتملا لكنه
مرجوح عندنا لان
الاعتماد في ما خذه
على ثلاثة أمور
الاول أن مقصود
الواقف أن لا يجرم
أحد من ذريته
وهذا ضعيف لان
المقاصد لا تعتبر اذا
لم يدل عليها اللفظ
الشافي ادخالهم
في الحكم وجعل
الترتيب بين كل أصل
وفرعه لا بين
الطبقتين وهذا
محتمل لكنه خلاف
الظاهر الثالث
الاستناد الى قول
الواقف أن من مات

والميل ألف أي من الباعث قل * والباع أربع أذرع فتبعوا
ثم الذراع من الأصابع أربع * من بعدها العشر ومن ثم الأصبع
ست شعيرات فبطن شعيرة * منها الى ظهر لا أخرى توضع
ثم الشعيرة ست شعيرات كذا * من شعير يغل ليس من ذامدفع
اه وهذا نظم ابن الحاجب وقال صاحب الكفاية بعد نقل تفسير ابن شجاع الى آخره
ونقل عنه تفسير الغلو وهي ثلثائة ذراع الى أربع مائة ذراع اه قال في العناية الميل
ثلث فرسخ والفرسخ اثنا عشر ألف خطوة وتفسير ابن شجاع الخ اه
وقال في البحر الميسل في كلام العرب ينتهى مد البصر وقيل للاعلام المبنية في طريق
مكة أميال لانها بنيت على مقدار ينتهى البصر كذا في الصحاح والمغرب والمواد هنا ثلث
الفرسخ والفرسخ اثناعشر ألف خطوة كل خطوة ذراع ونصف بذراع العامة وهو أربع
وعشرون أصبعها كذا في التنبايح اه
وقال ابن عابدين قوله والفرسخ اثناعشر ألف خطوة الخ قال الرملى هذا مخالف لما في
الزبلى والجوهرة أن قدر الميل أربعة آلاف ذراع والذي ختاسنة آلاف ورأيت في
الفلادة الجوهرة ماصورته قال صاحبنا أبو العباس أحمد شهاب الدين بن الهائم رحمه
الله تعالى واليه يرجع في هذا الباب البريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال والميل
ألف باع والباع أربعة أذرع والذراع أربع وعشرون أصبعها والأصبع ست شعيرات
مرصوفة بالعرض والشعيرة ست شعيرات من شعير البردون انتهى كلامه وهو موافق لما في
الزبلى اه كلام الرملى ملخصا وفي الشريعة لا يسه قال بعد نقله ما ذكره الزبلى عن
البرهان عن ابن شجاع قلت يمكن أن يقال لاخلاف الحمل كلام ابن شجاع على أن مراده
بالذراع ما فيه أصبع قائمة عند كل قبضة فيبلغ ذراعا ونصف بذراع العامة ويؤيده ما قاله الزبلى
مقتصر اعليه هو أي الميل ثلث الفرسخ أربعة آلاف ذراع بذراع محمد بن فوج بن السائبى
طولها أربعة وعشرون أصبعها وعرض كل أصبع ست حبات شعير ملصقة بظهر البطن اه
قلت لكن ما ادعاه من تأييد عبارة الزبلى لما قاله من التوفيق غير ظاهر بعد تحديده الذراع
وكذا ما مر عن ابن الهائم تأمل اه
وقال في شرح مراقي السلاخ الميل هو ثلث فرسخ بغلبة الطسن هو المختار وثلث الفرسخ
أربعة آلاف خطوة وهي ذراع ونصف بذراع العامة اه ملخصا بحمل ذراعته ستة آلاف
وبعضهم ضبطه بسير القدم بنصف ساعة اه وعيادة القتالى على قول شرح الدر وهو أربعة
آلاف ذراع الخ أعنى الميل في الاصطلاح يقع على مسافة محدودة بأربعة آلاف ذراع كافي
الجوهرة وهو في كلام العرب مقدار مد البصر من الارض ولهذا قيل الاعلام المبنية في طريق
مكة أميال لانها بنيت على مقدار مد البصر الميل الى الميل وتفاوتوا عن ابن شجاع أن قدره ثلاثة
آلاف ذراع وخمس مائة ذراع الى أربعة آلاف ذراع وحكى في الذخيرة قولين آخرين حيث
قال وقيل الميل ألف ذراع وقيل انه ما بين مسافة الناظر الى شخص فلا يعلم هل أت أم ذاهب

رجل أم امرأة والمشمور من هذه الأقوال ما ذكره الشارح وهو الأربعة آلاف ذراع
ثم الذراع أربعة وعشرون اصبعاً بعدد حروف لا اله الا الله محمد رسول الله وعرض
الاصبع ست حبات شعير ماصقة تظهر البطن وبه ذرع هرون الرشيد وجعل الفرسخ ثلاثة
أميال والبريد اثني عشر ميلاً كما ذكره الوزيري عبد الملك بن حسان وقد نص الناظم في تحديد
هذا الضبط له حيث قال ان البريد ذكرها الى آخرها ثم قال بعدد ما وقد اختلف في الذراع
فما ذكره الشارح والناظم هو قول المتأخرين وقال المتقدمون مقداره اثنان وثلاثون
اصبعاً فيكون الميل عندهم ثلاثة آلاف ذراع اه كلام شرح المنيعة للعلامة ابن
أثير حاج ملخصاً

وأما نصوص الأئمة اللغة في القاموس الميل قدر مد البصر ومنار بنى للساافر أو مسافة من
الارض مترامية بلا حداً ومائة ألف اصبع الأربعة آلاف اصبع أو ثلاثاً وأربعة آلاف ذراع
بحسب اختلافهم في الفرسخ هل هو تسعة آلاف بذراع القدماء أو اثناعشر ألف ذراع بذراع
الحديث اه

قال صاحب تاج العروس شارحه بعد ذكر ما تقدم وفي شرح الشفا الميل أربعة آلاف ذراع
طولها أربع وعشرون اصبعاً وقيل الميل أربعة آلاف خطوة كل خطوة ثلاثة أقدام
يوضع قدم أمام قدم ويلصق به والصحح أن الميل أربعة آلاف خطوة وهي ذراع ونصف
فيكون ستة آلاف ذراع والفرسخ ثلاثة أميال على أن المصنف قال والبريد فرسخان أو اثنا
عشر ميلاً فيكون الفرسخ ستة أميال وهو بيان ما هنا ومقتضاه أن الفرسخ ستة وثلاثون
ألف ذراع فتأمل انتهت

وقال في لسان العرب والميل من الارض قدر منتهى مد البصر والجمع أميال ومبيل
وقيل للاعلام المنيعة في طريق مكة أميال لانها بنيت على مقدار مد البصر من الميل الى
الميل وكل ثلاثة أميال منها فرسخ وقيل مسافة من الارض مترامية ليس لها حده معلوم
الجوهري ميل الكحل وميل الجراحة وميل الطريق والفرسخ ثلاثة أميال وجهه أميال
وأميل اه

وأما نصوص الأئمة شرح الحديث فقال الامام ابن حجر في فتح الباري ما نصه وهي أي الأربعة
بردمية عشر فرسخاً ذكره الفراء أن الفرسخ فارسي معرب وهو ثلاثة أميال والميل من الارض
منتهى مد البصر لان البصر يميل عنه على وجهه الارض حتى يقف ادراكه بذلك خرم
الجوهري وقيل حده أن ينظر الى شخص في أرض مصطنعة فلا يدرى أهو رجل أو امرأة
أوهو ذأب أو آث وقال النووي الميل ستة آلاف ذراع والذراع أربعة وعشرون اصبعاً
معتدلة معتدلة والاصبع ست شعيرات معتدلة معتدلة اه وهذا الذي قاله هو الأشهر
ومنه من عبر عن ذلك بثنائي عشر ألف قدم بقدم الانسان وقيل هو أربعة آلاف ذراع وقيل
بل ثلاثة آلاف ذراع نقله صاحب البيان وقيل ثلاثة آلاف وخمسمائة وصححه ابن عبيد
البر وقيل هو ألف ذراع ومنهم من عبر عن ذلك بألف خطوة للجمل ثمان الذراع الذي

من أهل الوقف
قبل استحقاقه لشي
قام ولده مقامه
وهذا قوي لكن
انما يتم لو صدق
على محمد المتوفى
في حياة أبيه
عبد القادر أنه من
أهل الوقف ولا يتم
ذلك وقال في بيانه
بما ينبغي أن يتنبه له
أن بين أهل الوقف
والموقوف عليهم
٤- وما وخصوصاً
من وجهه فإذا
وقف على زيد ثم
عمرو ثم أولاده أي
عمرو وهم وموقوف
عليه في حياة زيد
لأنه معين قصده
الواقف بخصوصه
وسواء وعينه وليس
من أهل الوقف حتى
يوجد شرط استحقاقه
وهو موت زيد
وأولاده إذا آل اليهم
الاستحقاق كل واحد
منهم من أهل الوقف
وليس موقوفاً عليه
بخصوصه لان
الواقف لم يعينه
وانما الموقوف عليه
جهة الاولاد الى أن
قال هذا حكم الوقف

ذكر انووي قصر به قد حرره غيره بذراع الحديد المستعمل الآن في مصر والحجاز في هذه
الاعصار فوجده بنقص عن ذراع الحديد بقدر الثمن فعلى هذا فاليل بذراع الحديد على
القول المشهور خمسة آلاف ذراع ومائتان وخمسون ذراعا وهذه فائدة تقيسه قل من نبه
عليها

وقال الامام القسطلاني في شرحه على صحيح البخاري وهي أي أربعة البرد ستة عشر فرسخا
يقينا أو ثلثا ولو باجتهاد كل يريد أربعة فراسخ وكل فرسخ ثلاثة أميال فهي ثمانية وأربعون
ميلا هاشمية نسبة لبني هاشم تقديرهم لها وقت خلافتهم بعد تقدير بني أمية لها شتم نفسه كما
وقع للرافعي والميل من الارض منتهى مدا البصر لأن البصر عيل عنه على وجه الارض حتى
يقفى ادراكه وبذلك جزم الجوهري وقيل أن ينظر الى شخص في أرض مصغية فلا يدرى
أهـور جبل أو امرأه أو هو ذاهب أو أت وهو أربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة أقدام
فهو ثمان عشر ألف قدم وبالأذراع ستة آلاف والذراع أربعة وعشرون اصبعاً معترضات
والاصبع ست شعيرات معتدلات معترضات والشعيرة ست شعيرات من شعر البرذون وقد
حرر بعضهم الذراع المذكور بذراع الحديد المستعمل الآن بمصر والحجاز في هذه الاعصار
فوجده بنقص عن ذراع الحديد بقدر الثمن فعلى هذا فاليل بذراع الحديد على القول
المشهور خمسة آلاف ذراع ومائتان وخمسون ذراعا اهـ فسافة القصر بالبرد أربعة وبالفراسخ
ستة عشر وبالاميال ثمانية وأربعون ميلا وبالأقدام خمسمائة ألف وستة وسبعون ألفا
وبالأذرع مائتا ألف وثمانية وثمانون ألفا وبالاصابع ستة آلاف وتسعمائة ألف
واثنا عشر ألفا وبالشعيرات أحد وأربعون ألف ألف حبة وأربعمائة ألف واثنان وسبعون
ألفا وبالشعيرات مائتا ألف ألف وثمانية وأربعون ألف ألف وثمانمائة ألف واثنان
وثلاثون ألفا وبالزمن يوم وليلة مع المعتاد من السجود والاستراحة والاكل والصلاة ونحوها
وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال تقصر الصلاة في مسيرة يوم وليلة رواه ابن أبي شيبة
باسناد صحيح وذلك مرحلتان يسير الانتقال وديب الاقدام وضبطها بذلك محمد بن ثوبان
تقديرها بالاميال عن الصحابة كما ولا أن القصر والجمع على خلاف الاصل فيحتاج فيه
بتحقيق تقدير المسافة بخلاف تقدير القلبن ونحوهما والبرك البحر فلو قطع المسافة فيه في ساعة
قصر اهـ كلامه

ومن هذا تعلم أنهم اتفقوا على أن مسافة القصر مسيرة يومين أو يوم وليلة وأن المراد باليوم
والليلة مسيرة أربع وعشرين ساعة وهي ثمانمائة وستون درجة بما في ذلك من زمن الاستراحة
والاكل والصلاة واتفقوا كذلك على أن قياس المسافة ثمانية وأربعون ميلا وليكنهم
اختلفوا في مقياس الميل وظاهر أن النص جاء في تقدير المسافة بسير الابل وبعض النصوص
صرح بورد تقديرها بالبرك كما نقل الامام الرازي أن الشافعي رضي الله عنه روى عن ابن
عباس رضي الله تعالى عنه ما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقصر وا في أقل من أربعة
بردمن مكة الى عسفان ونقل عنه كذلك أن عطاء قال لابن عباس أن تقصر الى عرفة فتقال لا

بعد موت عبد القادر
فلما توفي عمر انتقل
نصيبه الى أخويه
بشرط الوافق لمن
في درجته ويستمر
سمران عبد الرحمن
وملكة وعون الطيفة
ينقل نصيبها لبناتها
وليس لعبد الرحمن
وملكة شيء لوجود
بعض أولاد عبد القادر
وهم يحيى ويونس ولما
توفي على احتل دخول
عبد الرحمن ومملكة
وعند دخولهما
ورجع الدخول وأطال
بما لا حاجة لنا به
وجوابه المذكور
عن هذه الحادثة
هو الذي استنبط
منه العلامة ابن
عابدين وغيره أن
السبكي لا يعتبر
الطبقة الجعلية
مطلقا في النصيب
الاصلي ولا في نصيب
من يموت بعد
الاستحقاق عند
اشتراط انتقاله للاخوة
أولن في الطبقة
ونازع الامام السيوطي
السبكي في ذلك وقسم
الوقف بعد عبد
القادر على أولاده

فقال الى مر الظهران فقال لا ولكن الى جدة وعسفان والطائف قال مائة بين مكة وجدة
وعسفان أربعة برد وروى البخاري في كم تقصر الصلاة ما نصه وسبح النبي صلى الله عليه
وسلم السفر يوما وليلة وكان ابن عمرو بن عباس رضي الله تعالى عنهما يقصران ويفطران في
أربعة برد وهي ستة عشر فرسخا وقال السادة الحنفية لا اعتبار بالفراسخ كما جاء في شرح
الدر وما نقله شمسويه حيث قال في الهداية هو الصحيح احترازا عن قول عامة المشايخ من
تقديرها بالفراسخ اهـ

الباب الثاني في تقدير الميل والخطوة والذراع وتحويلها الى أمطار
والتوفيق بين أقوال الفقهاء والغويين

قد علمت مما تقدم أن تحديد مسافة القصر طريقين أولهما زمان السير وثانيهما مقدار
الطول وأنهم اختلفوا في تقدير الميل والذراع ومع تعدد تلك الأقوال وتضاربها لم أر أحدا
تعرض للجمع بينها أو أبطل قولها منها ببرهان ولم أر من حدد الأميال وقارنها بالسير الوسط
المعتدل مع أن السير المذكور هو في الحقيقة ميزان ضبط الأميال ولوقوف على حقيقة
مقاديرها وكذلك لم أر من بحث عن حقيقة الخطوة التي اعتبرها الفقهاء والغويون على
أشهر الأقوال مع أن القارنين السير المعتدل وبين اعتبار الميل أربعة آلاف خطوة ولجسدنا
فرقا كبيرا لا يمكن التسامح فيه وذلك لأننا لو اعتبرنا الميل أربعة آلاف خطوة واعتبرنا الخطوة
ذراعا ونصفه كان الميل ستة آلاف ذراع كما عليه الأكثر ولو اعتبرنا الذراع كما تقدم قد بين
وأنهما سبعة أمثال الذراع الحسب المستعمل بمصر والنجار كما هو لسان الذراع بقرب من
أحد وخمسين سنتيا فيكون مجموع المسافة نحو من مائة وسبعة وأربعين ألف متر وقد
اختلفت بنفسى وبواسطة غيرى من أننى به سير الأقدام المعتدل فلم يزدد عدد الخطوات في
الدقيقة الواحدة عن مائة خطوة وخطوتين ولم يزدد اتساع الخطوة عن خمسة وستين سنتيا
فيكون سير الإنسان في الساعة الواحدة بالقدم سير معتدلا ثلاثة آلاف وتسعمائة وثمانية
وسبعين مترا وهذا هو سير القدم المعتدل المقاد وقد تخرت سير الأبل أيضا واستقصيت
ذلك من عدد كثير من لهم وقوف وخبرة على مقدار ما يمكن أن تسيره الأبل المقتدلة بالأجمال
في أرض مسهلة كالارض بين الجهة المشهية بالقنطرة وبين العريش من أرض مصر فعملت
من أننى به وأعنف صدقة أن البعير في مثل هذه الأرض لا يسير أكثر من أربعة آلاف متر
في الساعة الواحدة وهو قريب جدا من سير القدم المتقدم ذكره وقد أحضرت ابلا وسارت
أماحى في أوقات مختلفة فلم يتغير سيرها عن ذلك فاذا عولنا على سير الأبل لانهما يزيد عن سير
القدم وقد مرنا ساعة للسافر يستريح ويقضى حاجته من أكل وشرب ووضع وصلاة
واصلاح حال ومتاع فيها من اليوم الواحد وهو أقل مما يمكن لذلك عادة كانت مدة الاستراحة
في اليومين ساعتين ومدة السير فيهما اثنتين وعشرين ساعة فيكون مجموع ما يسيره المسافر
بسير الأبل المذكور في مدة اثنتين وعشرين ساعة على ما تفقت عليه المذاهب الثلاثة من

الثلاثة المذكورين
وعلى عبد الرحمن
وملكة المتوفي
والدهما في حياة أبيه
أسبعا ولما مات
عمر ابن الواقف لأع
ذرية قسم نصيبه
على أخويه على
ولطيفة وعلى
عبد الرحمن ومملكة
ولدى أخيه المتوفى
قبل الاستحقاق ورث
على السبكي في أن لفظ
أهل الوقف لا يشمل
محمد المتوفى قبل
الاستحقاق وأطال
في ذلك بما لا داعي
اليه ومن أراد
الاطلاع عليه
فعليه بكتاب الاشياء
والنظام (ومن ذلك)
ما رفع الى السبكي
أيضا وهو وقف
وقف على جرة ثم على
أولاده ثم على أولادهم
وشروط فيه أن من
مات من أولاده انتقل
نصيبه للباقيين من
أخوته ومن مات قبل
استحقاقه لشي من
منافع الوقف عن
ولده استحق ما كان
يستحقه المتوفى لو
كان حيا باقيات

حيث الزمن ثمانية وعشرين ألف متر وظاهر أن الفرق عظيم بين هذه المسافة وبين تلك المسافة
التي قدرت بنحو مائة وسبعة وأربعين ألف متر على ما سبق كما أنه على ما حققناه ويشهد به الحس
لا تكون الخطوة التي لم يزد اتساعها عن خمسة وستين سنتيا هي الخطوة التي قدرها الفقهاء
بثلاثة أقدام وبذراع ونصف فلا يكون المراد بالخطوة التي اعتبروها في الميل خطوة الانسان
ولا خطوة البعير المعتادة في سيره الوسط كما يؤخذ مما قاله شيخنا الباجوري في حاشيته على
شرح ابن القيم الغزالي حيث صرح بأن المراد بالخطوة خطوة البعيرين خفيفة ومثلها في حاشية
الجل على المنهج وحاشية الشرح على نهج الحاجة إذا لم يسم بثمان مائة من خفي البعير
يباغ فحس والمتر وهو قريب من ذراعين بالذراع المتقدم ذكره كما أنه لا يمكن أن يراد من القدم
التي قدرت به الخطوة المعتبرة في الميل قدم الانسان كما جاء في بعض النصوص السابقة
ولا خفي البعير كما نقله غير واحد عن ابن الجوزي لأن الذراع يز يد عن خفي البعير بكثير فضلا
عن أنه لا يطاق القدم على خفي البعير كما اعترضوا به عليه

فلخص من ذلك أن الميل الذي جعلوا مسافة القصر منه ثمانية وأربعين ميلا لا يمكن اعتباره ستة
آلاف ذراع ولا يمكن أن تكون الخطوة التي قدرها الميل هي خطوة الانسان ولا خطوة البعير على
اطلاقها إلى غير ذلك مما لا يوافق التحديد بالزمن فلذلك أمعنت النظر وأجلت الفكر فحققت
المقام حتى أمكن في جميع الأقوال بعضها إلى بعض بحيث لا يكون ذلك الخلاف موجبا
لخلافهم في مقدار مسافة القصر اتباعا لما أشار إليه ابن حجر في آخر مائة فناء عن حاشية المصنف
وقبل بيان ذلك أذكر لك أن أصل المقاييس منسوب للأرض وأن الأميال مساحتها وأن
علماء الهيئة المستغلين بمساحة الأرض وما يسمى بالنسب والذراع والباغ والخطوة والقدم إليها
وأهم في ذلك اصطلاح خاص بهم والهم يرجع في بيان تلك المقادير فعمل الفقهاء لم يلاحظوا
أنهم اصطلاحات خاصة بعلماء الهيئة فلذلك وقع الاشتباه والاختلاف العظيم المار ذكره
فأخذوا اسم القدم مثلا وفسروه بما لا ينطبق على اصطلاح علماء الهيئة مع أنه كان الواجب
حيث عبروا بالباغ والذراع والخطوة والقدم أن يرجعوا في بيان ذلك إلى ما قاله أهل ذلك
الاصطلاح وذلك أن الفلكيين قدروا ربع محيط دائرة الاستواء ١٧٥٩٨ ١٠٠ مترا
وطول الدرجة الأرضية من دائرة الاستواء ١١١,٣٠٧ مترا وطول الدقيقة الواحدة منها
١٨٥٥ مترا وكسورا هملت لعدم وجود فرق في مسافة القصر بأعمالها وذلك أنهم قسموا
محيط الأرض إلى ٣٦٠ درجة وقسموا الدرجة إلى ستين جزءا وسعوه بالدقيقة الأرضية
وقسموا تلك الدقيقة إلى ألف جزء وسعوه بالخطوة الأرضية أو بالباغ أو بالقامة ويبلغ طول
ذلك الجزء مائة وخمسة وعشرين سنتيا ونصفا فالباغ والخطوة والقامة جميعها واحد اسم للجزء
المذكور وهو جزء من ستين ألف جزء من الدرجة الأرضية ثم قسموا الخطوة إلى أربعة
أقسام وسعوا القسم الواحد منها بالذراع وعلى ذلك يبلغ طوله ستة وأربعين سنتيا وربعها وثمنا
من سنتي ثم قسموا الذراع إلى قدم فلكي ونصف أي جعلوا الخطوة أو الباغ ستة أقدام فلكية
فيكون القدم حينئذ ثلاثين شافيا وثلاثي ساني وربع ساني ثم اعتبروا القدم أربع قبضات

جزرة عن ولدين هما
عماد الدين وخديجة
وولد ولدت أموه في
حياة والده جزرة وهو
نجم الدين بن مؤيد
الدين فأخذ الوالدان
فصيهما وولد الولد
التصيب الذي لو كان
أبوه حيا لا أخذ
ثم ماتت خديجة
فهل يختص أخوها
عماد الدين بالباقي
من حصتها أو يشاركه
ولد أخيه (فأجاب)
تعارض فيه اللفظان
أي قبول الواقف
للباقين من أخوته
وقوله ومن مات قبل
استحقاقه إلى آخره
فقتل المشاركة
لا يمكن الأرجح
اختصاص الآخر
ووجهه أن التنصيص
على الأخوة وعلى
الباقين منهم كالخاص
وقوله من مات قبل
الاستحقاق الخ كالعام
فأنت تراه قد أقر
على أن نجم الدين
شارك أعمامه في
حصة أبيه التي لو
كان حيا لا أخذها
ومنعه من حصة
عه الذي مات بعد

والذراع ست قبضات واعتبروا القبضة الواحدة أربع أصابع فيكون حينئذ القدم ستة عشر اصبعها والذراع أربعة وعشرين اصبعها فإذا اعتبرنا الذراع المقدّر بأربع وعشرين اصبعها في النصوص المتقدمة هو الذراع الفلكي وأردنا من القدم القدم الفلكية كان الميل ألفا وثمانمائة وخمسة وخمسين مترا وهو مساو لمقدار الدقيقة الأرضية تماما على ما سيأتي في تحقيق كل قول من الأقوال في الميل فإذا ضربنا ثمانية وأربعين ميلا وهي عدد الاميال المصرح بانها مسيرة يوم وليلة في ١٨٥٥ مترا وهو طول الميل كان مجموع ذلك ٨٩٠٤٠ مترا وهو قريب جدا من تقدير مسافة المسيرة ثمانية وثمانين ألف متر على ما سبق ويكون الفرق ألف مترا وأربعين مترا وهو فرق قليل دون الميل الواحد يمكن أن يدخل في تحديد مسافة المسير وهو الفرق بين العقل والذي يسلمه الباحث اذ توافق هذه المساحة على اعتبار الذراع والقدم الفلكيين لمسافة القصر بقرق يسير وكون الاميال مساحة للأرض يجعلنا نحكم بان المراد من الميل الدقيقة الأرضية بعينها والافان جعلناها أكثر من ذلك زادت مساحة مسافة القصر عن التحديد بالزمن وان جعلناها مطابقة للمساحة ثمانية وثمانين ألف متر كان الفرق بين الميل والدقيقة الأرضية أحدًا وعشرين مترا وثاني متر وبعد أن يكون الميل مقياس الأرض ولا تكون له نسبة إليها صحيحة ويكون بينهما وبين هذه الدقيقة هذا الفرق القليل ولا يحمل عليها وان جعلنا أقل كانت مسافة القصر أقل مما قد منا ولا ينطبق عليه ذراع من الاذرع المتقدمة فتعين جعله عليها ذلك ولما سيأتي وهذه المقاييس مبنية على اعتبار دائرة الاستواء الأرضية أما اذا اعتبرنا طول ربع محيط دائرة نصف النهار ٨٥٦.٠٠٠ مترا فيكون طول الدرجة الأرضية ١١١٢١ مترا وطول الدقيقة ١٨٥٢ مترا ثم تقسم الدقيقة الى خطوة وأوباع والخطوة أو الباع الى الذراع الى آخر ما تقدم وهناك اعتبار آخر قد عول عليه كثير من متأخري علماء الهيئة حيث ظنوا أن أصل المقاييس استخراجها من مصر يون مستمد من باهرام الجيرة بمصر حيث كانت مبنية بطريقة يستدل منها على أن المصريين مسحوا الأرض وقاسوها وقسموها الى أقسام بالنسبة لمصر وهو قريب من القياسين المتقدمين وانما عولنا على القياس الاول لانه أسحوط في مقياس مسافة القصر نعم ان الفرق بين هذا المقياس والمقاييس الاخرين لا يعبر عن تلك المسافة ما ينقص زمن السير لكن المقياس الاول يرجح بما تقدم ولان خط الاستواء هو الموعول عليه كثيرا في حساب علماء الهيئة ولان بعض الاميال البحرية المستعملة الآن مبنية على هذا الحساب ولان بعض الرياضيين صرح بأن الميل الذي كان مستعملا عند الرومانيين الذين كانوا قبل الاسلام كان ألف خطوة وألفا وثمانمائة وخمسة وخمسين مترا ولا شك أن كل ذلك يجعلنا نعول على الحساب المذكور وانا وان كنا نجد باع الانسان اذا كان الى الطول أقرب يوافق في المقدار الباع الفلكي المذكور وكذا ذراع الانسان اذا كان الى القصر أقرب يوافق مقياس الذراع الفلكي المذكور لكن عولنا على تقدير الفلكيين لانه المنضبط ولانهم هم المختصون بالبحث عن حقيقة المقاييس والفقهاء اعماق قلدوا غيرهم من غير تحقيق كما صرح الامام ابن حجر رحمه الله بل بلغنا عن أحد من المختلفين أنه قال ما ذكره بعد تحريره

الاستحقاق لا عين ذرية المشترط فيها الانتقال للاخوة ومن جواب هذه الحادثة أخذ بعض الافاضل رجوع السبكي عن عدم اعتماده الطريقة الجعلية (ومن ذلك) ما رفع السؤال عنه الى كثير من العلماء وهو وقف وقفه واقفه من بعده على أولاده ثم وثم طبقة بعد طبقة على ان مات منهم عن ولد أو أسفل انتقل نصيبه اليه ومن مات منهم عن غير ولد أو أسفل انتقل نصيبه الى اخوته المشار كين له في الاستحقاق فان لم يكن له اخوة انتقل الى من هو في طبقة وعلى ان من توفي منهم قبل دخوله في هذا الوقف وترك ولدا أو أسفل وآل الحال الى استحقاق المتوفى لو كان حيا قام ولده وان سفل مقامه في الاستحقاق واستحق

ما كان أصله
يستحقه من ذلك أن
لو كان حيا موجودا
هذا المخلص الشرط
فالمحصر الاستحقاق
في شخص يسمى
ابراهيم ولا ابراهيم
وليس يسمى أحمد توفي
في حياته عن بنته
فاطمة ثم توفي ابراهيم
عن بنت ابنة فاطمة
وعن أولاد له أربعة
وهم أبو البقاء ومحمد
وزينب وسيدة المملوك
فقسم ربع الوقف
بينهم أنحسا ساعدا
بقول الواقف ومن
ما قبل دخوله الخ
ثم توفي محمد وزينب
وأبو البقاء عن اختهم
سيدة المملوك وعن
بنت أخيه فاطمة
فهل يقسم الربع
بينهم ما نصفي أم
تسحق فاطمة الخمس
فقط (فأجاب)
طائفة من أعيان
الفقهاء وفقهاء
الاعيان وقالوا انهما
في قسمة الربع
مستويان واستدل
اهم بأن قوله على أن
من توفي منهم لم قبل
دخوله الخ فيه لفظان

بالذرع فبتعين بهما إذ علم تحريمه تأويل ما خالفه ورد هذه الأقوال المتباينة إلى تلك الأقوال
في الميل اهـ ولأن القول بأن الميل أربعة آلاف ذراع مبنى على تقدير بعضهم بأنه باع كاهو
صرح نظم ابن الحاجب فلو اعتبرنا ذراعا أطول من ذراع الفلكيين لكان مجموع الأربعة أذرع
زائدا عن الباع الفلكي وقد علم أن الباع الفلكي يوافق باع الإنسان الذي هو إلى الطول أقرب
منه إلى الاعتدال فيلزم على ذلك أن يكون الباع أطول من باع الإنسان طويلا القامة ولأنه لو لم
نعتبر هذه المقاييس الفلكية للزم أن تكون مسافة القصر أطول من سيراثنين وعشرين ساعة
وربع وقد تقدم أنا اعتبرنا مسافة السير بالزم ضابطا ودليلا لضبط ذراع المقياس فوجب حينئذ
أن نعتبر في كل ما تقدم من المقاييس المقادير الفلكية الأفيما صححه ابن عبد البر فإننا لا نعتبر فيه
تلك المقادير لأن تقديره مبنى على اعتبار خاص به على أن اعتبار الذراع الفلكي المذكور موافق
لما قدره الفقهاء في باب القلتين من أن الذراع شبران تقريبا وحيث تقر ذلك وتبين لنا أن الذراع
الفلكي هو المراد بتقديره بأربع وعشرين أصبعاً أمكننا جمع تلك الأقوال على الصورة الآتية
(القول بأن الميل ستة آلاف ذراع)

قد تقدم أن القائل باعتبار الميل ستة آلاف ذراع قدره بأربعة آلاف خطوة وجعل الخطوة ثلاثة
أقدام وقد سبق بيان عدم انطباق تلك الخطوة على خطوة الإنسان ولا خطوة البعير وكذلك
لا تصلح أن تكون خطوة فلكية ولا الخطوة الهندسية الضيقة إذا المهندسون اصطالحوا على قدر
خسة أقدام فلكية وسموه بالخطوة الهندسية الضيقة وحيث تعذر جعل تلك الخطوة على خطوة
معلومة تعين جعلها على خطوة اصطلاحية مقدرة بثلاثة أقدام وقد صرح بعض الرياضيين بأنه
يطلق على الثلاثة أقدام الفلكية اسم خطوة واسعة أو خطوة بعير وهي تساوي خطوة البعير
الحقيقية إذا كانت ضيقة كما أنهم يطلقون خطوة ضيقة أو خطوة السان ويراد به أقدمان فلكيان
فتعين أن يكون المراد بالتقدم قدما فلكية والذراع قدمين فيكون الذراع أحدا وستين سائتا
ونصفا وثلاثا على ما تقدم في القدم فإذا ضربنا هذا الطول في عدد الأذرع وهي ستة آلاف
كان مجموع ذلك ثلاثة آلاف وسبعمائة متر وعشرة أمتار وهو قد رمي بين عامي على الاعتبار
السابق ويخرج حينئذ على القول بأن البريد فرسخان والفرسخ ثلاثة أميال فتكون مسافة
القصر حينئذ أربعة وعشرين ميلا لا ثمانية وأربعين ميلا به كما جرى عليه بعض الفقهاء
وظاهر أن القول باعتبار البريد فرسخين قول صحيح مشهور عند اللغويين حيث صرح في كتاب
لسان العرب به بقوله البريد فرسخان وقال به ذلك أنه اثنا عشر ميلا وإن الأربعة برده ستة
عشر فرسخا وهو يقتضي أن البريد أربعة فراسخ ثم نقل عن الزمخشري ما يفيد أن البريد
فرسخان وأربعة فراسخ وقال وقيل للأعلام المبنية في طريق مكة أميال وكل ثلاثة أميال
فرسخ وعذا يعني أن الفرسخ ثلاثة أميال

وقال في القساموس البريد فرسخان أو اثنا عشر ميلا وظاهر العطف بما وأنه للغايرة لا يشير إلى
القول الثاني بأن البريد أربعة فراسخ فإنه قال البريد فرسخان أو أربعة فراسخ ولا يقتضي
ذلك نقضا في مقدار البريد لعدم وجود نص يحوج وجود خلف في مقداره ولأن نص الحديث

وتحدد الصحابة والأئمة بالبردي يقتضى أن لا خلاف في طوله وقد نص هو على أن الفرسخ ثلاثة أميال وقد نقل صاحب تاج العروس عن شرح الشفا وعن العباب أن الفرسخ ثلاثة أميال وذلك يؤيد عبارة لسان العرب ولا يخفى أن يكون هناك قول باعتبار الفرسخ ستة أميال ولكن لم يجر عليه صاحب لسان العرب ولا صاحب القاموس أما الجوهري في الصحاح فلم يذكر إلا أن البريد اثنا عشر ميلا ولم يقدّر الميل بالأذرع مطلقا خلافا لما نسبته الشيخ حجازي في حاشيته على شرح الأمير من كتب السادة المالكية للجوهري وصاحب القاموس من أن الميل ستة آلاف ذراع قال صاحب التاج عند قول القاموس البر يد فرسخان كل فرسخ ثلاثة أميال والميل أربعة آلاف ذراع أو أربعة فراسخ وهو اثنا عشر ميلا فجعل مقدار الميل على القول بأن البر يد فرسخان أربعة آلاف ذراع والفرسخ ثلاثة أميال وهو مقدار الميل على القول بأن البر يد أربعة فراسخ وهو يقتضى وجود خلاف حقيقى في مقدار البر يد مع أن مقتضى الحديث الذى نقله هو «لا تقصر الصلاة فى أقل من أربعة برد» أن طول البر يد معلوم سواء قلنا أنه فرسخان أو أربعة فراسخ أو اثنا عشر ميلا وكذا لم يوجد نصريح بوجود خلاف في طول البر يد على أن صاحب التاج قال في موضع آخر والصحيح أن الميل أربعة آلاف خطوة والخطوة ذراع ونصف فيكون ستة آلاف ذراع والفرسخ ثلاثة أميال على أن المصنف قال والبر يد فرسخان واثنا عشر ميلا فيكون الفرسخ ستة أميال وهو بيان ما هنا ومقتضاها أن الفرسخ ستة وثلاثون ألف ذراع فتأمل اهـ وهو يخالف ما سبق نقله عنه فإنه فيها سبق نقله جعل الفرسخ ثلاثة أميال وجعل الميل أربعة آلاف ذراع وقد صحح في هذا الموضع الأخير أن الميل ستة آلاف ذراع وجعل الفرسخ ثلاثة أميال على أن الميل أربعة آلاف ذراع فيكون الفرسخ اثني عشر ألف ذراع وعلى أن الميل ستة آلاف ذراع يكون الفرسخ ثمانية عشر ألف ذراع وعلى ما فهمه هو من عبارة القاموس من أن الفرسخ ستة أميال وما صححه من أن الميل ستة آلاف ذراع يكون الفرسخ ستة وثلاثين ألف ذراع كما قال مع أننا قلنا أن البر يد فرسخان فلا يخفى إما أن يكون الفرسخ ثلاثة أميال والميل أربعة آلاف ذراع فيكون البر يد ستة أميال وأربعة وعشرين ألف ذراع وإما أن يكون الفرسخ ثلاثة أميال والميل ستة آلاف ذراع على ما صححه صاحب التاج فيكون البر يد ستة أميال وستة وثلاثين ألف ذراع وإما أن يكون الفرسخ ستة أميال كما فهم صاحب التاج من عبارة القاموس والميل ستة آلاف ذراع فيكون البر يد الذى هو فرسخان اثني عشر ميلا كل ميل ستة آلاف ذراع أى اثنين وسبعين ألف ذراع وهذا كله يقتضى وجود خلاف في طول البر يد مع أن نص الحديث وتحديد العدادة لمسافة القصر بالبردي يقتضى أن لا خلاف في طوله كما هو على أننا لو قدرنا مدة السفر التى هي أربعة برد بمائة كر لا ينطبق على مسيرة اليومين التى هي الصابط لنقد بالمسافة بالبردي وحينئذ يتعين أن يكون العطف بأوفى كلام صاحب القاموس انما هو لا إشارة إلى قول آخر هو أن البر يد أربعة فراسخ كما فهمه صاحب التاج أولا وليس قوله أو اثنا عشر ميلا لبيان الفرسخين كما فهمه صاحب التاج ثانيا وجعل أو بمعنى الواضح يلزم أن يكون الفرسخ ستة أميال كما قاله ولا يمكن

من أدوات الموم
أحدهما قوله (مقام)
المضاف فانهم
صرحوا بأنه من العام
وفرع على ذلك
الحنفية فروعا كثيرة
ثانيهما اللفظ (ما)
كما هو معلوم والعام
يوجب الحكم فيها
بتناوله قطعها عند
الحنفية حتى قالوا
ينسخ الخاص المتقدم
عليه به إذا تعارضا
خلافا للشافعى على
ما يبين لك والعام
قد وقع في كلام
الواقف متأخرا وقد
نص الخفاف وغيره
على أن العبارة في
كلام الواقفين
بالتأخير فتعوله مقامه
يشمل المقام في
استحقاقه نسبا
ابتداء والمقام في
استحقاقه ما يصير
إليه بعد الدخول
وكذا لفظ ما فيما
كان يستحقه يشمل
ما كان يستحقه
ابتداء ويشمل ما كان
يستحقه بعد الدخول
وقالت طائفة أخرى
إنها لا تستحق إلا
الحس ونصيب أعمامها

مختص به أختهم دون

بنت الاخ ووجه بان
قول الواقف على ان
من مات منهم قبل
دخوله الخ مقصور
على استحقاق
الولد لتصيب ووالده
المستحق في حياته
لا يتعداه الى من مات
من اخوة والده عن
غير ولد بعد موته بل
ذلك انما يكون
للاخوة الاحياء عملا
بقول الواقف على
أن من توفي منهم
عن غير ولد الخ اذ
لا يمكن اقامة الوالد
مقام أبيه في الوصف
الذي هو الاخوة
حقيقة بل مجازا
والاصل حل اللفظ
على حقيقته وفي
ذلك جمع بين الشرطين
وعمل بكل منهما في
محل واحد وذلك أولى من
الغاء أحدهما ووقع
هذا الاختلاف
بعضه في واقف
وقف كذا كرو ترك
أولاد اولاد ولد على
الوجه المار الا أنه
اكتفى باشتراط انتقال
تصيب من مات عن
غير ولد ولا أسفل

أن نسلم بان المراد من قوله أو ثمانية عشر ميلا أن يكون بيننا فرسخين وان الفرسخ ستة أميال
ولا يمكن أن يكون الميل ستة آلاف ذراع بل يتعين حمله على ما جرى عليه صاحب القاموس من
أن الميل ثلاثة أو أربعة آلاف ذراع وحيث تترجع جميع الأقوال لشيء واحد في مقدار البريد
فتلخص من ذلك أن البريد إما فرسخان كما هو الأصل في اللغة أو أربعة فراسخ كما هو الأصل في
آخر الفرسخ على كل حال ثلاثة أو ستة أميال لكن الذي قاله ابن البريد فرسخان والفرسخ
ثلاثة أميال يتعين عليه أن يقدر الميل بستة آلاف ذراع فيكون البريد ستة وثلاثين ألف
ذراع ومن يقول ان الفرسخ ستة أميال يجعل الميل ثلاثة أو أربعة آلاف ذراع كما سبق ومن
قال ان البريد أربعة فراسخ يتعين ان يقدر الميل بثلاثة أو أربعة آلاف ذراع فيكون البريد
ثمانية وأربعين ألف ذراع غير أن الذراع على القول بأن البريد فرسخان والفرسخ ثلاثة أميال
يتعين أن يراد به الذراع الذي اعتبره اثنان وثلاثون أصبعاً وعلى أنه أربعة فراسخ ان اعتبرنا
الميل ثلاثة آلاف ذراع كان كذلك اثنين وثلاثين أصبعاً وان كان أربعة آلاف ذراع فيراد
الذراع الذي اعتبره أربعة وعشرون أصبعاً فلا يكون اختلاف في مقدار طول البريد مع تعدد
الأقوال وينطبق تقدير مسافة القصر بالزمن على تقديرها بالبريد ويصح القول بأن الميل ستة
آلاف ذراع لاننا لم نحمل كلام القاموس المذكور على ما ذكرناه الزوم عدم صحة القول بأن
الميل ستة آلاف ذراع مع أنه هو القول المشهور الصحيح الذي عليه الاكثر وذلك باطل

(القول بأن الميل أربعة آلاف ذراع)

قد سبق أن بعض من قدر الميل بأربعة آلاف ذراع اعتبره ألف باع وبيننا استهالة أن يراد
بالباع باع الانسان المعتدل وذراع الانسان المعتدل لعدم توافقهما وباع الانسان المعتدل
يساغ طوله مقرا واحداً وثمانين سنتياً وذراع الانسان المعتدل يساغ طوله ثمانية وأربعين
سنتياً فاذا ضربنا أربعة في ثمانية وأربعين يساغ المجموع مستواً وثمانين وتسعين سنتياً
وهو يزيد عن الباع بكثير واذا اعتبرنا الباع أصلاً وأخذنا ربعه كان الذراع حينئذ خمسة
وأربعين سنتياً وربما هو دون ذراع الانسان الفصير فتعين ان يطرده ذراع ربع
الباع أن يكون المراد بالذراع الذراع الفلكي وبالباع الباع الفلكي ومقدار ذلك الذراع الفلكي
سنة وأربعون سنتياً وربع ومن فاذا ضربنا أربعة آلاف وهو عدد أذرع الميل في ستة
وأربعين سنتياً وربع ومن وهو طول الذراع يكون حاصل الضرب ١٨٥٥ متر وذلك مقدار
الدقيقة الارضية

(القول بأن الميل ثلاثة آلاف ذراع)

قد مر في عبارة القاموس أن الميل ثلاثة آلاف ذراع أو أربعة آلاف ذراع بناء على الخلف
في الفرسخ هل هو تسعة آلاف ذراع يذراع الاقدمين أو ثمانية عشر ألف ذراع يذراع المحدثين
فاعتبرنا أن الثلاثة أذرع من أذرع الاقدمين تساوي أربعة من أذرع المحدثين فاذا اعتبرنا
ذراع المحدثين هو الذراع الفلكي أربعة وعشرين أصبعاً فيكون ذراع الاقدمين حينئذ
اثنتين وثلاثين أصبعاً وقد مر أن القدم الفلكية معتبرة في اصطلاح الفلكيين بستة عشر أصبعاً

وعليه يكون هذا الذراع قدمين فلكيين ويبلغ طولهما أحدا وستين سائيا ونصفا وثلاثا كما تقدم
فإذا ضرب هذا وهو طول الذراع في ثلاثة آلاف وهو عدد الذراع بلغ مجموع ذلك ١٨٥٥ مترا
وهو عين القدر السابق في القول الثاني

(القول بأن الميل ألف ذراع)

قد مر في القول المتقدم ما يشير إلى اعتبار الفرض ستة أميال فإذا جري بنا على القول بأن البريد
أربعة فراسخ وقلنا بأن الفرض ستة أميال كان البريد حينئذ أربعة وعشرين ميلا وتكون
مسافة القصر ستة وتسعين ميلا على هذا القول ويكون الميل ألفي ذراع باعتبار الذراع
أربعة وعشرين أصبعا فإذا ضربت ستة وأربعين سنيا وربعها وقلنا وهو طول الذراع في
ألفين وهو عدد أذرع الميل يكون حاصل الضرب تسعة وسبعة وعشرين مترا ونصفا
وهذا مقدار طول الميل فإذا ضرب في ستة وتسعين وهو عدد الأميال على الميل المذكور يكون
مجموع ذلك ٨٩٠٤٠ مترا وهي مسافة القصر على ما تقدم

(القول بأن الميل ألف ذراع)

يمكن حل الذراع على ما يذرع به وليس المقدم منه ذلك الذراع الذي قدر بأربعة وعشرين أصبعا
أو بثلثين وثلثين وإنما التصديح البيع فألف باع على ما تقدم تساوى أربعة آلاف ذراع كل
ذراع أربع وعشرون أصبعا فيرجع إلى ما في نظم ابن الحاجب وهذا يمكن جمع الأقوال
ورد بعضها إلى بعض وتحديد مسافة القصر بطريقة خالية من الانكسار منطبقة على جميع
التقديرات بحيث يعلم بها المسافر مسافة القصر تحديدًا ويرى أنه ذلك الأشكال

وقد عرفت أنما يبنى على أقوال علماء الهيئة وأن خالف ما نقله الشيرازي في حاشيته على نهاية
المحتاج فقلنا عن مرآة الزمان لابن الجوزي وما قاله ابن خلدون في مقدمته حيث صرح بأن
عرض الدنيا ثلاثمائة وستون درجة وأن طول الدرجة الواحدة خمسة وعشرون
فرسخا حيث أن ذلك التقدير يجعل الميل أقل مما قدرناه بخمسة وهو يقتضي أن مسافة
القصر تكون نحو السبعة والستين ألف مترا وهو بين البطلان لما تقدم على أن ابن خلدون
اعتبر الفرض اثني عشر ألف ذراع وهو إنما يستقيم على اعتبار الدرجة عشرين فرسخا
لا خمسة وعشرين كما قال خصوصاً مع تصريحه بأن الذراع أربعة وعشرون أصبعا وخالف
كذلك ما نقله الوزير راغب باشا في سفينته حيث صرح بأنه قيل للبابية المأمون أن
محيط دائرة الأرض أربعة وعشرون ألف ميل فأراد أن يحقق ذلك فعين بن موسى
ابن شاكر وكنواؤه أنصفوا بعلم الهندسة فذهبوا إلى صحراء سنجار ووضعوا في
موضع منها وتدا وأخذوا ارتفاع القطب الشمالي بألف الهندسة ورأوا حبالا
في ذلك الوتد ومشوا به إلى الشمال ثم نصبوا وتدا أخر حتى انتهوا إلى موضع أخذوا فيه ارتفاع
القطب المذكور فوجدوا مقدرا على الارتفاع الأول درجة شمسها ذلك القدر وعلوه وبلغ طول
الدرجة ٦٦ ميلا وثلثي ميل اه بتلخيص

لمن في طبقته واشترط
الاتصال للاخوة
فقال طائفة ان
الربيع يقسم بين
الولد والوالد الذي
مات أبوه قبل
الاستحقاق نصفين
واستدل به بأن ولد
الولد المذكور ارتقى
إلى درجة والده
وطبقته بشرط
الواقف والمعتبر في
الأوقاف هو الطبيعة
الجعلية فضلا عن
المعسوم في الشرط
المتأخر الذي ينسخ
ما قبله عند المعارضة
وقالت طائفة
أخرى ان ولد الولد
لا يأخذ إلا الخمس
واستدل لهم بأن
لفظ الطبيعة في
كلام الواقف محمول
على الحقيقة دون
الجهاز لئلا يلزم الجمع
بين المتضادين
واعطاء الشخص في
موضع دل صريح
كلام الواقف على
حرمانه فيه وحرمانه
في موضع دل صريح
كلام الواقف على
اعطائه فيه كما إذا
مات المتوفى أبوه

وذلك لان تقسيم الارض الى ذلك بعدد أولا - لان الدرجة لا يكون لها مقياس صحيح بلا كسر وثانيا لانه لا ينطبق على الميل قول من الاقوال المتقدمة فيه الا ان كانت الاذرع والباغات أقل مما قدرناه وقد مر أن اعتبارنا للاذرع كان أقل مما اعتبره غيرنا ولانه لا يوجد ذراع أقل من الذراع الفلكي المذكور ولا عبرة من قدر الذراع بأقل مما قدرنا أخذنا من مقياس أهرام الجيزة حيث اجتمع كثير من المعاصرين في أن تلك الأهرام بنيت بطريقه لها ارتباط بدائرة الشمس أو دائرة الأرض وظنوا أنها مقسمة الى أذرع حيث لا دليل على ذلك الظن ولأن بعض الرياضيين ذهب الى أن المأمون مسح الأرض وكان طول الدرجة على حسابه ٥٦ ميلا وكسورا اذ التحقيق ينتج صحة ما قدمنا في تقسيم الدرجة وتقسيمنا مبنى على الاختبار المار ذكره

وهذا تعلم فساد زعم علماء الافرنج اذ صرحوا بأن المأمون وان نسبوا اليه مقياس الأرض فالذي يغلب على الظن أنه قل يد بطليموس دون أن يعمل عملا فبعد التصريح عن باشر العمل وكيفية اجرائه والجهة التي فيها الاختيار لم يكن انكار ذلك الامكار متعصبا يشكر فضل الشرفي مهما كان ولا يستغفبه إلا ببناء جنسه وهو من الضلال الذي لا ينبغي لمن يدعى العلم أن يتخلق به هذا وان الغربيين وان اختلفوا في طول القدم فان ذلك الاختلاف مبنى على اختلاف فهم في مقدار محيط الأرض وانهم قد اجتمعوا أخيرا في مساحتها فكان القياس حسب الآتي

السويد	(١١١٤٧٧)	روسيا	(١١١٣٩٣)
بروسيا	(١١١٣٧٨)	الدانمرك	(١١١٢٧٦)
انجلترا	(١١١٢٣٥)	فرنسا	(١١١٢٤١)
رومية	(١١١٠٢٥)	الولايات المتحدة	(١١١٨٨٠)
الهند	(١١٠٦٤٧)	البيروا بامير كالجنتويه	(١١٠٨٣١)
حكومة الراس	(١١١١٦٣)	جنوب حكومة الراس	(١١٠٦٩٣)

ولكن تقدير الدرجة بما قدرناه والذي مشى عليه أعظم علماء الهيئة

(القول بأن الميل ثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع)

مما تقدم من النصوص تبين أن القول باعتبار الميل ثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع لم يكن منقولا عن اللغويين وأن جميع الفقهاء الذين نقلوه نسبوه الى الامام ابن عبيد البر الطاهر أنه اجتمع له وقد مر مسافة القصر ومسحها بالذراع ولم يبين ذلك الذراع فلا يمكننا حله على ذراع فلكي كما تقدم ولكن نبحث عن ذلك الذراع عما يطابق الاقوال السابقة وبالبحث تبين أن المأمون مسح الأرض وقدرها وقد راعا المساحتين اجتمع من العلماء كما نقل عبارة تقدير الذراع الشجره لمسى عن صراة الزمان لابن الجوزي وقد راعا بعض الرياضيين ذراع المأمون المذكور بسبع وعشرين اصبع الكن ووجدنا ذراع مقياس روضة النيل بمصر الذي نقش بأمر المتوكل على الله وهو من

غير ولد وله نصيب فان أعطينا نصيبه أهل طبقته وأهل طبقة أبيه مما جعنا بين الحقيقة والحجاز وان أعطينا أهل واحدة منهما دون الأخرى فان كانت طبقته نكن أهملنا المجازية وقد كنا فرضناه

من أهلها الى حين أخذنا مع أعماله من نصيب جده وان كانت طبقة أبيه نكن أهملنا الحقيقة بعد أن حكمنا له في انصرح شرط الواقف فأبقينا الطبقة في كلام الواقف على حقيقتها وأعلمنا الكلامين بحسب الامكان وقتنا ان غرض الواقف أن ولده مات قبل الاستحقاق

لا يكون محروما بل يستحق القدر الذي لو فرض أبوهم حيا لتلقاه عن أبيه وأمه تسبب الولد من مات قبل الاستحقاق بولد من مات بعده في الاعطاء ولو قلنا بخلاف ذلك لزم أن نثبت للتشبه

قدرا اذا على المشبه اذول من مات بعد الاستحقاق ليس له هذا المعنى أي أن ولد من مات بعد الاستحقاق جعل له الواقف نصيب أبيه لئلا يكون محروما منه ولو مات أحد من أعمامه أو غيرهم من في درجة أبيه لم يجعل له الواقف منه شيئا حيث شرط أن من مات لأب ولد فنصيبه لمن في طبقته أو فنصيبه لأخوته وأما ولد من مات قبل الاستحقاق فأنما لم يدخل في الشرطين أحب الواقف أن لا يحرمه أيضا كان يستحقه أبوه لو كان كان حيا فشرط الشرط الثالث لادخاله في ربيع الوقف قبل انقراض درجة أبيه كما أدخل ولد من مات بعد الاستحقاق وجعله بمنزلة فلو أعطيت أباها من أعمامه تتركه بمنزلة أبيه

العباسين على جدران سنة ٢٤٧ هجرية يبلغ طوله ثلاثة وخمسين سنيا والقريب الذي جعل له الانسان أن ذلك الذراع هو الذي وضعه المأمون وهو الذي كان معلوما ومشهورا في ذلك الوقت وإن الامام ابن عبد البر تبع الذراع المذكور والذي يؤيد ذلك أننا نوضحنا ٥٣ سنتي وهو طول الذراع في ٢٥٠٠ وهو عدد الأذرع كان مجموع ذلك ١٨٥٥ مترا أما بالاف فرق فاتفق طول هذا الذراع مع عدد أذرع الميل على قول ابن عبد البر ومطابقته لتلك المقاييس الخمس المتقدمة يعين حل الذراع على الذراع المذكور وتقديره بذلك المقدار ولا يضر وجود كسر السنتي زيادة عن هذا المقدار في كثير من الأذرع المنقوشة لأن تلك الزيادة لم تكن متساوية في جميع الأذرع ويظهر أنها ناشئة من عدم ضبط آلة المقياس عند نقشها على الجدار كما صرح بذلك بعض الرياضيين وأنه قدر الذراع بقدمي انسان وقدم الانسان المعتدل ستة وعشرون سنيا ونصف حيث قدر علماء العدة طول الانسان المعتدل بمتر واحد واثنتين وسبعين سنيا وإن طول الانسان يساوي ستة أقدام ونصف فقدمه فعليه يكون الذراع ٥٣ سنتي أو أن ذلك الذراع هو ذراع مقياس النيل المنقوش على جداري ناحيتي أدفو وأنس الوجود بأعلى صعيد مصر اللذين ينساق في زمن الفرانسة الذين كانوا قبل الاسلام بألاف من السنين ومقداره ٥٣ سنتي كذلك والحاصل أن البريد فرسخان أو أربعة فراسخ قولان والفرسخ ثلاثة أميال أو ستة قولان والذراع أربع وعشرون اصبعاً أو اثنين وثلاثون اصبعاً قولان فإن كان البريد فرسخين والفرسخ ثلاثة أميال كان الميل ستة ألاف ذراع الذراع قدما فليكن أو اثنين وثلاثون اصبعاً وإن كان الفرسخ ستة أميال كان الميل ثلاثة ألاف ذراع بالذراع المذكور أو أربعة ألاف ذراع باعتبار الذراع أربع وعشرين اصبعاً وإن كان البريد أربع فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال كان كذلك إن اعتبرنا الذراع قدمين أو اثنين وثلاثين اصبعاً فيكون الميل ثلاثة ألاف ذراع وإذا اعتبرنا الذراع أربع وعشرين اصبعاً كان الميل أربعة ألاف ذراع وإذا كان البريد أربع فراسخ والفرسخ ستة أميال كان الميل ألفي ذراع باعتبار الذراع الواحد أربعاً وعشرين اصبعاً وأما على اعتبار الميل ثلاثة ألاف وخمسة مائة ذراع على تصحيح ابن عبد البر فيكون البريد أربع فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال والذراع ٥٣ سنتي وهو قريب من تقدير من قدره بتمانية وعشرين اصبعاً من الفقهاء والذراع على اعتباره أربعاً وعشرين اصبعاً يكون طوله ستة وأربعين سنياً أو ربع سنياً وربعاً وثماناً وعلى اعتباره اثنين وثلاثين اصبعاً يكون طوله أحدًا وستين سنتي ونصف وثلاث سنتي وعليه فسافة القصر عند الأئمة الثلاثة أربعة بردهي ثمانية وأربعون ميلاً الأعلى اعتبار الميل ستة ألاف ذراع وألفي ذراع فعلى الأول تكون المسافة أربعة وعشرين ميلاً وعلى الثاني تكون ستة وتسعين ميلاً وعلى كل التقادير البرد واحدة والمسافة واحدة لا خلاف في مقياسها وإنما الخلاف في تقسيمها فقط والله أعلم وحيث ثبتت لك هذه الشواهد وانجلي لك الصحيح من الفاسد تبين لك أيضاً خطأ من قرئ من الرياضيين لضبط الذراع الشرعي - واء كان ضبطهم له بطريق الاستنتاج أو الأقوال التي التقطوها من بعض المواضع أو بتعاقب الشعيرات بالآلة المسماة (سفير ومستر) حيث أنهم لم يعلموا من الأقوال في الميل سوى القول الذي جرى عليه ابن الحاجب في نظمه وقد أجهدوا أنفسهم وأضاعوا الوقت في ضبط الذراع على الشعيرات ولم يلاحظوا أن قدر الذراع هو ربع الباع وقد وصلوا في تقديرهم إلى مقاييس مختلفة من سبعة وأربعين سنياً ونصفاً إلى اثنين

من كل وجه لزم أن

يزيد على ولد المستحق ولا يساعده غرض الواقف وقد صرحوا بأن الغرض يصلح مخصصا وبأنه لا يدفع ما استبدل به المقدم

على دعواه من عموم لفظ ما ولفظ مقام كما مر اذ ينبغي أن يكون مراد الواقف أن يحصل ولد له الميت قبل الاستحقاق أقوى حالا من ولد ولده الميت بعد الاستحقاق وانما المعروف بالمأوف بالخافة وعهد حرمانه فيخص عموم لفظ المقسام بما يدل عليه المقام وكثرت الفتاوى من الحنفية وغيرهم بالاعطاء والحرمان واختلط الحال على ذوي الانتهام حتى ظن بعض الافاضل ان في الاعطاء والحرمان بهذه الشروط قولين في مذهب الامام أبي حنيفة وتحقيق الحق في ذلك يتوقف على بيان أمور (الاول) هل النصيب اسم لما صار مستحقا بالفعل أو يشمل

وتجسيف مع أن أقل قياس اعتبر به يز يد عن ربع باع الانسان وتزيد مسافة القصر عن ضبط السير كما تقدم وظاهر تقدير من قدر بالشعيرات التقريب لا التحديد خصوصا ومقاس الشعيرات لا ينضبط بحيث اذا تعدد المقيس بها اختلف جميع المقاييس ويوجد فيها فرق ولو كانت الشعيرات هي بعينها التي يشكروها المقاس فضلا عن تعددها واختلافها وحسب ذلك لا على ذلك ما وقع من التفاوت في التقدير بالقياس اعتبروها والله أعلم

الباب الثالث في تحديد مسافة القصر وتحقيق الخلاف بين السادة

الشافعية والسادة الحنفية

قد تقدم في الباب الاول نقل نصوص السادة الشافعية والسادة المالكية في تحديد مسافة القصر عسير يوم وليلة على ما تقدم بالنسبة للزمن وأربعة برد بالنسبة للمساحة وقد وافق تحديد الزمن لتحديد المساحة على ما تقدم وانما تلك الموافقة تظهر فيما اذا كان الطريق سهلا حيث اعتبرنا الزمن دليلا على المساحة في طريق سهل ليس فيه من الوعورة شيء لكن لو فرضنا الطريق وعرا وفيه صعوبات فلا يمكن أن يتحدد التقديران بل يتفاوتان بتفاوت الوعورة ولم أحرص على اعتبار أحد التقديرين عند الاختلاف والظاهر من عبارة الفقهاء الذين جعلوا التقدير بالبرد تحديدا أو تقريرا على ما يأتي من وجوب سير أربعة برد تحديدا أو تقريرا سواء استغرق فيها يوما وليلة أو أكثر بالسير الوسط لصعوبة الطريق وجوب قطعها وذلك لان ما ورد في التقدير بالزمن من قبيل العام وما ورد في التقدير بالبرد من قبيل الخاص يعني أنه متى قطع أربعة برد يلزم أن تكون مدة ذلك يوما وليلة ولا يلزم اذا سار يوما وليلة أن يكون قد قطع أربعة برد فيجتمعتان في أرض سهلة ويفرد التقدير بالزمن في أرض وعرة واذا وجد الخاص مع العام حل عليه العام وعمله وعليه لو قصد سير مسافة دون أربعة برد وكان لا يقطعها الا في أكثر من يوم وليلة بالسير الوسط لا يترخص هذا اذ لم يكن هنالك ما يخالف ذلك والاوجب العمل به ويمكن أن يقال ان المناط بالسير الوسط وان وعورة الطريق عارض يمنع أن يكون السير وسطا وذلك لانفتت اليه لان المعول عليه الشأن فالسير في الطريق الوعر لم يكن معتدلا وعليه لا يوجد اختلاف بين التقديرين مطلقا

وقال السادة الحنفية ما ملخصه في مبسوط السرخصي أن مدة السفر ثلاثة أيام وان بعض الاصحاب قدره بثلاث مراحل لان المقصد من السفر في كل يوم مرحلة واحدة خصوصا في أقصر أيام السنة وعن أبي يوسف أنه قدر بيومين والاكثر من الثالث فأقام الاكثر من اليوم الثالث مقام الكل وهكذا رواه الحسن عن أبي حنيفة وابن جماعة عن محمد لانه اذا بكر واستكمل في اليوم الثالث وصل الى المقصد قبل غروب الشمس فأقنا الاكثر من اليوم الثالث مقام الكل ولا معنى للتقدير بالفراخ فان ذلك يختلف باختلاف الطرق في السهولة والجبال والبر والبحر وانما التقدير بالايام والمراحل وذلك معلوم عند الناس فيرجع اليهم عند الاشتباه اه ومثله في البدائع وقال ومن مشايخنا من قدر بخمسة عشر فرسخا وجعل لكل يوم خمسة فراسخ ومنهم من قدر بثلاث مراحل وقال مالك أربعة برد كل بردين عشرة ميلا واختلفت أقوال الشافعي فقبل سنة وأربعون ميلا وهو قريب من قول بعض مشايخنا لان العادة في القافلة لا تقطع في اليوم أكثر من خمسة فراسخ وقيل يوم وليلة وهو قول الزهري والاوراعي وأثبت أقواله أنه قدر بيومين اه وفي الظهيرية كافي المبسوط وزاد ولم يعتبر

بعض مشايخنا الفراسخ وعامة مشايخنا قدروا بالفرسخ واختلفوا فيما بينهم في بعضهم قال أحد وعشرون وبعضهم قال ثمانية عشر وبعضهم قال خمسة عشر والفتوى على ثمانية عشر وإن كان السفسفر جبال قدره بعض المشايخ مسيرة ثلاثة أيام ولياليها وإن كان السفسفر بحر فقد اختلف المشايخ واختار الفتوى أنه يظن أن السفينة كم تسير في ثلاثة أيام ولياليها حال استواء الرياح ويجعل ذلك أصلاً اه وفي الهداية قدر مسيرة ثلاثة أيام ولياليها ونقل عن أبي يوسف تقديره بيومين وأكثر الثالث وعن أبي حنيفة التقدير بالمراحل قال وهو قريب من الأول ولا يعتبر بالفراسخ هو الصحيح قال في الفتح قوله هو الصحيح احتراز عما قيل يشترطها فقيل بأحد وعشرين فرسخاً وقيل ثمانية عشر وقيل بخمسة عشر وكل من قدر بقدره منها اعتقد أنه مسيرة ثلاثة أيام وإنما كان الصحيح أن لا يقدر به إلا أنه لو كان الطريق وعراً بحيث يقطع في ثلاثة أيام أقل من خمسة عشر فرسخاً قصر بالنص وعلى التقدير بأحد هذه التقديرات لا يقصر فيه عارض النص فلا يعتبر سوى سائر الثلاثة وعلى اعتبار مسيرة الثلاثة بمشي الأقدام لو سارها مستجلاً كالبريد في يوم قصر وأقصر لتحقيق سبب الرخصة وهو قطع مسافة ثلاثة بسير الأبل ومشي الأقدام كذا ذكر في غير موضع اه وفي الكفاية قوله ولا يعتبر بالفراسخ هو الصحيح احتراز عن قول عامة المشايخ فإن عامة المشايخ قدروها بالفراسخ أيضاً ثم اختلفوا وساق الخلاف المار ذكره ومثله في العناية وقال في العناية والكفاية قوله وهو قريب من الأول أي التقدير بثلاث مراحل قريب إلى التقدير بثلاثة أيام لأن المعتاد من السير في كل يوم مرحلة واحدة خصوصاً في أقصر أيام السنة وعزاه في الكفاية إلى المبسوط وقد نقلناه عنه سابقاً وقال في البحر وأما التقدير بثلاثة أيام فهو ظاهر المذهب وهو الصحيح والمراد باليوم النهار دون الليل لأن الليل للاستراحة فلا يعتبر والمراد بثلاثة أيام من أقصر أيام السنة وهل يشترط كل اليوم في الليل اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يشترط حتى أنه لو بكر في اليوم الأول ومشي إلى الزوال ثم في اليوم الثاني كذلك ثم في اليوم الثالث كذلك فإنه يصير مسافراً لأن المسافر لا بد له من التزول لاستراحة نفسه ودابته فلا يشترط أن يسافر من الفجر إلى الفجر لأن الأدب لا يطبق ذلك وكذلك الدواب فألحقت مدة الاستراحة بعد السفر لأجل الضرورة كذا في السراج الزاهج ثم قال وأشار المصنف يعني صاحب الكفر إلى أنه لا عبرة بالفراسخ وهو الصحيح لأن الطريق لو كان وعراً بحيث يقطع في ثلاثة أيام أقل من خمسة عشر فرسخاً قصر بالنص وعلى التقدير به لا يقصر فيه عارض النص فلا يعتبر سوى الثلاثة وفي النهاية الفتوى على اعتبار ثمانية عشر فرسخاً وفي المجتبى فتوى أكثر أئمة خوارزم على خمسة عشر فرسخاً اه وأنا أتجيب من فتواهم في هذا وأما له مما يخالف مذهب الإمام خصوصاً المخالف للنص الصريح اه وكتب محشيه ابن عابدين قوله وأنا أتجيب الخ قال الشيخ اسمعيل يؤخذ جوابه من قول الفتح وكل من قدر بقدره منها اعتقد أنه مسيرة ثلاثة أيام وإنما كان الصحيح أن لا يقدر بها لأنه لو كان الطريق وعراً إلى آخر ما مر اه ومن هذا ينضح أن المعقول عليه هو مسيرة الأيام الثلاثة بمشي الأبل والأقدام وأنه يختلف باختلاف الطرق سهولة وصعوبة وأنه لا يمكن اتخاذ الفراسخ والأبوال

ما هو بعرضية الاستحقاق بالنقل (الثاني) هل لفظ أهل الوقف وانظ الموقوف عليهم متساويان ويساوي كل منهم مال فقط من مات منهم الكثير الوقوع في عبارة الواقفين أولاً (الثالث) هل الخاص يخص العام عند التعارض سواء تقدم عليه أو تأخر متصلاً به أو منفصلاً أولاً يخصه ويعتبر حكم كل منهما ما فإن تعارضا اعتبر المتأخر منهما فافهم السابق (الرابع) هل غرض الواقف يصلح مخصوصاً للعام أولاً وإن قلنا أنه يخص فحيث ثبت به التخصيص (الخامس) هل الاعتبار في الطبقات في قول الواقفين طبقة بعد طبقة وفي قوله هم لمن في طبقتهم وغير ذلك الطبقات النسبية والطبقات الجعلية أي الطبقات باعتبار ترتيب الواقف وجعله ولو لم تكن

قاعدة مطردة في كل طريق يسلكها المسافر حتى لو كان طريقه الى مقصد وعراجدا وهو
مسافة ثلاثة فراسخ ولكن بالسير الوسط يقطعها المسافر لصعوبته في ثلاثة أيام أو ثلاث
مراحل قصر السالك فيه وكان مسافرا عندنا ولوقطعه في لحظة يسير أسرع من الوسط نعم يمكن
اعتبار الفراسخ والاميال بحيث لا يخالف التقدير بها التقدير بالمرحلة والثلاثة أيام بالسير
الوسط في كل طريق بحسب ما يوجب يكون ما يقطعها المسافر في يوم وفي مرحلة هو كذا من
الفراسخ فعلى هذا يكون من قدر بخمسة عشر فرسخا فقد اعتبر طريقا مخصوصا وقع عليه
فتواه كان المسافر يقطع فيه بالسير الوسط في الايام الثلاثة تلك الفراسخ بفرقت عادة التوافل
في هذا الطريق أن تقطع في المرحلة الواحدة واليوم الواحد خمسة فراسخ ومثله من أنقى
بتقديرها ثمانية عشر فرسخا وأحد وعشرين فرسخا ويدل لذلك قول صاحب البدائع ومن
مشايخنا من قدر بخمسة عشر فرسخا وجعل لكل يوم خمسة فراسخ وقوله لان العادة في القافلة
لا تقطع في يوم أكثر من خمسة فراسخ وقوله وانما قدرنا بالسير الابل والافدام لانه الوسط لان ابطأ
السير المحمل والأمرع سير الفرس والبريد فكان أوسط أنواع السير سير الابل والافدام وقد
قال النبي عليه الصلاة والسلام «خير الامور أوساطها» ولان الأقل والاكثر متحاذيان فيستقر
الأمر على الوسط وعلى هذا يخرج ما روي عن أبي حنيفة رحمه الله فيمن سار في الماء يوما وذلك
في البر ثلاثة أيام بقصر الصلاة لانه لا عبرة للسرعة وكذا الوساير الى موضع في يوم أو يومين وانه
يسير الابل والمشي المعتاد مسيرة ثلاثة أيام بقصر اعتبارا بالسير المعتاد وعلى هذا اذا سافر
في الجبال والعقبان يعتبر مسيرة ثلاثة أيام في الأقل السهل فالخامس ان التقدير بمسيرة ثلاثة
أيام وبالمرحلة في السهل والجبل والبر والبحر ثم يعتبر في كل ذلك السير المعتاد فيه وذلك
مما هو عند الناس فيرجع اليهم عند الاشتباه والتقدير بالفراسخ غير سديد لان ذلك يختلف
 باختلاف الطريق وقال أبو حنيفة اذا خرج الى مصر في ثلاثة أيام وأمكنه أن يصل اليها من
طريق آخر في يوم واحد قصر اه ويدل لذلك ايضا ما قاله في الهداية قاهما المعتمد في البحر
يلحق بحاله كافي الجبل وقول الفتح والكفاية والعناية عليه فانه يعتبر ثلاثة أيام ولياليها في
الجبل وان كانت تلك المسافة في السهل تقطع بمادونها وزاد في الفتح قوله فالخامس ان تعتبر
المدة في أي طريق أخذ منه اه

وتعير صاحب الهداية بعد ذكر الخلاف في التقدير بالايام والمرحلة والفراسخ بقوله نأما المعتمد
الخ يبدل على أن من قدر بالفراسخ انما قدر بها في طريق يوافق فيه التقدير بها التقدير بالايام كما
هو صريح قول الفتح وكل من قدر بقدرتها الخ وكذا قول الظهيرية بعد حكاية الخلاف المار
وان كان السفر سفر جبال قدره بعض المشايخ بمسيرة ثلاثة أيام ولياليها يدل على أن بعض
المشايخ انما قدر بهذا المقدار من الفراسخ فيما ينطبق التقدير بها على التقدير بالايام لا على
ما لا ينطبق كالجبال وبهذا يتبين أنه لا خلاف في عدم اعتبار الفراسخ وان من قدر بقدرتها
فانما قدر به بناء على اعتقاده أن ذلك يوافق النص من التقدير بالمدة ومثله من قدر بالمرحلة
فالذي ينبغي التحويل عليه أن يتظر الى الطريق الذي يسلكه المسافر الى مقصده فان كان

على ترتيب الطبقات
النسبية (السادس)
هل يلزم على تشريك
فرع من مات قبل
الاستحقاق في نصيب
اخوة أصله الذين
يوتون به — د
الاستحقاق لاعتن
ولد ولا أسفل أحد
الامر من من الحجاز
والجمع بين الحقيقة
والحجاز في لفظ
الاخوة أولا يلزم
وهل يحتاج الى
عموم الحجازية أولا
وهل يلزم واحد
عما ذكر في لفظ
الطبقة على تشريكه
في نصيب من يوت
من طبقة أصله
لا عن ذرية عند
استقاط اشتراط
الانتقال للاخوة
والاكتفاء بأشراطه
لمن في الطبقة أولا
(السابع) هـ
تقدير الميت قبل
القسمه موجودا
عندها والقسمه
عليه بعد تقديره
موجودا ليتوصل
بالقسمه عليه الى
نقل ما يصيبه بها
الى فرعه أمر منكر

في الاوقاف ولا يصح
فيها عند القسمة أو
هو أمر ضروري
لأنه منه عند القسمة
في كثير من محلات
الاوقاف (الثامن)
هل في شريك
فرع من مات قبل
الاستحقاق في نصيب
اخوة أصله عند
استراط الانتقال
لهنهم أو في نصيب
من في طبقة أصله
عند الاكتفاء
باستراط الانتقال
لمن في الطبقة مخالفة
لغيرهن الواقف
أولا
أما الاول فالنصيب
انما يطلق على
المستحق بالفعل
ولا يشتمل ما هو
بعرضية الاستحقاق
على ما هو التحقيق
عند الخفية مالم
يقم الدليل على غيره
فيجعل به ومن هنا
كان قول الواقف
من مات عن ولد
انتقل نصيبه اليه
فان لم يكن له ولد
فلاخوته الى آخر
الشرط محمول عندهم
على ما بعد الاستحقاق

يقطع بالسير الوسط ثلاث مراحل في ثلاثة أيام على الوجه الذي بينه صاحب البحر كانت المسافة
مسافة قصر لا فرق في ذلك بين أن تكون المسافة خمسة عشر فرسخاً أو أكثر أو أقل لأن
ذلك يختلف باختلاف الطارق سهولة وصعوبة فالتقدير بالفراخ يكون راجعاً الى هذا الأصل
ولا يمكن أن تتخذ التقدير بخمسة عشر فرسخاً أو ستة عشر فرسخاً أو ثمانية عشر أو أحد
وعشر من قاعدة معتمدة في كل طريق يسلكها المسافر الى مقصده ولو كان في الجبل مثلاً
إذا اعتبرنا أن المسافة ثمانية وأربعون ميلاً فاعلمنا ذلك في طريقه قطع فيه المسافر بالسير الوسط
في اليوم الواحد من الفجر الى الزوال في أقصر أيام السنة ستة عشر ميلاً بحيث لو كان الطريق
وعراً لا قطع فيه المسافر بالسير الوسط في اليوم الواحد من الفجر الى الزوال في أقصر أيام السنة
الاستة أميال لكانت المسافة ثمانية عشر ميلاً وهكذا * هذا ما تتضمنه النصوص المذكورة
في معتبرات المذهب

وعبارة تنوير الابصار مع شرح الدرر من خرج من عارة موضع اقامته فاصداً مسيرة ثلاثة أيام
واياماً من أقصر أيام السنة ولا يشترط سفر كل يوم الى الليل بل الى الزوال ولا اعتبار بالفراخ
على المذهب بالسير الوسط مع الاستراحات المعتادة حتى لو أسرع فوصل في يومين قصر ولو لم يوضع
طريقان أحدهما مدة السفر والاخر أقل قصر في الاول لا الثاني قال محشي ابن عابدين قوله
مسيرة ثلاثة أيام واما الاول حذف اليا الى كافعل في الكثر والجامع الصغير اذا لا يشترط السير
فيهم مع الايام ونقل عبارة الينا يسع ثم قال نعم لو قال اوليا لم بالعطف بأول كان أولى الاشارة الى أنه
يصح قصد السفر فيها وان الايام غير قيد ثم قال قوله من أقصر أيام السنة كذا في البحر والنهر
وعزاً في المعارج الى القنابي وقاضيان وصاحب المحيط وبحث فيه في الحلية بان الظاهر
ابقاؤها على اطلاقها بحسب ما يصادف من الوقوع فيها طولاً وقصراً وعند الان لم تقدر بالمعادلة
التي هي الوسط اه قلت والمعادلة هي زمان ككون الشمس في الجبل أو الميزان وعليهما مشي
القهستاني ثم قال وفي شرح الطحاوي ان بعض مشايخنا قد روي بأقصر أيام السنة اه قوله ولا
يشترط سفر كل يوم الى الليل اذ لابد للمسافر من الزوال لا كل والشرب والصلاة ولا كثر النهار
حكم كاه فان المسافر اذا بكر في اليوم الاول وسار الى وقت الزوال حتى بلغ المرحلة الى آخر ما نقل
عن البحر ثم قال أقول وفي قوله حتى بلغ المرحلة اشارة الى أنه لا بد أن يقطع في ذلك اليوم الذي ترك
في اوله الاستراحات المرحلة المعتادة التي يقطعها في يوم كامل مع الاستراحات وبهذا يظهر الثاني
المراد من التقدير بأقصر أيام السنة انما هو في البلاد المعادلة التي يمكن قطع المرحلة المذكورة في
معظم اليوم من أقصر أيامها لا يريد أن أقصر أيام السنة في بلاد بلغارقية يكون ساعة أو أكثر
أو أقل فيلزم أن تكون مسافة السير فيها ثلاث ساعات أو أقل لأن القصر الفاحش غير معتبر
كالطول الفاحش والعبارة حيث أطلقت تحمل على الشائع الغالب دون الخفي النادر ويدل
على ما قلنا ما في الهداية وعن أبي حنيفة التقدير بالمرحلة وهو قريب من الاول اه قوله
بل الى الزوال فان الزوال أكثر النهار الشرعي الذي هو من الفجر الى الزوال في أقصر أيام السنة في مصر
القلبي الذي هو من الطلوع الى الغروب ثم ان من الفجر الى الزوال في أقصر أيام السنة في مصر

بالفعل

ومساواها في العرض سبع ساعات الأربعة في مجموع الثلاثة أيام عشرون ساعة وربع ويختلف بحسب اختلاف البلدان في العرض ح قلت ومجموع الثلاثة أيام في دمشق عشرون ساعة إلا ثلث ساعة تقريبا لأن من الفجر إلى الزوال في أقصر الأيام عندنا ست ساعات وثاني ساعة الأربعة ونصف وان اعتبر ذلك بالأيام المعتدلة كان مجموع الثلاثة أيام اثنين وعشرين ساعة ونصف ساعة تقريبا لأن من الفجر إلى الزوال سبع ساعات ونصف ساعة تقريبا ومن تلك التصووص يتبين أن المراد بسير الثلاثة أيام على ما اعتده السادة الحنفية سيرا للمسافر أكثر اليوم من أقصر أيام السنة وعلى تقدير ابن عابدين إياها في الفطر المعتدل كالقطر المصري بعشرين ساعة وربع وان من قطع هذا الزمن بترخص وأنت خير بأن السيرة مدة هذا الزمن بسير الأثقال وديب الاندفاع لا يقطع فيه المسافر أكثر من أحد وعشرين ألف متر وهو قريب من تقدير من قدر المسافة من الحنفية بخمسة عشر فرسخا وباعتبار قطر كالقطر الشامي لا يخرج التقدير عن ذلك

وقد بان لك مما تقدم أن هذا التقدير ملاحظ فيه الطريق السهل وأنه متى كان الطريق وعرا كانت المسافة التي يقطعها المسافر في تلك المدة أقل من خمسة عشر فرسخا بحسب مقدار صعوده الطريق وعليه يحمل قول من قدر المسافة بالثمانية عشر فرسخا أو بأحد وعشرين فرسخا على الخلاف في تقدير الثلاث مراحل في قدر ثمانية عشر فرسخا لا يقدر المسافة بعشرين ساعة وربع وعلى تقدير ابن عابدين يتبين اعتبار من قدر المسافة بخمسة عشر فرسخا في الطريق السهل أما إذا جري على القول باعتبار أعدل أيام السنة وكان تقدير زمن السير باثنين وعشرين ساعة ونصف كما قدر ابن عابدين فلا تزيد المسافة عن الستة عشر فرسخا وهي الأربعة برده التي قدر بها السادة الشافعية والسادة المالكية والسادة الحنابلة على ما تقدم

وبهذا يتلخص أن السادة الشافعية ومن وافقهم لا يقصرون الصلاة في أقل من أربعة برده على المعتد والمشهور والسادة الحنفية على التقدير المأثور كره يقصرون الصلاة في مسافة خمسة عشر فرسخا في الطريق السهل على اعتبار أقصر أيام السنة وعلى تنقص عن الأربعة بردها أكثر من فرسخ وعلى التقدير الثاني وهو أعدل أيام السنة واعتبار المسافة اثنين وعشرين ساعة ونصف ساعة تقريبا على ما هي تكون المسافة هي عين المسافة عند السادة الشافعية تماما لعدم تجاوزها ستة عشر فرسخا وقد تكون المسافة عند السادة الحنفية أقل من ذلك لحد لا يمكن حصره ولا تقديره بل يختلف بحسب وعورة الطريق حتى لو سار في اليوم فرسخا لكان طول ثلاثة فراسخ كافيا لترخص وهذا لا يتجسس ما قاله أئمتنا من تفصيل الأقسام على القصر فيما دون الثلاث مراحل التي قدر بها السادة الحنفية وأفضائية القصر على الإتمام عند بلوغ الثلاث مراحل شافعي بل يكون الحكم واحدا بلوغ الأربعة بردها علمت أن الثلاث مراحل على ما تقدم لا تزيد عن المرحلتين عندنا اللهم الآن يكون غرض السادة الشافعية مراجعة قول من يصح من الحنفية الثلاث مراحل أكثر من التقدير المذكور « لكن يلزم عليه أن لا يراعي الخلاف على معتد مذهب السادة الحنفية في وجوب القصر فيما دون ذلك وبعد

بالفعل
وأما الثاني فلفظ أهل الوقف ولفظ الموقوف عليهم يتناول كل منهما عند الحنفية الذين أدخلهم الواقف في وقفه وفي ترتيبه سواء وصل إليهم الاستحقاق بالفعل أو لا بل بعرضية أن يؤول اليوم الاستحقاق ولو لم يستحقوا شيئا مما مطلقا بالترتيب الأصلي ولا بشرط من الشروط ويساري كل لفظ منهما لفظ ومن مات منهم الذي يقع كثير في شروط الواقفين وكذلك لفظ من مات بدون لفظ منهم
أما الشافعية ففرق السبكي منهم بين لفظ أهل الوقف ولفظ الموقوف عليهم الذين يقفون في عبارات الواقفين كما علمت مما تقدم نقل عنه وبالضرورة يخالف لفظ كل منهما لفظ ومن مات ولفظ ومن مات منهم لأن مرجع الضمير سواء كان مصرحا

به أو محذوفاً هو
المذكور في كلام
الواقف في ترتيبه
أهم من أن يكون
وجد أولاً استحق
بالفعل أولاً عنه
الواقف وسماه أولاً
ومن هنا أتى السبكي
بحرمان فسر عن
مات أصله قبل
الاستحقاق مطلقاً
حتى يؤول الاستحقاق
إلى طبقته في حادثة
ملكه وعبد الرحمن
لتعبير الواقف فيها
بقوله ومن مات
من أهل الوقف
الموقوف عليهم كما
علمت ونازعه الإمام
السيوطي في ذلك
وقال إن هذه التفرقة
اصطلاح فقهي
لا يحمل عليه كلام
الواقف الصريح في
خلافها وسؤي بين
قول الواقف ومن
مات من أهل الوقف
وقوله ومن مات
منهم ولذلك أتى
بتشريك ملكة
وعبد الرحمن كما
علمت
وأمّا الثالث فقال
بجهور الشافعية

أن يراعى خلاف المعتمد في مذهب الغير وإن خالف المعتمد عنده وبارز عليه بطلان العبادة
فقصير الرباعية عند السادة الحنفية يباوئ تلك المسافة واجب ويحول الفرض الرباعي إلى
ركعتين وإذا اجلس على رأسه ما بطلت مسافته فإعادة الخلاف على المعتمد على ما يظهر أو على من
مراحله على غيره « أو أنهم فهموا أن السادة الحنفية قدروا المرحلة كما قدرها علماء مذهبنا مع
قوله أن المسافة ثلاث مراحل وهذا هو الذي يغلب على الظن حيث رأيت للإمام الرازي تقدير
مسافة القصر عند الحنفية بثلاث مراحل وانها أربعة وعشرون فرسخاً كذا ذكر ذلك في تفسير
قوله تعالى ومن كان مريضاً أو على سفر وقال البيضاوي عند تفسيره وإذا ضربت في الأرض
الآية إن أقل مسافة القصر عندنا أربعة برد وعند أبي حنيفة ستة برد ولكني لم ألتصق
بأربعة وعشرين فرسخاً في كتب الحنفية

وحاصل المعتمد أن مسافة القصر عندنا وعند الخبابة والمشهور عند المالكية أربعة برد وهي
ستة عشر فرسخاً وتبلغ مساحتها ^{٨٩٠٤} ميلاً وعند السادة الحنفية على المعتمد من اعتبار
أقصر أيام السنة في بلد معسول على تقدير ابن عابدين تكون المسافة ^{٨١٠٠٠} ميلاً وهي دون
خمس عشرة فرسخاً بثلاثة آلاف متر وهذا فيما إذا كان الطريق سهلاً أما إذا كان وعراً
فتنقص المسافة عندهم إلى حد يختلف تقديره باختلاف الوعورة وعدمه إذ قد تكون ثلاثة
فراسخ أو أقل وحيث أنضح لك ذلك تعلم أن من قصد طنتاً من أهل مصر القاهرة يترخص عند
السادة الحنفية لأن مسافتهم ^{٨٦٠٠٠} ميلاً ولا يترخص عند الأئمة الثلاثة لأنهم أقل من
أربعة برد بخمسة آلاف متر وإن من قصد محلة مرحوم من أهل مصر القاهرة يترخص
لأن المسافة اليها تزيد عن المسافة إلى طنتاً نحو الأربعة آلاف متر وبذلك تعلم أن ما نقله شيخنا
العلامة الباجوري عن تقرير الحنفية ما يؤول بقوله وضبطت مسافة القصر من مصر القاهرة إلى
محلة روح أو المحلة الكبرى لا إلى طنتاً ولا إلى محلة مرحوم لأن هذه المسافة لا تبلغ مسافة قصر
في سفر البر بخلاف سفر البحر فليس أن سافر في البر إلى طنتاً أو إلى المحلة الكبرى أو إلى طنتاً
قصد محلة مرحوم وإن كان بعض العلماء يجوز ذلك وفعله فإن النفس لا تعمل إليه بخلاف مسافة
البحر فإنها تزيد عن ذلك وتبلغ مسافة القصر كذا أنه لو عن تقرير الاستاذ الحنفى اه ليس
مبنياً على تحقيق ولا يعزب عنك أن تحديد مسافة القصر بما تقدم مبني على الاحوط في كل
التقديرات ولم نعتبر مسافة الحط أكثر من ساعة واحدة لليوم وهي أقل مما يمكن أن يقدره على أن
الثمانية والأربعين ميلاً في ذلك التقدير تزيد عن سائر اثنين وعشرين ساعة بألف وأربعين متراً
وهذا القدر يقدر بسير ربع ساعة فتكون مسافة الحط في اليوم واليلة تساعتين الأربعاً وهو
نهاية ما يمكن في التقدير ومحلة مرحوم تزيد عن المسافة التي قدرناها مسافة القصر نحو ربع
ساعة أما محلة روح فتبعد عن محلة مرحوم نحو تسعة آلاف متر والمحلة الكبرى تزيد عن
محلة روح نحو اثني عشر ألف متر وعليه فالمحلة الكبرى يبلغ مقدار السير اليها من مصر
القاهرة نحو ثمانية وعشرين ساعة من دون حط وهو قدر زائد عن مسافة القصر بكثير ولا فرق
في ذلك بين طريق السكة الحديدية وغيره إلا أن التفاوت بينهما ما قريب

وبهذا كله تبين لك أنه لا خلاف بين السادة الشافعية والحنفية في تقدير مسافة القصر
 الا باعتبارها عند الحنفية أقل منها عند الشافعية وهو خلاف المشهور وغير المتبادر من
 عبارات علماء المذهبين والله أعلم بالصواب وسيأتي في الباب التالي بيان الأقوال في مسافة
 القصر على غير ما جرى عليه المتأخرون من علماء مذهبنا إذا اعتبروا القول بتحديد الأربعة برد
 للقصر ناسبين كل قول لقائله حتى يقيم المقلد ما شاءه من تلك الأقوال إن احتاج إليها والله
 الموفق للصواب

باب الرابع في القصر والجمع واقتداء المقيم بالمسافر وعكسه

اعلم أن قصر الرباعية من الصلوات متفق عليه من الأئمة الأربعة فالقصر عندنا أفضل من الاتمام
 على ما بيناه من عدم وجود زيادة في المسافة عند السادة الحنفية عن المسافة عند السادة الشافعية
 على ما تقدم أما إذا اعتبرنا أن هناك زيادة ففقه التفصيل الذي أشرنا إليه في الباب السابق
 وقيل إن الاتمام أفضل من غير تفصيل وهو اختيار المرنى وعند الامام أحمد القصر أفضل من
 الاتمام وعند الامام مالك القصر سنة والاتمام مكروه وعند الحنفية القصر واجب ويتحول
 فرض المسافر الرباعي إلى ركعتين بحيث لو صلى أربعة كان الفرض منه ركعتين فقط والآخران
 نفلا كما لو صلى الصبح أربعة فان قعد على رأس الركعتين صح فرضه وكره تحريم البناء ركعتي
 النقل على تحريمه الفرض وتأخير سلام الفرض عن موضعه فوجب عليه الإعادة وإن لم يتعد
 على رأس الركعتين وأتم أربعة بطل فرضه وصار كل ما صلا نفلا ولم يجز عن الفرض وذلك
 لأنه يتحول فرضه إلى ركعتين صار القعود على رأس الركعتين قدراً تشهد فرضاً لأنه القعود
 الأخير عندهم وقال الثوري القصر واجب وهو إحدى الروايتين عن مالك كما في المرنى
 والقصر شرط أحدها أن يكون في الصلاة الرباعية وهي الظهر والعصر والعشاء فالقصر في
 ثمانية وثلاثين ونقل شيخنا الباجوري في حواشي ابن قاسم قولاً بجواز قصر النسيئة
 وصرح بضعفه

الثاني أن تكون مؤداة اتفاقاً فان كانت قائمة حضر وجب اتمامها عند الأئمة الأربعة ولو
 فعلت في السفر خلافاً للمرنى حيث يقول بالقصر إن قضيت في السفر وإن كانت قائمة سفر ففها
 أقوال قول بالاتمام مطلقاً فعلت في الحضر أو في السفر فأتت فيه أو في سفر آخر وقول بتعين
 القصر مطلقاً ولو في الحضر وهو مذهب أبي حنيفة وقول بالجواز مطلقاً وهو مذهب مالك
 وقول بالتفصيل إن قضيت في الحضر لم اتمامها وإن فعلت في السفر جاز قصرها وإن كان غير
 سفر الفوات وقيل إن فعلت في غير سفر الفوات لم اتمامها

الثالث طول السفر واختلفت عبارات الامام الشافعي في حد الطول فقال في موضع ثمانية
 وأربعون ميلاً وفي موضع ستة وأربعون ميلاً وفي موضع أربعين ميلاً وفي موضع أربعة
 برد وفي موضع مسيرة يومين وجمع بينهما في الأولى ادخال الطرفين الأول والاخير وفي الثانية
 اسقاطهما وفي الثالثة بالأميال الأموية فالأربعون منها بمقدار الثمانية والأربعين بالهشمية

إن الخاص يخص
 العام عند تعارضهما
 أيما وقع منه تقدم
 أو تأخر وقالت
 الحنفية يعتبر بحكم
 كل منهما فيما تناوله
 وعند تعارضهما
 ينسخ المتأخر منهما
 المتقدم ومبنى ذلك
 هو الخلاف بين
 الشافعية والحنفية
 في عموم العام هل
 العموم فيه نفي أو
 قطعي فقال جمهور
 الشافعية أنه نفي
 فيه وبنا على ذلك
 جواز تخصيصه أول
 تخصيص له بالطبي
 كالتفاس وغيره
 وقدموا الخاص
 عليه لأنه قطعي في
 خصوصه وخصوه
 به عند تعارضهما
 علم التاريخ أولاً
 تقدم أو تأخر وقد
 اعتمد على ذلك
 السبكي في جواب
 حادثة الوقف على
 حرة وأولاده المتقدمة
 وقدم الخاص وهو
 قول الواقف الباقي
 من أخوته على العام
 المشتمل عليه قوله
 ومن مات قبل دخوله

وهي أربعة برد وهي مسيرة يومين على الاعتدال بسير الأثقال وديب الاقدام مع مراعاة أوقات
الخط والترحال وهو مذهب الحنابلة وعند المالكية في عدد الاميال خلاف المشهور منه أنها
ثمانية وأربعون ميلا لا أقل من ذلك ومقابلته ثلاثة أقوال خمسة وأربعون ميلا وثمان وأربعون
ميلا وأربعون ميلا وعلى المشهور عندهم اذا قصر المسافر في هادون ثمانية وأربعين ميلا فقيه
تفصيل قال ابن رشد لا إعادة على من قصر فيما بين ثمانية وأربعين ميلا إلى أربعين ميلا وفيما
بين الأربعين إلى ستة وثلاثين في الاعادة قولان قول بأنه يعيد في الوقت وقول بأنه لا يعيد أبدا
وفي هادون ستة وثلاثين يعيد أبدا جزما ولم يقدر أبو حنيفة طول السفر بالفراسخ والاميال
بل السفر الطويل عند مسير ثلاث مراحل بسير الابل المتوسط ومشى الاقدام أو سير ثلاثة أيام
مع عدم اشتراط سير جميعها بل السير من فجر كل يوم منها إلى الزوال مع اعتبار أقصر أيام السنة
وهذا التقدير وهذا الاعتبار ساوت الثلاث مراحل عندهم المرحلتين عندنا بل قد يقال انها
أقل منهما كما تقدم تفصيل ذلك في الباب السابق وهي تقدير المسافة المتقدمة بالاميال عندنا
تجديدا وتقرىب أصحهما الأول وعليه هل يضر النقص عنها وان لم يظهر في عرف المسافر قد
توقفت فيه اصدق اطلاقهم التحديد على عدم جواز القصر اذا نقصت الاميال قدر شبر أو ذراع
أو عشرة أذرع واستبعدته ولم أجده فيه نصا ثم رأيت في حاشية فتح الجواد لابن حجر حيث قال
ينبغي على التحديد أن لا يضر نقص لا يظهر في الحس اه وهو في غاية الوجاهة ثم رأيت بعد ذلك
شيخنا الباجوري في حواشي ابن قاسم عند قول الشارح تحديد ما نسه أي حاله كون السنة
عشر فربما محددة فيضرب النقص ولو شيئا يسيرا اه واعلم أنه لم يطلع على ذلك والقول بالتحديد صحة
النزوى في المجموع وجرى عليه ابن الرفعة والقول بوضوئه الاسنوي واعتمده ابن حجر في شرح
العباب والقول بالتقرىب نقل الاستوى عن النزوى واعتمده جمع من المتأخرين وانتصر له
نقلا ودليلا وعليه فيختصر نقص ميلين وقال البلقيني لو قيل يقتصر نقص الستة أميال لكان
له وجه والى التقريب ذهب الحنابلة ونقل الحنابلة وصاحب البيان قولاً بجواز القصر في
السفر القصير بشرط الخوف ومذهب داود الظاهري جواز القصر في السفر مطلقا طويلا
أو قصيرا من غير شرط هذا قول اتفق طول السفر فلا قصر ولو قصد سفره ومضادون مسافة
القصر فلا يجوز له القصر ولو لم يمكث في ذلك الموضع بل رجع عقب وصوله إليه إلى ما سافر منه
وبلغ مجموع الذهاب والرجوع مقدارا للمسافة فأكثروا وحصل له مشقة ما وقصد ابتداء الرجوع
عقب بلوغ مقصده إلى ما سافر منه لانه ليس بسفر طويل وهو مذهب الحنفية وفي وجه
يجوز القصر اذا قصد في ابتداء السفر الرجوع عقب بلوغ المقصد وكان مجموع الذهاب
والرجوع مقدارا لمسافة القصر فأكثروا وحصل له مشقة ما

الرابع أن يكون السفر تعرض معجدينى أو دينوى كصلة رحم أو حج وعمرة أو تجارة وطلب
للحاجة فان اتفق ذلك بان كان السفر مجرد التزماى التسلية والتفرج على البلاد من غير أن يكون له
غرض آخر امتنع القصر لان السفر لذلك وان كان مباحا ولو للتفرج فقط عبث ولعل لا يقصده
العقلاء فلا يصح أن يكون غرضه مستقلا حاملا على السفر ابتداء فلا يكون السفر لذلك مستوعبا

للقصر وكون مجرد التنزه والتفرج لا يصلح غرضاً من السفر ابتداءً لا ينافي صحة جعله غرضاً في
سأله الطويل في صورة ما اذا كان المقصد طريقاً طويلاً يبلغ مسافة القصر فكثر وقصير دون
ذلك فسأله الطويل لغرض غير مجرد الترخص ولو كان تنزهاً وتفرجاً حيث كان أصل السفر
وابتداءً لغرض صحيح لانه دوام وبغته فربما لا يعتد في الابتداء ثم ان المسافر ابتداءً بقصد
التنزه يعبر عنه عند المالكية باللاهي وحكمه عندهم انه لا ينسب له القصر وهل يباح أو يكره
قولان فعلى الاول اذا قصر لا يبعد أصلاً وعلى الثاني بعيداً تاماً اهـ وقد عرفت أن المراد
بالتنزه الذي وموافقته ميل النفس الطبيعي وأما اذا قصد بالتنزه إزالة الكدورات النفسية
وتخفيف الاعراض البدنية ونحو ذلك من المهمات كان من الاغراض الصحيحة التي يصح أن
تقصده من السفر ابتداءً ولا يمنع القصر حينئذ وعند الحنابلة والحنفية السفر سبب للقصر
مطلقاً ولو كان للتنزه والتفرج وقولنا سأل الطويل لغرض غير مجرد الترخص بخلاف ما اذا
سلكه مجرد الترخص فإنه لا يترخص وهو الاصح وقيل يترخص به قال أبو حنيفة والمرنى وهو
نص الشافعي في الاملاء لانه سفر مباح فأشبهه سائر الاسفار

الخامس أن يكون السفر مباحاً بان لا يكون نفس السيرة معصية وليس الغرض منه معصية
ولو مع طاعة فلو كان معصية بأن سافر متعمداً بنفسه أو دابته من غير حاجة أو إباحة من عبده أو
نحوه زان زوجه ولو كان الحامل على السفر طاعة كحج أو ساقراً لمعصية ولو مع طاعة كأن سافر
لقطع طريقاً أو لزنابراً أو لقتل بري أو متبع القصر فيه وهذا المسافر يسمى عاصياً بالسفر
فلا يباح له الترخص من ابتداء سفره مادام كذلك فإن تاب في أثناء السفر أو قبل سفره فغفر له
محل توبته فان كان بين ذلك الحجل ومقصده مسافة قصر فكثر قصره والا فلا وهو مذهب
الحنابلة وعند المالكية في العاصي بالسفر قولان قول بحرمة قصره وقول بكرهه وعلى
كل لقصر صح ولا يبعد على الصواب لكنه يكون آثماً على القول الاول ومسياً على القول
الثاني فان تاب فأول سفره موضع توبته فان كان بينه وبين مقصده مسافة قصر سن له القصر
واللزم الاتمام اهـ ومن أنشأ سفره مباحاً واستمر على ذلك لم يكن يفعل بعض المعاصي في الطريق
مع عدم قصده بالسفر سمي عاصياً في السفر فلا يمنع عليه القصر اتفاقاً ومن أنشأ سفره
مباحاً ثم نقله الى معصية في أثناءه سمي عاصياً بالسفر في السفر وحكمه أنه يمنع عليه الترخص
بمجرد قصده المعصية الى أن يتوب فان تاب جازاه الترخص ولو كان الباقي بين موضع توبته
ومقصده أقل من مسافة القصر اعتباراً بأوله وآخره وقيل لا يمنع عليه الترخص ولو في مدة
المعصية اعتباراً بقصد المباح ابتداءً وعند أبي حنيفة يتعصر المسافر مطلقاً لا فرق بين العاصي
بالسفر أو في السفر أو بالسفر في السفر لان قصر الغرض الرباعي في السفر عزيمة وفرض على
المسافر مطلقاً عنده

السادس قصد موضع معلوم ابتداءً لم طول السفر والمراد أن يعزم المسافر بشرط
أن يكون مستقلاً لا تابعاً كعبده مع سيده وزوجه مع زوجها أو خندي مثبت في الدنيا مع أميره
على قطع مسافة قصر فأكثر من أي جهة يقصدها وان لم يقصد بلاد معيناً فنقصده جهة

بينهما وقال القاضي
وامام الحرمين من
الشافعية ان العام
اذا تأخر عن الخاص
تسقطه كما قالت
الحنفية وعلى هذا
كان اعتماد السبوطي
في تشريك ملكة
وعبد الرحمن في حصة
عهم سافر في الحادثة
المتقدمة عملاً بالعام
التأخر عن الخاص
وكتب الحنفية أصولاً
وفروغاً ناطقة
بذلك
وأما الرابع فالغرض
هو المقصد الذي
يقصده الانسان
فاذا قيل غرض
المتكلم من كلامه
كذا فغناه هو ما يقصده
منه فان قصد الى
معنى يحتمله الكلام
ولو بتخصيص عام
أو معنى مجازي
قبل منه ان كان
يصح الجدل عليه مع
عدم مخالفتيه
الظاهر بشرط أن
يساعد عليه اللفظ
لا يتم تصواغ على أن
الغرض الذي لا
يساعد عليه اللفظ

القصر ويد قصد قطع مسافة القصر في تلك الجهة جازله القصر فالهائم الذي لا يدري أين يتوجه والطالب آخرهم أو أبقى فاصدا أنه متى وجد مطلوبه يرجع ولومن دون مسافة القصر يمنع عليهم ما القصر ولو طال سفرهم اجدا لعدم قصد قطع تلك المسافة ابتداء فلو وجد ذلك الطالب مطلوبه وعزم على الرجوع الى ما سافر منه جازله القصر بعد مفارقتها موضع حصوله على مطلوبه ان كان بين ذلك الموضع وما قصد الرجوع اليه مسافة قصر فأكثر والا فلا وبشأن الهائم اذا قصد الرجوع الى موضع اقامته فلو قصد ذلك الطالب قطع مسافة قصر أو أكثر من جهة معينة وعلم أنه لا يجد مطلوبه في أقل منها قصر ولو قصد الطالب المذكور مسافة القصر ونوى أنه ان وجد مطلوبه يرجع ولودون مسافة القصر نظر ان نوى ذلك قبل مفارقتها ما بعد مفارقتها مسافر الم يترخص لانه غير النية قبل انعقاد حكم السفر وان نواه بعد مفارقتها ففيه وجهان أحدهما لا يترخص وثانيهما يترخص مالم يجد في أقل من مدة السفر فان وجدته في أقل منها صار مقما وهو الاصح لان سبب الرخصة الذي هو السفر قد انقضى فيستتر حكمه الى أن يوجد ما يغير النية ولونوى الرجوع الى مسافة القصر وناس بالسفر ثم نوى الإقامة في بلد وسط المسافة ثم سافر ففيه تفصيل فان كان من مبداء سفره من موضع اقامته الى المقصد الثاني مسافة قصر ترخص جزا الى أن يبلغه وان كان أقل فشيء وجهان أحدهما لا وهو مذهب الحنفية وثانيهما أنه يترخص مالم يدخله وهو الاصح وقوله بشرط أن يكون مستقلا الخ احتراز عما اذا انتفى الاستقلال فان كان المسافر تابعه لغيره كان كمن عبد أو زوجة أو جسد يامتنع في الديوان لا متطوعا مع متبوعهم من سيد أو زوج أو أمير الجيش فلا عبرة بقصد قطع مسافة القصر لانها لا غاية بل المدار في جواز الترخص على أحد أمرين أحدهما علمهم بان متبوعهم يقصد قطع مسافة القصر فأكثر والثاني بلوغهم المسافة بالفعل فان علموا أن متبوعهم يقصد قطع المسافة فأكثر جازلهم الترخص ابتداء الى أن ينتهي السفر وان لم يترخص متبوعهم وان لم يعلموا ذلك فلا يجوز لهم الترخص ابتداء الى أن يبلغوا مسافة القصر فان بلغوا جازلهم الترخص من حين بلوغها الى أن ينتهي السفر ومثل علمهم بقصد متبوعهم علمهم بترخص متبوعهم العالم بشروط الترخص فيجوز لهم الترخص حينئذ ابتداء على الوجه وان لم يجاوزوا مسافة القصر ولوعلموا أن متبوعهم يقصد مسافة القصر لكن عزموا على الهرب متى وجدوا فرصة أو على الرجوع ان زال مانع في أي وقت كان ولومن دون مسافة القصر فليس لهم الترخص من ابتداء السفر الى أن يبلغوا مسافة القصر فيجوز لهم الترخص به بلوغها لانه حينئذ وجد سبب الرخصة فلم يؤثر فيه قصد قطعها قبل وجوده وهو الوجه ولوأعدا المنبوع لسفره عدة كبيرة لانه لا يكون بحسب العادة الا السفر طويل وعلم التابع ذلك الاعداد قبل ينزل ذلك منزلة علمهم بقصد مسافة القصر فأكثر ولا وجهان أحدهما لا فلا يترخص التابع قبل بلوغ مسافة القصر وثانيهما نعم واختاره الاذري واستوجهه ابن قاسم حيث ظن التابع بهذه القرينة طول السفر لانه حينئذ من باب الاحتياط وهو كاف والتيقن غير معتبر هنا اه قلت وعلى هذا لو كانت عادة المنبوع أن لا يسافر الا الى مسافة قصر

قصد الى غير الظاهر لا يقبل ولو صرح المتكلم بأنه غرضه كالحلف لا يأكل طعاما وقصد تخصيص طعام فانه لا يقبل ويبحث بأى طعام بخلاف تخصيص يوم فيما لو حلف لا يكلمه يوم يقدم فلان اذا خصه بياض النهار فانه يقبل لأن يوم وان كان يستعمل عاما في الزمن الا أن المعنى الذي قصد اليه حقيق فيقبل لعدم مخالفته الظاهر ولتساعده اللفظ عليه وكلاهما أراد بيع متى فساهمه من أراد شراء بعشرة خلف البائع انه لا يبيعه بعشرة ثم باع بتسعة لا يبحث لانه وان كان غرضه الزيادة لكن المالم يساعد علم اللفظ لم تعتبر وقد نصوا في غرض الواقف بخصوصه على عدم اعتباره اذ لم يساعد عليه اللفظ كما نقل

ذلك العلامه ابن

عابدين وغيره في
الوقوف هـ ذاق

الغرض مطلقا

أما غرض الوقف

في تخصيص العام

فحكمه حكم النص

العام الذي يرد عن

الشارع صلاوات

الله وسلامه عليه

لانهم نصوا على أن

شرط الوقف كنص

الشارع في العموم

والخصيص وغير

ذلك من الاحكام

وقد نص الاصوليون

على أن الذي يخرج

بعض أفراد العام

من حكمه إما لفظ

غير مستعمل كالشرط

والاستثناء والغاية

ولا يكون الامتثال

أو لفظ مستعمل أي

بالإفادة متصل به

أو غير متصل ويكون

الاخراج بالمستقل

الغير المتصل نسبيا

للتخصيص أو ما غير

لفظ كالعقل في مثل

خلق كل شيء ضرورة

حكمه بخروج

البارئ جل شأنه من

العام أو الحس أي

العقل بواسطة كما

في أوتيت من كل

فأكثر وعلم التابع هذه العادة وسافر المتبوع فالظاهر على ما اختاره الأذري واستوجهه ابن
قاسم جواز الترخص للتابع والله أعلم

وعند الحنفية العبرية المتبوع سقروا إقامة كالسيد الزوج دون التابع كالعبد والزوجة وان
لم يعلم التابع مقصدا المتبوع لكن التابع ينشئ على الأصل حتى يعلم حال المتبوع سقروا إقامة
والحنفية غير المنيب في الديوان بأن كان متطوعا مستقلا وقصده معتبرا فانه ليس تحت قهر
الامير بل هو أمير نفسه فإذا قصد مسافة القصر فأكثر ترخص من ابتداء سفره وان لم يعلم قصد
أمير الجيش ولم يجاوز مسافة القصر ولو نوى السفر إلى موضع دون مسافة القصر ثم نوى في أثناء
السفر مجاوزته إلى موضع هو مسافة قصر فأكثر فابتداء سفره من موضع غير النية في ترخص
ان كان بين ذلك الموضع والمقصود الثاني مسافة قصر والافلا ولو خرج إلى سفر طويل وقصده
أن يقيم في كل مرحلة مدة تقطع السفر لم يترخص لان كل مرحلة سفر مستقلة ولو سافر قاصدا
مسافة قصر ثم بدله في أثناء سفره أن يرجع إلى ما سافر منه فنوى الرجوع إليه وكان مستقلا
للتابع وكان ما كنا لاسأرافيه تفصيل فان كان ما نوى الرجوع إليه وطنا له انقطع سفره بمجرد
نيته الرجوع إليه سواء نوى الرجوع إليه الإقامة فيه أم لا فلا يترخص مادام في موضع نيته
حتى يفرقه فان فرقه جاز له الترخص ان كان بين موضع نيته ووطنه الذي نوى الرجوع
إليه مسافة قصر فأكثر أو يرجع إلى ما نوى أو غير النية واستمر سافر إلى مقصده ابتداء
وكان الباقي مسافة قصر فأكثر أو سافر إلى جهة أخرى بالتقدم المذكور والافلا لأن رجوعه يعتبر
سفرا جديدا وان كان ما نوى الرجوع إليه غير وطنه فان نوى رجوعه إليه إقامة مدة
تقطع السفر أو مطلقا فحكمه كالوطن في ان السفر ينقطع بمجرد النية ولا يترخص مادام في موضع
النية حتى يجاوزه فبعد مجاوزته يترخص ان كان بين موضع نيته والموضع الذي نوى
الرجوع إليه مسافة قصر فأكثر والافلا فان لم ينو رجوعه إليه الإقامة المذكورة فلا ينقطع
سفره ان لم يكن مستقلا بان كان تابعا ولم يكن ما كنا بان نوى الرجوع وهو سافر فلا عبرة بتلك
النية فلا ينقطع بها السفر ويبقى حكمه فيجوز الترخص حينئذ هذا حكمه في الرجوع أثناء السفر
فان رجع بالعقل من غير أن تسبق منه نية الرجوع فلا يخلو ما أن يرجع من مسافة القصر
أو من دونها وعلى كل ما أن يرجع إلى وطنه أو إلى غيره فهذه صور أربع وحكمها أن الرجوع
ان كان من مسافة القصر فلا ينقطع السفر بالشروع فيه بل يكون حكم السفر باقيا مدة رجوعه
فيترخص في تلك المدة ثم ان كان رجوعه إلى وطنه ترخص إلى أن يبلغ ما شرطت مجاوزته
للسافر فان بلغه امتنع عليه الترخص لانتهاء سفره فان كان رجوعه إلى غير وطنه فان نوى
قبل بلوغه إقامة به مطلقا أو مدة تقطع السفر والحال أنه مستقل فحكمه حكم الرجوع إلى
الوطن وان لم ينو الإقامة المذكورة استمر سفره فيترخص مدة رجوعه وبعد وصوله إليه وبعد
دخوله ومدة مكنته فيه ما لم يتم مدة تقطع السفر فان أعدها فلا يترخص لانقطاع سفره بتلك
الإقامة وان كان رجوعه عما دون مسافة القصر فان كان إلى وطنه انتهى سفره بشروعه في
الرجوع فلا يترخص مدة رجوعه وان كان إلى غير وطنه فان نوى رجوعه إقامة به مطلقا

أومدة تقطع السفر انتهى سفره بشروعه فلا يترخص كما مر في الرجوع الى الوطن وقيل
في الرجوع الى الوطن لا يقطع سفره بشروعه في الرجوع بل بدخوله الوطن فيترخص مدة
الرجوع حتى يدخله وهذا الوجه ذكره القاضي أبو المكارم في العدة حيث قال يجوز له القصر
في طريق البلد اذا هبوا جائيا ما لم يدخل البلد فاذا دخل لا يقصر اهـ وان لم ينو الرجوع الى
غير وطنه الاقامة لا مطلقا ولا مدة تقطع السفر لم يقطع سفره مطلقا لا بشروعه في الرجوع
اليه ولا بوصوله اليه ولا بدخوله فيه ما لم يقم المدة التي تقطع السفر سواء سبقت اقامته فيه قبل
سفره الذي يرجع منه اليه أم لا فيترخص في مدة رجوعه اليه ومدة مكثه فيه ما لم يقم مدة تقطع
السفر والا فلا يترخص لانتهاء السفر بالاقامة المذكورة وفي قول أنه اذا سبقت له اقامة بذلك
الموضع الذي يرجع اليه من سفره قبل ذلك السفر الذي يرجع منه اليه لا يترخص وهو مذهب
السادة المالكية فعندهم اذا رجع الى بلد كان مقيما به انقطع سفره بمجرد دخوله وان لم ينو
الاقامة به كما اذا رجع الى بلده ووطنه

وعند الحنفية الاوطان ثلاثة وطن أصلي وهو مولد الانسان أو موضع تأهله به ومن قصده
التعيش به لا الارتحال ولو تزوج المأفر في بلد لم يتوال اقامة فيه قبل يصير مقيما وقيل لا ووطن
اقامة وهو ما ينوي الاقامة فيه خمسة عشر يوما فصاعدا على أن يسافر بعد ذلك ووطن مكثي
وهو ما ينوي الاقامة به أقل من خمسة عشر يوما والمحققون على عدم اعتبار الثالث لانه يوصف
السفر فيه كالمقارة ولذا تركه صاحب الهداية والوطن الاصل لا ينتقض الا بالانتقال عنه
واستيطان آخر كما قلنا بالسفر ولا يوطن الاقامة ووطن الاقامة ينتقض بالوطن الاصل ووطن
الاقامة والسفر وتقدم السفر ليس بشرط اثبت الاصل وهل هو شرط لثبوت وطن الاقامة
عن محمد بن روايتان في رواية لا يشترط كما عو ظاهر الرواية وفي أخرى انما يصير الوطن وطن
اقامة بشرط ان يتقدمه سفر ويكون بينه وبين ما صار اليه منه مدة سفر حتى لو خرج من مصره
للقصد السفر فوصل الى قرية ونوى الاقامة بها خمسة عشر لا تصير تلك القرية وطن اقامة وان
كان بين مدة سفره اقدم تقدم السفر وكذا اذا قصد مسيرة سفره خرج فلما وصل الى قرية
مسيرته امن وطنه دون مدة السفر ثم نوى الاقامة بها خمسة عشر لا يصير مقيما ولا تصير تلك
القرية وطن اقامة والخبر يشهد على الروايتين في شرح الزيادات بغدادى وكوفي خرجا من وطنهما
بريدان قصر ابن هبيرة ليقم به خمسة عشر وبين كوفته وبغداد خمسة مراحل والقصر منتصف
ذلك فلما قدماه خرجا منه الى الكوفة ليشيخا بها يوما ثم رجعا الى بغداد فلما تهايان الصلاة بها
الى الكوفة لان خرجا من وطنهما الى القصر ليس سفرا وكذا من القصر الى الكوفة فبقيا
مقيمين الى الكوفة فان خرجا من الكوفة الى بغداد بقصران الصلاة وان قصد المروى على
القصر لانهم ما قصدوا بغداد وليس لهما وطن اما الكوفي فلا ن وطنه بالكوفة تنقض وطن
القصر واما البغدادى فعلى رواية الحسن يتم الصلاة وعلى رواية هذا الكتاب «يعنى الزيادات»
يقصر وجه رواية الحسن أن وطن البغدادى بالقصر صحيح لانه نوى الاقامة في موضعها ولم
يوجد ما ينقضها وقيام وطنه بالقصر يمنع تحقق السفر وجه رواية هذا الكتاب أن وطن

العادة كما في لوحات
لأبى كل رأسا فان
رأسا كثر في سياق
التي فيكون عاما
ولا كنه يقع على
الرأس المتعارف
أكام ويكس في
التيان ويبيع وان
كان يستعمل عرفا
في رأس كل حيوان
الا أنه مخصص
بالمعاد لانه معلوم
أن عموم غير
مراد لا يدخل فيه
رأس الجراد
والعصفور أو كون
بعض الافراد نافعا
في معنى العام
فيحمل اللفظ على
غيره كما في كل مملوك
لا يقع على ناقص
الملك كالمكاتب
واما كون بعض
الافراد زائدا
كالفاكهة لا تشمل
العنب والعام في
كلها حجة فيما بقي
غير أنه عند
التخصيص باللفظ
المستقل يكون
حجة فيه شبهة كالعام
قبل التخصيص
عند الشافعية

الاقامة لا يكون الا بعد تقديم السفر لان الاقامة من المقيم لغو ولم يوجد تقديم السفر فلم يصح
وطنه بالقصر فصار مسافرا الى بغداد ١١ ورواية الحسن تبين أن السفر الناقض لوطن الاقامة
ما ليس فيه مرور على وطن الاقامة أو ما يكون الموقوف فيه بدو مسير مدة السفر ومثاله في ديارنا
قاهري خرج الى بليس فنوى الاقامة به خمسة عشر ثم خرج منها الى الصالحية فلما دخلها
بداه أن يرجع الى القاهرة وعبر ببليس فعلى رواية اشتراط السفر بوطن الاقامة يقصر الى
القاهرة وعلى الاخرى نعم ومثاله انتفاض لوطن الاقامة بمثله بين ما قلنا أيضا وهو ما ذكره
من خراساني قدم الكوفة ونوى الاقامة بها ثم خرج منها الى الحيرة فنوى الاقامة بها خمسة
عشر يوما ثم خرج من الحيرة يريد العود الى خراسان وعمر بالكوفة فانه يصلي ركعتين لان وطنه
بالكوفة كان وطن اقامته وقد انتقض بوطنه بالحيرة لانه وطن اقامته مثله وكذا وطنه بالحيرة
انتقض بالسفر لانه وطن اقامته فكما خرج من الحيرة على قصد خراسان صار مسافرا ولا وطن له في
موضع فيصل ركعتين حتى يدخل خراسان وان لم يكن نوى الاقامة بالحيرة خمسة عشر يوما ثم
الصلاة بالكوفة لان وطنه بالكوفة لم يبطل بالخروج الى الحيرة لانه ليس بوطن مثله ولا سفر
فيمضي وطنه بالكوفة كما كان ولو ان الخراساني ارتحل من الكوفة يريد مكة قبل أن يسير
ثلاثة أيام ذكر حاجة بالكوفة فعاد فانه يقصر لان وطنه بالكوفة بطل بالسفر بخلاف ما لو
عزم على العود الى الوطن الاصلى فانه اذا لم يكن بين هذا الموضع الذي بلغ اليه ووطنه مسيرة
سفر يصير مقيما وان كان بينهما مسيرة سفر لا يصير مقيما فيقصر حتى يدخل وطنه لان العزم
في الوجه الاول ترك السفر فثبتت الاقامة قبل استحكام السفر على ما تقدم وفي الوجه الثاني ترك
السفر الى جهة وقصده الى جهة اخرى فبقى مسافرا كما كان وفي النوادر خرج من مصر ومساफرا
ثم افتتح الصلاة فسبقه حدث فلم يجد الماء فنوى أن يدخل مصر وعوقر يب صار مقيما من
ساعته دخل مصر وألم يدخل لان قصد الدخول ترك السفر فحصلت النية قارئة للفعل فصحت
فاذا دخله صلى أربعين فان علم قبل أن يدخله أن الماء أمامه فمشى اليه فتوضأ صلى أربعين أيضا لانه
بالنية صار مقيما بالمشى بعد ذلك في الصلاة أمامه لا يصير مسافرا في حق تلك الصلاة وان قارنت
النية فعل السفر حقيقة لانه لو جعل مسافرا انقضت لان السفر يمنع عنه حرمة الصلاة بخلاف
الاقامة لانه ترك السفر وحرمة الصلاة لا تمنعه عنه فلو تكلم حين علم أن الماء أمامه وأفسد
الصلاة بفسد ثم وجد الماء فتوضأ أن وجدته في مكانه صلى أربعين وان مشى أمامه حتى وجدته
صلى ركعتين لانه صار مسافرا ثانيا بالمشى بنية السفر خارج الصلاة بخلاف المشى في حرمة
الصلاة ١٢ فتح القدير بحروفه

وعند السادة المالكية اذا رجع من دون مسافة القصر الى وطنه أو مكان سبق له فيه اقامة
بعد عزمه على سفر مسافة القصر وانفصله عن وطنه مثلا ولو لم يأت نية فيه لا يقصر لان
رجوعه يعتبر سفر اية نفسه وهو دون مسافة القصر فيمتنع القصر حينئذ وفي قول لابن
الماجشون أنه اذا رجع من دون مسافة القصر لشيء نسيه في وطنه مثلا لا يقصر مدة رجوعه
لانه لم يرفض سفره مالم يدخل وطنه مثلا ولا فلا شك في اقامته ١٣

وبذا نعلم أن غرض
الواقف يصلح مخصصا
ولم يكن لا بد أن
يؤيد بشيء عما ذكر
من لفظ أو عادة
أو غيرهما
أما اذا لم يكن مؤيدا
به فلا يقبل ولا
يكون مخصصا
وكيف كان غرض
الواقف بدعيما
عند من فهم غرض
الواقف بمجرد
استبعاده أن يكون
غرض الواقف أن
يستحق الشخص
اذا مات أو بعد
الاستحقاق نصيبا
زائدا عما اذا مات
أو بعده الاستحقاق
ولم يستبعد ما اذا
أنشأ الواقف وفقه
على نفسه ثم على
أولاده الثلاثة ثم من
بعد كل على أولاده
الى آخر الشروط
السابق بيانها ثم مات
أحد الأولاد الثلاثة
قبل الاستحقاق عن
ولده مات الواقف
عن ولديه وابن ابنته
الذي مات قبل
الاستحقاق ثم مات
أحمد الولدين
عقبا ثم مات

فماثل الاولاد عن
ولده فانه على رأى
من يدعى فهم
غرض الواقف يكون
التقسيم لابن الابن
الذى مات قبل
الاستحقاق الثلث
يستقل به هو وفرعه
من بعده وابن الابن
الذى مات أخيرا
بعد الاستحقاق
الثلثان يستقل به
هو وفرعه الى ما شاء
انهم مع أن الولدين
هم بالنسبة للواقف
من جهة الدرجة
النسبية والقرب
سواء ولم يتبين
أحد ههما عن
الآخر في شئ اللهم
الا ان كان ابن
الابن الذى مات
أبوه قبل الاستحقاق
قد فضل من الواقف
بتقدمه الى درجة
أعلى من درجته
ومع ذلك كان
نصيبه نصف نصيب
ابن عمه ويستمر هذا
النصيب بهذا
الترتيب في فرع
كل واحد الى
انقراض فرع
أحدهما . انما
نرى أن هذا بعد

فحصل في مذهب الشافعية أن نية الرجوع الى الوطن بقيد الاستقلال والمكث تقطع السفر
مطلقا من حين النية فلا يقصر مادام في الموضع الذى نوى فيه الرجوع فإذا جاوزه فسفر جديد فان
كانت المسافة مسافة قصر قصر سواء رجع كالنوى أو غير النية الى مقصده الاول أو الى جهة
أخرى والا فلا يقصر . ومثل نيته الرجوع الى غير وطنه بقيد الاستقلال والمكث فان نوى
برجوعه اليه اقامة تقطع السفر فلا يترخص مادام في موضع النية حتى يجاوزه فان جاوزه فسفر
جديد حكمه ما تقدم بتفصيله ونعجمه فان انتهى الاستقلال والمكث فتلك النية لا غاية فلا تقطع
السفر سواء نوى الرجوع الى الوطن أو الى غيره فلا يمنع عليه الترخص مع تلك النية . وكذا لو نوى
الرجوع الى غير الوطن ولم ينو الاقامة القاطعة للسفر فلا يمنع عليه الترخص سواء في محل النية
أو في مدة السفر بعد مفارقتها . وأن رجوعه في أثناء سفره من غير نية ان كان من مسافة قصر فلا
ينتهي به السفر فيترخص بمدة رجوعه . ثم ان كان رجوعه الى وطنه انتهى سفره ببلوغه ما شرط
مجاوزته للسافر من الوطن . وان كان الى غير وطنه فان نوى قبل بلوغه اليه وهو مستقل اقامة به
قاطعة للسفر انتهى سفره ببلوغه ما شرط مجاوزته للسافر منه وان لم ينو ا فلا ينتهى سفره ببلوغه
ما ذكره الترخص مدة مكثه فيه مالم يقم مدة تقاع السفر والا فلا يترخص بعدها مادام فيه
وان كان من دون مسافة القصر فان كان الى وطنه مطلقا أو الى غيره ونوى برجوعه اليه اقامة
به قاطعة للسفر انتهى سفره بمجرد شروعه في الرجوع فلا يترخص بمدة الرجوع . وان كان الى
غيره ولم ينو الاقامة المذكورة فلا ينتهى سفره أصلا سواء سبقت له اقامة بذلك الموضع قبل
سفره الذى رجع في أثناءه اليه أم لا فله الترخص بمدة الرجوع اليه وبعد وصوله اليه ومدة
مكثه فيه مالم يقم مدة الاقامة المذكورة والا فلا يترخص لانتهاء السفر بالاقامة المذكورة . هذا
فان لم يرجع ولم ينو الرجوع بل استمر مسافرا الى مقصده حتى وصله فان كان ذلك المقصد
وطنه انتهى سفره بمجرد وصوله الى ما شرط مجاوزته ابتداء . وان لم يكن وطنه فان نوى قبل
دخوله اليه وهو مستقل اقامة به قاطعة للسفر انتهى سفره بمجرد وصوله الى ذلك سواء كان
صالحا لا اقامة أم لا . وفي قول اذا كان غير صالح لا اقامة فلا تقطع السفر بنيتها فيه فله الترخص
فيه وبه قال أبو حنيفة . وان نواها عند وصوله الى غير وطنه أو بعده انتهى سفره بمجرد نية
بشرط الاستقلال والمكث فيها . وان لم ينو الاقامة المذكورة فلا ينتهى سفره بوصوله اليه
بل له الترخص في ذلك الموضع مالم يقم مدة الاقامة القاطعة للسفر والا فلا يترخص لانتهاء
سفره بالاقامة المذكورة

فتلخص مما ذكر أن نيته الاقامة المذكورة بوضع غير وطنه تؤثر في السفر اذا وصله بشرط
الاستقلال فقط ان كانت تلك النية قبل وصوله اليه وبشرط الاستقلال والمكث ان كانت
تلك النية عند الوصول أو بعده . وأن نيته اقامة غير قاطعة للسفر لا تؤثر مطلقا وأن اقامته المدة
القاطعة للسفر عند عدم نيتها قاطعة للسفر فلا يترخص بعدها . هذا اذا كانت الاقامة لغير حاجة
أو لحاجة علم عدم انقضائها في تلك المدة سواء علم انقضائها بعدها أم لا . فان لم يعلم عدم انقضائها
فيما بل توقع انقضائها كل وقت من أول دخوله في ذلك المقصد الذى هو غير وطنه وعزم على

الرحيل عقب قضائها قصر ثمانية عشر يوماً غير يومى الدخول والخروج وفي قول يقصر أبداً
 مادام على عزم الرحيل عقب قضائها وبه قال الأئمة الثلاثة والمزني وفي قول عندنا لا يقصر فيها
 زاد عن أربعة أيام مطلقاً ثم إنه لا فرق في الحاجة التي يقيم المسافر لاجلها بين أن تكون قتالاً
 وأن تكون غير ذلك فالجواب وغيره في هذا الحكم سواء على التفصيل بين علم عدم الانقضاء في
 تلك المدة وتوقع الانقضاء كل وقت من أول دخوله مقصده مع عزمه على الرحيل عقب الانقضاء
 وبعضهم خص هذا التفصيل بالمحارب دون غيره من ذوى الحاجات فغير المحارب لا يترخص فيما
 زاد على الأربعة أيام مطلقاً على هذا القول وفي المحارب قول بأنه يترخص أبداً ولو علم عدم
 انقضاء القتال في المدة التي تقطع السفر وقول بأنه يترخص إلى ثمانية عشر يوماً ولو علم ذلك
 وعن بعضهم اجراء الخلاف في منع القصر فيما زاد على الأربعة أيام وجوازته إلى ثمانية عشر
 يوماً أو أبداً في غير المحارب أيضاً من ذوى الحاجات التي علم عدم انقضائها في الأربعة أيام
 السابع مجاوزة ما يسمى بمجاورته مسافراً وهو السور المختص ببلده إن كان له سور سواء
 كان محيطاً بجميع بلده أو موجوداً في جهة سفره مقصده فقط فهو المعتبر وإن كان بعده
 خندق أو عمران اتصل به أو كان داخله خراباً أو فضاء فاصلاً بينه وبين العمران الذي في
 داخله فالسافر من جهة السور يترخص بعدم مفارقتها وإن لم يجاوز العمران الخارج عنه
 وإن اتصل به لأنه يعتبر مسافراً حينئذ حيث لا يشترط مجاوزته مع وجود السور ومثله
 المقابر الخارجة عن السور ولو اتصلت به وفي قول للروزي أنه يشترط في صحة الترخيص للمسافر
 مجاوزة ما ذكر من العمران والمقابر المتصلة به ووجه الأول بأن ما كان خارج السور لا يعد من
 البلد ألا ترى أنه يقال مدرسة كذا خارج البلد ووجه الثاني بأنهم من مواضع الإقامة
 المصدودة من البلد ومضافاتها فلها حكمها وهذا القول الثاني أوفق بكلام الشافعي فإنه قال
 في المختصر فإن نوى القصر فلا يقصر حتى يفارق المنازل إن كان حاضراً فلم يعتبر السور وإنما
 اعتبر مفارقة المنازل وإلى هذا ذهب الأئمة الثلاثة فالمعتبر عندهم في السفر مجاوزة العمران
 ولو لمع وجود السور لأنه غير معتبر عندهم كالقول الثاني عندنا بخلافه على القول الأول فالسور
 ولو تعدد هو المعتبر بشرط اختصاصه ببلد المسافر فإن لم يوجد أصلاً أو وجد في جهة مقصده
 أو فيها لكنه غير مختص ببلده بأن كان لقرى متفاصلة أحاط بها ذلك السور اشترط مجاوزة
 القنطرة أي بوابة البلد وأن وجدت في جهة مقصده ولا يشترط مجاوزة العمران بعده على
 القول الأول في السور فإن لم يوجد القنطرة اشترط مجاوزة الخندق أي الخلع المحيط ولو
 بجانب من البلد وإن لم يكن فيه ماء فالسافر من جهة الخندق لا يترخص إلا بعد مجاوزته وإن
 لم يجاوز العمران بعده على القول الأول في السور فإن لم يوجد الخندق اشترط مجاوزة جميع
 عمران البلد من جهة مقصده إن لم يوجد بعده خراب فإن وجد خراب فإن لم يبق أصول
 محيطه أو بقيت لكنه هجر بالتحويط على العمران أو باتخاذ مزارع فلا يشترط مجاوزته بل
 المعتبر العمران وإن بقيت أصول محيطه ولم يجر بالتحويط على العمران ولا باتخاذ مزارع
 ففي اشتراط مجاوزته وجهان أحدهما يشترط مجاوزته لأنه مضاف للبلد ومن ثوبه قوله

بشعرهما
 استبعده من
 ادعى ظهور غرض
 الواقف وجعله
 مخصصاً للعام
 وليت شعري من أين
 يعلم غرض الواقف
 الذي لم يدل عليه
 دليل مع أن دعوى
 التخصيص بالغرض
 تحتاج إلى اثبات
 غرض الواقف بما
 لا يعتبره الشك وإن
 تصورتا تمامهما
 كانت لا عكس أن
 تحكم بأنهما مطابقة
 وموافقة لغرض
 الواقفين لا أننا لا يمكننا
 أن نفهم أي فرق
 بين أن يموت أحد
 الأخوة الثلاثة عقيمًا
 قبل أخوته المشاركين
 له في الدرجة فيقسم
 نصيبه عليهم ما وأن
 يموت أحدهم عن
 فرع ثم يموت العقيم
 فينتص أخوه الثالث
 بنصيبه ثم يستقر
 في فرعه في صورة
 ما إذا لم تنقض القسمة
 بعد تلك الطبقة
 فالأخوة سواء ولم يكن
 في ذهن الواقف أن
 يفضل واحداً من
 أولاده بخصوصه بل

أن مسألة التفضيل
في الشخص وفي
فرعه أغناقي بطريق
الصدقة وليس موت
الشخص قبل الآخر
أعيا أو جناية حتى
تكون وفاته سببا
لنقص نصيب فرعه
عن فرع أخيه
المستوى معه عند
الواقف وعلى هذا
بقي المرسوم في
نص الشارع ألا
ترى أنه قد جاء النص
عاما وبقي على عمومته
ولم يخص بما يظنه
العقل قربا من غير
أن يكون مستندا
إلى دليل حيث جاء
في باب التوريث
أنه إذا ماتت امرأة
عن زوج له النصف
وعن أختين لام
لهما الثلث وأم لها
السدس وأخ شقيق
لا يستحق شيئا مع أنه
يشارك أخته من
من جهة أنه أخ لام
وكانت زيادة القرب
للمتوفى مانعة له من
أخذ نصيبها كما إذا
ماتت امرأة عن زوج
له النصف وأخت
شقيقة لها النصف

حكمه وهو ألا وجه والثاني لا يشترط فعله متى جاوز المسافر المهران جازله الترخيص ولو قبل
مجاوزه ذلك الخراب وفي البساتين المتصلة بالعمران وكذا المزارع المحيطة المتصلة بالعمران أقوال
ثلاثة الأولى إلحاقها بالعمران فيشترط مجاوزتها أيضا مطلقا وحدث بها دور تسكن في بعض
فصول السنة أم لا وهذا القول يحكى عن بعض الأصحاب حيث قال يشترط مجاوزة البساتين
والمزارع المضافة للبلد الثاني لا يشترط مطلقا وهو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه والثالث
التقصيل بين كونها مشتملة على ذلك أولا فيشترط مجاوزتها في الحالة الأولى دون الثانية
وهو الأصح واليه ذهب المالكية وفي المقابر ومطرح الرماذ ومذهب الصبيان المتصلة بالعمران
قولان أحدهما اشترط مجاوزتها إلحاقها بالعمران وهو ما يجتهد الأذري وهو مذهب
الحنفية لكنه لا يشترط عندهم الاتصال بل الشرط أن لا يفصل بينها وبين البلد عزارة وأن
يكون بينهما وبين البلد دون غلوة والثاني لا يشترط مجاوزتها ولا تلحق بالعمران فهي كل مزارع
في أنها لا تتخذ للإقامة وأبدها القول في طرح العباب والقريبة في ذلك كله كالبلد لكن اعتبر
في الوجهين مجاوزة البساتين والمزارع المحيطة وإمام الحرمين اعتبر مجاوزة البساتين إذا كانت
محسوبة دون غير المحسوبة ودون المزارع مطلقا محسوبة أو غير محسوبة والعراقيون من أصحابنا
لم يشترطوا مجاوزتها في البلد فالبلد والقريبة في هذا الحكم سواء وهو مذهب الحنفية والقري
المجتمعة كالواحدة انصلت في البنيان ولم يختص كل واحدة منها بسور فالمسافر من إحداها
يشترط في حقه مجاوزة جميع عمران تلك القرية من جهة مقصده فإن اختص كل بسور فلكل
قرية حكم على حدة فالمسافر من كل يشترط في حقه مجاوزة سور قرية فقط وإن لم يختص
كل بسور ووجد انفصال كل قرية عن الأخرى فلكل قرية حكم على حدة فالمسافر من إحداها
يعتبر في حقه مجاوزة عمران قرية فقط هذا إذا وجد الانفصال مع بعد كل قرية عن الأخرى
وإذا مع القرب لأجدا ومع القرب جسدانيه وجهان أحدهما نزل بل ذلك القرب منزلة
الاتصال وهو مرجوح فعليه يشترط مجاوزة الجميع والثاني اعتبر كل قرية على حدة ولو جود
الانفصال المانع من ذلك التنزيل وهو الأرجح هذا حكم المقيم بالقرى والبلدان
وأما المقيم بالصحرى فالمعتبر في حقه مجاوزة بقعة حلتها المقسم هو المنة السوية اليه فان
كان شحيها أو دساق في عرضه اشترط في حقه مجاوزة ذلك العرض كأنص عليه الشافعي من
غير تقييد باعتدال لكن قديمه الأصحاب بما إذا اعتدل انساؤه بخلاف ما إذا فرط في السعة
فالمعتبر مجاوزة رحله وما ينسب إليه أو الحالة التي هو فيها وما ينسب إليها ولا يشترط مجاوزة جميع
العرض المذكور كالطول مطلقا وأجرى القاضي أبو الطيب كلام الشافعي على إطلاقه من
اشتراط مجاوزة جميع العرض مطلقا ولو فرط في السعة وجانبها أو أدى كالسور في حقه فلا بد
من مجاوزتها

وإن كان مقيما في ربة فلا بد من الهبوط منها أو في هدة فلا بد من الصعود منها وهذا عند
الاعتدال كافي العرض وإن كان مقيما مع قوم أهل خيام اشترط في حقه مشاركة الخيام بمجموعة
أو متفرقة ما دامت تعدد حلة واحدة فالخيام بمثابة الأبنية في البلد والقريبة وضابط التفريق

وأخت لاب لها

السدس تكملة الثلثين
فتقول التركة الى
ثمانية وعشرين فاذا
وجد للاخت لاب أخ
للبت لاب معها منعها
من الميراث وامتنع
هو كذلك فيكون
سبب المنع استحقاق
أخته شيأ في التركة
وهو لم يستحق وذلك
هو المسمى بالآخ
المشوم في اصطلاح
القرضيين وهذا ليس
للعقل ولا لوهم مجال
لورود النص مهما
خالف الظاهر أو
المتبادر ولنا من
المساعدة أن نقول
ان الواقفين عند
انشائهم شروط
أوقافهم لم يستحضروا
في مخيلتهم ولم يتخبطروا
بفكرهم جميع
صور الاستحقاق
التي لا تدخل تحت
حد ولا حصر وإنما
يستحضرون بعض
تلك الصور
ويضعون له من
الشروط ما يمكن
انطباقه عليه ولا
يمكننا أن نعرف
بالتحقيق الصور التي

التي لا يؤثر أن يكون بحيث يجتمعون للسفر في ناد واحد ويستعير بعضهم من بعض ويشترط
مع مجاوزة ما ذكر مجاوزة مراتها كطرح الرماد وملعب الصبيان والنادى ومعاطن الابل
فانهم معدود من جملة مواضعهم وحكي ابن كعب وجها أنه لا يشترط في الساكن مع أهل
الخيام مفارقة جميع الخيام بل مفارقة جهة ومذهب المالكية قريب من مذهب الشافعي
وكذا الحنفية لكن عندهم اذا نزل أهل الخيام في محتطب يشترط مجاوزة محل الاحتطاب ما لم
يتسع جدا وهكذا الوتر لو اعلى ماء يشترط مجاوزته ما لم يكن ثم رابعه المنبع

الثامن عدم اقتدائه بعم ولو احتملا ولو لحظة أقل من تكبيرة كأن اقتدى به آخر صلته
وسلم الامام عقب تحريم المأثور أو في انشائه والمسراد بالمتم من زعمه الاتمام لما لكونه
مقيما أو لكونه مسافرا أو بالاعتمام فاذا اقتدى به مسافرا أو للقصر لم يمسره الاتمام تبعاله
وهو مذهب الحنابلة ومذهب المالكية أنه اذا اقتدى المسافر القاصر بغير مقيم أو ماني
حكمه وهو المسافر أقل من أربعة برز لم ذلك المقتدى الاتمام أن أدرك مع الامام ركعة
والاقصر ما لم يدخل معه في الصلاة أو بالاعتمام والآن ثم أعادها مقصورة في الوقت
ان بقي مسافرا والأعادها في الوقت نامية ومثل ما اذا أدرك مع الامام ركعة ما اذا أحدث
الامام المقيم ولم يفعل المقتدى معه شيأ فاستخلف ذلك الامام ذلك المقتدى القاصر فانه يتم
ومذهب الحنفية كذهب الشافعي في أن الاقتداء بالمقيم ولو في جزء صحيح موجب للاتمام
على المقتدى لكن يشترط أن يكون تحريم المقتدى قبل خروج وقت الصلاة فلو اقتدى
المسافر بالمقيم وكان تحريم المقتدى قبل خروج الوقت صح ووجب الاتمام تبعه الامام لان اتصال
المغير وهو التبعية للقيم بالسبب الذي هو الوقت فان اقتدى المسافر بالمقيم بعد الوقت فلا
يصح لعدم اتصال المغير بالسبب لانقضائه وبيان ذلك أن صلاة المسافر قابلة للاتمام
مادام الوقت باقيا بأن ينوي الإقامة أو بأن يقتدى بغيره فيصير تبعه لامامه ويتم لبقاء السبب
وهو الوقت أما اذا خرج الوقت فقد تقرر في ذمته ركعتين فلا يمكن اتمامها بإقامة أو غيرها
حتى انه يفتيها في بلده ركعتين فاذا اقتدى بعد الوقت بغيره سواء كان احرام ذلك المقيم
في الوقت أو بعد لا يصح لما ذكر بخلاف ما اذا اقتدى به في الوقت فانه يتم لما ذكر ومرادهم
بالمقيم ما قبل المسافر ثلاث مراحل حكمهم المسافر أقل من ثلاث مراحل حكمهم المقيم في
التفصيل المتقدم في المقتدى به اذا علم بحال الامام من كون سفره أقل من ثلاث مراحل
وقولنا في أول الشرط ولو احتملا لأن جهل حاله أو شك نفسه أو ظنه مسافرا فتوى القصر
فيما خلا فانه يلزمه الاتمام عندنا وكذا عند الحنابلة وعند المالكية أن المسافر اذا
اقتدى عن ظنه مسافرا فتوى القصر فيان مقيما أعاد أبدا لانه ان سلم من التيقن فقد خالف
امامه نية وفعل وان أم فقد خالف امامه نية وخالف فعله نية نفسه فهي فاسدة على كل
من الخائتين فيجب اعادةها أبدا وهذا يشكل على ما تقدم من أنه اذا اقتدى قاصر بغيره
وأدرك ركعة وجب عليه الاتمام تبعه الامام معه أن علة الفساد هنا موجوده فيما تقدم
لانه في تلك في الاتمام مخالفة امامه نية ومخالفة فعله نية نفسه الآن يقال ما هنا بقي على أن

نية العبد تنضمح القتها ولو للتابعة وتلك متبينة على القول بعدم ضرر مخالفة نية العبد للتابعة وان لم يتبين شيء فانه بعيدا بآداب الاحتمال حصول المخالفة المذكورة وقد حصل شك في الصحة فيحكم بالبطالان فوجبت الاعادة أبدا واذا بان موافقا صرح ولا إعادة ولو اقتضى مسافر عن نفسه مقيما فتوى الاقام فبان مسافرا أو لم يتبين شيء أعاد أبدا ان قصر لمخالفة فعله لنية نفسه وكذا ان أتم على ما فيه من البحث المذكور في شرح الشيخ عlish على متن الشيخ خليل وفي حاشية الشيخ العدوي على الخرشي مفهوم نفسه مسافرا ما اذا شك في أن الامام مسافر أو مقيم ففيه تفصيل فان أحرم بما أحرم به الامام صحت ان ظهر انه مقيم وأتم معه والابطالت نظيره اذا لم يتبين شيء بقي ما اذا لم يحرم بما أحرم به الامام بل أحرم بهامة قصورة أو نامة وعلى كل إمام ان يتبين ان صلافة الامام حضرة أو سفرية أو لم يتبين شيء فهذه صورتان فليست حكما هذا فيما اذا كان السالك مسافرا فان كان السالك مقيما كان شك مقيم في كون امامه مقيما أو مسافرا فتوى الاقتداء به فان توى صلاة حضر صحت ان بان صلافة الامام حضرة وكذا سفرية وكذا ان لم يتبين شيء وان أحرم بما أحرم به الامام صحت أيضا ان تبين أنه مقيم بخلاف ما اذا تبين انه مسافر أو لم يتبين شيء فيبطل اه

والحاصل على مذهب الشافعي أن المسافر اما أن يعلم حال امامه من اقامة أو سفر أو لا يعلم فان علم حال الامام فان علم أنه مقيم وجب عليه الاتمام ومثله ما اذا ظنه مقيما فتوى القصر لقت نيته ووجب عليه الاتمام وصلاته منعقدة لان المسافر من أهل القصر بخلاف المقيم اذا توى القصر لا تنعقد صلاته لانه ليس من أهل القصر وان علمه أو ظنه مسافرا فله أن ينوي القصر ولا يلزمه الاتمام ان بان أنه قاصر ولا تنظر لهذا التردد لان الظاهر من حال الامام المسافر القصر وليس لنية شعار تعلم به لانهم من خفيات الامور فليس مقصرا في الاقتداء مع التردد ولو عرض لاقتدى الناوي للقصر التردد في نية الامام القصر في أثناء الصلاة فكذلك لا يلزم للمأموم المتردد الاتمام ولو شك في نية امامه القصر مع علمه بسفره فعلق قصره على قصر امامه بان قال في نيته ان قصر الامام قصرت والا تمت صلاته وكان تابع الامامه قصره واتمما وفي قول لا يصح التعليق ولو أقصد الامام صلاته أو فسدت ثم قال كنت فويت القصر جاز للمأموم القصر أو قال كنت فويت الاتمام لزم للمأموم الاتمام وان انصرف بعد الافساد أو الفساد ولم يظهر للمأموم ما فاه فرجها ن حكاهما أصحابنا العراقيون أظهرهما لزوم الاتمام وبه قال أبو اسحق لانه سأل في عددا يار منه من الركعات فأخذنا باليقين والثاني وبه قال ابن سريج له القصر لانه افتتح الصلاة بنية القصر خلف من الظاهر من حاله القصر

وان لم يعلم المأموم المسافر حال امامه من اقامة أو سفر ولا ظن ذلك بل كان شاك فيه لزمه الاتمام وان بان مسافرا قاصرا لانه شرع في الصلاة مع تردده فيما يسهل معرفته لظهور شعار المسافر والمقيمين وسهولة البحث عن حاله والاصل الاتمام وحكي في النهاية وجه آخر انه اذا بان مسافرا قاصرا كان للمأموم القصر كما لو تردد في نية الامام القصر مع علمه بسفره فبان قاصرا فان للمأموم القصر

في أذهانهم عند انشاء الوقف سواء كانت تلك الصور قريبة أو بعيدة فالحكم على ارادة المعين بخصوصه والجزم بارادته أو عدم ارادته أمر متعذر لا يمكن الحكم به فحينئذ لا يمكننا الا أن نحكم بما تبدل عليه الفاظ الواقفين بعومها وبذلك لا يغادر العوم صورة من الصور التي أرادها الواقفون الا أحصاها بدخولها في ذلك العوم لشموله جميع الصور بخلاف ما اذا خصصناه بخص من بناء التحليل والوهيم فانه ربما خرجت صورة أو صور مما أراد الواقف أن يكون داخلها والاحتياط بشمول اللفظ لمعوم الصور يجعلنا متحققين من عدم خروج ما أراد الواقف أن يدخله وهو أولى وخير من أن يخرج صورة محتملة أن يكون الواقفون أرادوا دخالها

ولو اقتدى بمن علم انه تم ففسدت صلاته أو بان محذور المأموم الامام لا التزامه الامام
بالانتهاء وكذا لو فسدت صلاة المأموم لزمه استئناها تمامه وقال الحنفية يعيدها مقصورة لزوال
المغير الذي هو التبعية ولوطن امامه مسافرا فتوى القصر فإن مقيمه الزمه الامام لتقصيره
بنزله البحث فيما يسهل لأن شمارا لاقامة ظاهر ولو بان مقيمه محذور نافيه تفصيل ان
بانت اقامته أو لان حدثه لزمه الامام كولو علم اقامته ثم بان حدثه وان بان حدثه أو لا
أو بانام عالم يلزمه الامام بل يجوز القصر لانه لا فدية في الواقع وفي الظاهر لظنه مسافرا وفي وجه
يلزمه الامام وهذا بخلاف ما لو ظنه مسافرا فاقتدى به ثم فسدت صلاته بحيث ثم بان انه
مقيم فانه يلزمه الامام قطعاً لان اقتداءه كان صحيحاً ولو اقتدى بغيره ثم تذكر حدث نفسه له
القصر ولو اقتدى عن علم حدثه واهلته له القصر لعدم صحة شروعه ولو اقتدى بغيره فيبان
كافرا له القصر لتيين عدم انعقاد الصلاة بغير الحدث والخاصة الخفية
(فرع) ذكر ابن القاص أنه اذا اتى مسافراً مسافراً ونوى القصر فتذكر الامام في أثناء صلاته أنه
نوى الامام وكان محذوراً بالأموم القصر ومن أصحابنا من قال يبنى على صلاة المأموم خلف
المحدث وهل هي صلاة فرادى أو جماعة فان قلنا صلاة جماعة لزمه الامام وليس بشئ اه شاشي
(فرع) لو عرف الامام المسافر القاصر فاستخلف متهما ولو غير مقتدأ ثم المقتدون المسافرون
وان لم ينووا الاقتداء به لانهم صاروا مقتدين به حكاي بمجرد الاختلاف ومن ثم لحقهم
سهوه وتحمل سهوهم ما لم ينووا المفارقة حين أحسوا بأول رعايته أو حدثه قبل اختلافه
والاقصر والكل لم يستخلف هو ولا المأموم أو استخلف قاصراً وأما الراعي فقد قال الشافعي
فان صلى مسافر عقيم فرعاً على الامام واستخلف مقيماً ثم الراعي فن أصحابنا من قال
هذا على القول القديم أن صلاة الراعي لا تبطل فيكون في حكم المؤتم بالمقيم على الجديد ومن
أصحابنا من قال يلزمه على القول الجديد أيضاً وليس بشئ لبطلان صلاة الراعي عليه وعلى
قول أكثر أصحابنا الماروزة يلزمه اذا غسل الدم وعادوا تبع المقيم بإتيانه على ما فعله قبل الرعاي
على القول القديم واستئنا فاعلى القول الجديد وفي كلام الشافعي ما يدل عليه اه شاشي
وعن أبي حنيفة لا يجب على المسافر الراعي ومن معه من المسافرين الامام فلا يتغير فرض
الراعي ومن معه من المسافرين من الركعتين الى الاربع بهذا الاختلاف وان صاروا مقتدين
بالتخفيف المقيم لانه لما صار المؤتم بخليفة عن المسافر كان المسافر كأنه الامام فآخذ بالتخفيف
صفة الاول حتى لو لم يقعد على رأس الركعتين فسدت صلاة الكل من المقيمين والمسافرين
اه من حواشي فتح القدير وفيها أيضاً لو تم مسافر مسافرين ومقيمين فقبل أن يسلم
بعد التشهد على رأس الركعتين تكلم واحد من المسافرين أو قام فذهب ثم نوى الامام
الاقامة فانه يتحول فرضه وفرض المسافر من الدين لم يتكلموا أو ربحوا لوجود المغير في محله
وصلاته من تكلم أو قام فذهب تامة لانه تكلم في وقت لو تكلم امامه لم تفسد صلاته فكذا
صلاة المقتدى اذا كان بمثل حاله فلو تكلم بعدنية الامام الاقامة فسدت صلاته لانه انقلب
فرضه أربعاً بنية الامام الاقامة ثم تكلم لكن يجب عليه صلاة المسافر من ركعتين لان

فالتميم اذا لم يحذور
فيه والتخصيص فيه
احتمال لخلافه غرض
الواقف وشرطه الذي
هو كنص الشارع
ولا يفتي ما فيه من
المحذور ولا يضر أن
تدخل بهوم اللفظ
مالم يخطر بذهن
الواقف لما تقدم
ولأننا نرى عناية نتيجة
بالظن أن الواقف
لو خطلت بفكره
بعض الصور لربما
جعل المستحق محروماً
مثل ما اذا خطر
في ذهن الواقف قيام
وصف بالمستحق
مما يمنع الارث مثل
ما اذا قتل المستحق
الواقف واعدمه
الحياة فأنما لا ينجذ
أحد من علماء
الدين قال بحرمان
المستحق لهذا
السبب مع أنه يظن
أن الواقف لو لاحظ
ذلك لنص على
الحرمان ولكن هذا
الظن والتخمين لا يعتد
به ولا يلتفت اليه
لتفاوت الأغراض
والتصورات
والعقول فإبراه

أحد الناس حسنا
أدوا جبا رعا يراه
البعض الآخر قبيحا
أو مستنكرا أو سجانا
من أحاط عليه بكل
شيء دون سواء فلا
يمكن الحكم بفرض
الواقف إلا إذا دل
عليه الدليل القاطع
لا بالظن والتخمين
وَأَمَّا الْخَامِسُ فَقَدْ
نص علماء الحنفية
وغيرهم على أن
المعتبر في الطبقات
في عبارات الواقفين
هي الطبقات الجعلية
أي التي جعلها
الواقف ورتب
الموقوف عليهم عليها
واقفت النسبية أولا
وهو المقبول المعقول
لأن الذي يفيد
الموقوف عليهم
الاستحقاق في الوقف
هو الواقف وهو له
أن يرتبهم كيف شاء
لا حرج عليه في شيء
من ذلك حتى لو جعل
الابن مستحقا قبل
الأب والأب مستحقا
بعده لكان صحيحا
سائلا لوم فيه فإذا
يتعين اعتبار ترتيبه
والطبقات التي أنصها

الأربع للتبعية وقد زالت بفساد الصلاة

وعندنا وجه في الاستخلاف أن القوم لا يصيرون مقتدين بالخليفة إلا إذا اتوا بالافتداء بالخليفة

وقال السادة الحنفية لو اقتدى المسافر بالمقيم جاز إذا كان في الوقت وأتم تبع الإمامه ولا يجوز اقتدائه بعد خروج الوقت قبل الاقتداء أما إذا اقتدى به في الوقت ثم خرج الوقت قبل الفراغ فلا تفسد الصلاة ولا يبطل اقتدائه لأنه حين اقتدى صار فرضه أربعة بالتبعية كالمقيم وصلاة المقيم لا تصير ركعتين لخروج الوقت وكذا لو نام المسافر خلف الإمام المقيم حتى خرج الوقت وأتم الإمام صلاة فانتبه المسافر أتم أربعة وإذا كان تصير فرض المسافر لفرضه الاقتداء فلو أفسد المقتدى المسافر صلاته صلاها ركعتين لزوال الاقتداء بخلاف ما لو اقتدى بنوي النفل بإمام مقيم صلى فرضا رباعيا حيث صلى المقتدى أربعة إذا أفسد صلاته لأنه حين اقتدى بالإمام التزم بالشروع أداء صلاة ذلك الإمام فإذا أفسدها صلاها كما التزمها وهنا حين اقتدى بنوي الفرض بالمقيم لم يقصد سوى إسقاط فرضه غير أن فرضه تغير وصار أربعة لفرضه المتابعة وقد زالت المتابعة بالافساد فعاد حكم الأصل وبخلاف ما لو اقتدى بالمقيم بالمسافر فأحدث الإمام المسافر فاستخلف للإمامة المأموم المقيم فإنه لا يتغير فرض المسافر المستخلف إلى الأربع مع أنه صار مقتدا بالخليفة المقيم لأنه لما كان المقيم خليفة عن المسافر كان المسافر كأنه الإمام فأخذ الخليفة صفة الأول حتى لو لم يقعد على رأس الركعتين فسدت صلاة الكل من المسافرين والمقيمين ولو أتم مسافر مسافرين ومقيمين فقبل أن يسلم الإمام بعد قعوده قد راى تشهد على رأس الركعتين تكلم واحد من المسافرين أو قام فذهب ثم نوى الإمام الإقامة فإنه يتحول فرضه وفرض المسافرين الذين لم يتكلموا أو بعد الوجود المغير في صلاته وصلاة من تكلم أو ذهب تامة لأنه تكلم أو ذهب في وقت لو تكلم فيه إمامه أو ذهب لم تفسد فكذا صلاة المقتدى إذا كان بمثل حاله ولو تكلم المأموم بعد نية الإمام الإقامة أو ذهب فسدت صلاته لأنه بنية إمامه الإقامة انقلب فرضه أربعة تابعه له ثم تكلم بعد ذلك ولكن يجب عليه صلاة المسافرين ركعتين لأن الأربع انما رتبته للتبعية وقد زالت بفساد الصلاة

وأما اقتداء المقيم بالمسافر فيجوز في الوقت وبعده فإذا صلى المسافر للمقيمين ركعتين سلم وأتم المقيمين صلاتهم لأن المقتدى انما التزم الموافقة في الركعتين فينفرد في الباقي كالسبوق لأنه لا يقرأ في الأصح لأنه مقتد بتحريرة لأفعلا والفرض صار مؤذي فيتركها احتياطاً بخلاف السبوق لأنه أدركه قراءة نافله فلم يناد الفرض فيأتي بها وإذا سلم الإمام المسافر على رأس الركعتين يستحب له أن يقول للمقتدين أتموا صلاتكم فأنافوا وسفر باحتمال أن يكون خلقه من لا يعرف حاله ولا يتيسر له الاجتماع بالإمام قبل ذهابه فيحكم حينئذ بفساد صلاة نفسه بناء على ظن إقامة الإمام وفساده صلاته بإسلامه على رأس الركعتين وهذا مجمل ما في الفتاوى إذا اقتدى بإمام لا يدرى أم سفره أم مقيم لا يصح لأن العلم بحال الإمام شرط الاداء بجماعة اه لأنه شرط في الابتداء لما في المبسوط رجل صلى

بالقوم الظاهر ركعتين في قرية وهم لا يدرون أم مسافر هو أم مقيم فصلاحتهم فاسد سواء كانوا
مسافرين أم مقيمين لان الظاهر منه في موضع الإقامة أنه مقيم والبناء على الظاهر واجب
حتى يتبين خلافه فان سألوه فأخبرهم أنه مسافر جازت صلاتهم اه وانما كان ذلك القول
من الامام المسافر مستحيلا ولم يكن واجبا لانهم يتعين طريقا للمقتدى في معرفة صحة صلاة الامام
فانه ينبغي للمقتدى أن يتم صلاته ثم يسأل الامام فتحصل المعرفة اه كذا يؤخذ من الفقه
وقال في العناية وهذا يدل على أن العلم بحال الامام ككونه مقيما أو مسافرا ليس بشرط لانهم
ان علموا أنه مسافر فقلوه هذا عيب وان علموا أنه مقيم كان كاذبا على أن المراد به اذا لم يعلموا حاله
وهو مخالف لما ذكر في فتاوى قاضخان وغيره أن من اقتدى بمقام لا يدري انه مقيم أو مسافر
لا يصح اقتداؤه والتوقيف بينهما ما قيل ان ذلك محمول على ما اذا بنوا أمر الامام على ظاهر
حال الإقامة والحال أنه ليس بمقيم وسلم على رأس الركعتين وتفرقوا على ذلك لاعتقادهم
فساد صلاة الامام وأما اذا علموا بعد الصلاة بحال الامام جازت صلاتهم وان لم يعلموا بحاله
وقت الاقتداء وهذا القول يعلم حاله في الآخرة بقوله فان قيل فعلى هذا التفرير يجب أن
يكون هذا القول واجبا على الامام لان اصلاح صلاة القوم يحصل به وما يحصل به ذلك فهو
واجب على الامام فكيف قال ويستحب أجب أن اصلاح صلاتهم ليس بموقوف على هذا
القول البتة بل اذا سلم على رأس الركعتين وعلم عدم سهوه فالتظاهر من حاله أنه مسافر جاز
لا أمره على الصلاح فكان قوله هذا بعد ذلك زيادة لعلام بأنه مسافر وازالة للشبهة عن نفسه
واقتران النبي صلى الله عليه وسلم فانه قاله حين صلى بأهل مكة وهو مسافر فكان أمرا
مستحيلا واجبا اه وما أجاب به في العناية من أن الظاهر من حاله أنه مسافر محمول على
ما اذا كان هناك ما يدل على هذا الظاهر

والخاتمة أن الامام إما أن يكون حاله معلوما للقوم وأنه مسافر ولكن نوى الإقامة قبل
الشروع في الصلاة وبعد الشروع ولم يعلم المقتدى بنسبة الامام فان كان الاقتداء به في الوقت
وأما الامام الصلاة أو بها صحت صلاة المقتدى مسافرا كان أو مقيما وعلى المسافر الانعام تبعها
للامام اذا علم بذلك ولو بعد سلامه قبل الايمان بخالف فان لم يتم المسافر المقتدى فسد فرضه
ولكن يلزمه أن يصل صلاة المسافر من لان الانعام انما يلزمه بالنسبة وقد رآه المسافر قبل
قاله في البدائع ولو اقتدى المسافر بالمقيم عند ما في الظاهر ثم أفسدها على نفسه في الوقت أو بعد
ما خرج الوقت فانه عليه أن يصلي ركعتين عندئذ لان العزيمة في حق المسافر هي ركعتان وانما
صار فرضه أربع بها يحكم النسبة للمقيم بالاقتداء به وقد طلعت النية بطلان الاقتداء فيعود حكم
الاصل اه وان نوى الامام الإقامة قبل الشروع أو بعد ما لم يعلم بذلك المأموم وكان الاقتداء
خارج الوقت واقتدى به بعد شروجه بنية على ما يعلمه من حاله من أنه مسافر وجبت الاعادة على
المأموم المسافر فقط دون المأموم المقيم لان صلاته التي صلاها خالف هذا الامام لم تجز عن
الفرض في الواقع ونفس الامر ولكن لا يطالب بالاعادة الا بعد العلم بحال الامام التي طرأت عليه
فاذا علم بذلك صلى ركعتين فقط لماسبق ويكون كالمواقتدى المسافر خارج الوقت في

ذلك الترتيب .
الآثر ان الواقف
لو وقف على أولاده
هم زيد وعمر ووبكر
وعلى ابن زيد ابنته
هو محمد بالسوية ثم
من بعد كل منهم على
أولاده وهكذا الى
آخر الترتيب لكان
محمد بن زيد في طبقة
أبيه حتى لو مات محمد
عمر وشارك محمد
في نصيب عمر والميت
أباه زيدا عند شرط
الواقف انتقال نصيب
من يموت لآعن ذرية
الى من في طبقة
لان محمد وأباه زيدا
في طبقة عمر والميت
لان الواقف وقف
عليهم ابتداء ولكان
محمد في طبقة أولاده
زيد أبيه أيضا
حيث ان الواقف
جعلها طبقة أيضا
بقوله ثم من بعد كل
منهم على أولاده
ومحمد من أولاد زيد
قطعا فيشاركهم في
نصيب أبيهم زيد
ولا يمنع من
مشاركهم فيه
استحقاقه مثل نصيب
أبيه لان الواقف

لم يعتبره مانعاً فلو
 مات زيد المذكور
 عن أولادهم محمد
 السالف الذكر
 ومات منهم واحد
 لأعن ذرية فإن
 محمداً يشترك مع
 باقيهم في نصيب الميت
 سواء شرط الواقف
 الانتقال للأخوة أو
 لمن في الطبقة وهذا
 أصل لا شبهة فيه
 مشعونة به كتب
 الفروع في باب
 الاوقاف وإذا يكون
 لعمد طبقتان وهذا
 انما جاء من جعل
 الواقف ليس الا إذا
 يكون المعبر هو
 الطبقات الجميلة
 لا النسبية

❦ وأما السادس فانه
 لا يلزم على قسريك
 فرع من مات قبل
 الاستحقاق في نصيب
 من مات من أخوة
 أصله عند اشتراط
 الانتقال للأخوة أو
 في نصيب من مات
 من طبقة أصله
 عند الاكتفاء
 باشتراط الانتقال
 لمن في الطبقة فيجوز
 أصلاً في لفظ الأخوة

الفرض الرباعي بامام مقيم على ظن أنه مسافر ثم تبين له أنه مقيم فإن المسافر المقتدى يصلي ركعتي
 الفرض إذا تبين له حال الامام هكذا كان المقتدى يعلم ان امامه مسافر ثم طرأ عليه
 ما يقطع السفر ولا يتصور ذلك الا اذا كان الامام خرج فاصداً مسيراً ثلاثة أيام فان لم يقصد
 ذلك لم يكن مسافراً ولو طاف الدنيا

وإما أن يكون حال الامام غير معلوم للقوم فيلزمهم البناء على الأصل وهو الإقامة
 اذا ظاهر منه في موضع الإقامة أنه مقيم حتى يوجد دليل على خلاف ذلك فيعمل بموقد
 بينا حكم اقتداء المسافر بالمقيم فذا شك المسافر في أن هذا الامام مسافر هو أم مقيم يبني
 على الأصل من أنه مقيم حتى يعلم حاله لان الأصل الإقامة والسفر عارض وحينئذ إذا أتم الامام
 وكان الاقتداء به في الوقت صحت الصلاة والاقتداء بكل حال وإن أتم الامام وكان الاقتداء به
 خارج الوقت وانطلق الامام قبل تبين حاله أو تبين أنه مقيم في الواقع فصدت صلاة المقتدى
 المسافر وإن تبين أنه مسافر صحت الصلاة والاقتداء وكرد الامام لبناء النقل على تحريمه
 الفرض وتأخير سلام الفرض عن موضعه وإن كان الامام قد صلى ركعتين فقط وانطلق
 والمقتدى لا يعلم بحاله فصدت صلاة المقتدى مع ما كان المقتدى أو مسافراً لفاد صلاة
 الامام المقيم بالسلام على رأس الركعتين والانصراف بعد ذلك قال في الظهير بقر جل صلى
 يقوم الظاهر ركعتين في قرية أو مصر ولا يدرون انه ما قرأ أم مقيم حتى انطلق لا يعرفونه
 فصلاهم فاسدة وعليهم الاعادة اه أي اذا لم يعلموا أن الامام مسافر فاذا علموا بذلك صحت
 الصلاة كما سبق عن المبسوط وقد تقر بأن المسافر يصير مقيماً بنية الإقامة ولو في حرم الصلاة
 حتى يتم أربعاً فلتتم الكلام في ذلك بذكر ما يستثنى من ذلك وما ينفر عنه فنقول يصير
 مقيماً بنية الإقامة ولو في أثناء الصلاة حتى يتغير فرضه الى الرباعية الا ان خرج الوقت وهو
 فيهما ثم نوى الإقامة فلا يتغير فرضه لانه يخرج الوقت قد تقر الفرض ركعتين والآن يكون
 لاحقا فخرج امامه المسافر ثم نوى الإقامة لان الاحق مقتدح كما حتى لا يقرأ ولا يسجد للسهو
 ففراغ الامام كأنه فراغه وبديسحكم الفرض ولم يبق احتمالاً للتغيير في حق الامام فكذا في حق
 الاحق بخلاف المسبوق واذا عرف هذا فلو نواها بعد ما قد قدر التشهد ولم يسلم تغير وكذا
 لو كان قام الى الثالثة ساهياً قهراً ولا فنواها قبل أن يسجد لانه لم يخرج عن المكتوبة قبل
 النية الا انه يعيد القيام والركوع لانهم ما قبل فلا ينبو بان عن الفرض فان لم ينوح حتى يسجد
 لا يتغير لان النية وجدت بعد سر وجهه منه ولكنه يضيف اليها أخرى ليكون التطوع ركعتين
 فيما اذا كان قد وباربع فيما اذا لم يكن قد علم ما عرف في سجود السهم وعندهما ولا يضم عند
 محمد لفساد أصل الصلاة لفساد القرينة ولو أن مسافراً الى الظهر ركعتين وترك القراءة فيهما
 أو في احدهما وتشهد ثم نواها قبل السلام أو قام الى الثالثة ثم نواها قبل أن يسجد فتقول فرضه
 أربعاً عندهما ويقرأ في الاخيرين قضاء عن الاولين وعند محمد تنسد صلاته لما سر من فساد
 الصلاة عنده بترك القراءة في ركعة وكان القياس على قول أبي حنيفة أن تنسد لما سلف له من
 فسادها بتركها في ركعتين لكن استحسن هنا فقال ببقاء التحريم وإن تركت القراءة في الركعتين

لان صلاة المسافر بمرض أن تحقه هامدنية الإقامة فيقضى القراءة في الباقي فلا يتحقق تقرر
 الفساد بالخروج عن تلك الصلاة بخلاف جهر المقيم ولا يشك كونها بعد السجود أنها تفسد
 بالاجتماع ولو نواها بعد السلام وعليه سهو بتغير عند سجود خلا فالحالها بناء على أن سلام من
 عليه السهو يخرجها أولا وهذا ولو قام المقتدى المقيم قبل سلام الامام فنوى الامام
 الإقامة قبل سجوده رفض ذلك وتابع الامام فان لم يفعل وسجد ففسدت صلاته لانه مالم
 يسجد لم يستحكم خروجه عن صلاة الامام قبل الامام وقد بقى على الامام ركعتان بواسطة
 التغير فوجب عليه الاقتداء فيهما فاذا انفراد فسدت بخلاف ما لو نوى الامام بعد ما سجد
 المقتدى فانه يتم منفردا فلورفض وتابع فسدت لاقتدائه حيث وجب الانفراد اه فخرج
 القدير **وقال** مسافر ومقيم أم أحدهما الآخر فليأمر عا شكا في الامام استقبالا لأن الصلاة
 متى فسدت من وجهه وجازت من وجوه حكم بفسادها وإمامة المقتدى مفسدة واحتمال
 كون كل منهما مقتديا قائم تفسد عليهما قيل تأويله اذا افتراه عن مكانهما أما قبله فيجعل
 من عن يمين الآخر مقتديا جلا على السنة وقيل لأن قيام المقتدى عن اليمين ليس شرطا
 ليجعل يمينه لا ولم يشك حتى أحدث أحدهما فخرج ثم أحدث الآخر فخرج ثم شك ففسدت
 صلاته من خرج أولا لا الثاني لأن الاول سواء كان إماما أو مقتديا بالخارج أولا صار مقتديا
 بالتأخر ثم اذا خرج الثاني خلا موضع المأموم عن الامام وذلك مفسد بخلاف الثاني فانه
 خرج وهو امام فلا تعلق لصلاة بصلاة غيره ليلزم من فساد صلاة الغير فساد ما وصل إلى أربع
 مسافرا كان أو مقيما أو يقرأ في الركعة الثانية ويجلس على رأس الركعتين لأن ذلك فرض
 على المسافر ان كان اماما وعلى المقيم ان اقتدى بالمسافر وتحولت امامته اليه واحتمال
 الاقتداء ثابت وان لم يعلم الاول خروجا ففسدت صلاتهما لأن صلاة المتقدم فاسدة واحتمال
 التقدم ثابت في كل منهما وكذا ان خرج جماعة الفساد صلاة المقتدى منهما بالخروج كان الامام
 واحتمال الاقتداء في كل منهما ثابت ولو صلي ركعتين وقعدا ولم يجدا ثم شك في الامام لم
 تفسد صلاتهما بل يقوم المقيم ويتم أربعاً ويتابعه المسافر لأن المقيم ان كان اماما كان له أن
 يصلي أربعاً وان كان مقتديا انتهى اقتداؤه اذا قعد امامه قدر الشهود يتابعه المسافر في
 ذلك لانه ان كان اماما تمت صلاته فلا تضره المتابعة في الزيادة وان كان مقتديا انقلب
 فرضه أربعاً واحتمال الاقتداء ثابت حتى لو لم يتابعه فسدت لما قلنا ولو لم يشك حتى
 أحدث أحدهما فخرج ثم الآخر كذلك ثم شك بعد ما رجعا من الوضوء فسدت صلاة
 من خرج أولا دون الثاني لأن الاول لو كان مقيما فان كان مقتديا بالمسافر لا تفسد صلاته
 لانه خرج بعد ما انتهى اقتداؤه وان كان اماما فسدت صلاته لانه لم يخرج أولا صار مقتديا
 بالمسافر فاذا خرج المسافر بعد فسدت صلاته فان كان الاول مسافرا ان كان اماما لم تفسد
 صلاته لانه خرج بعد الفراغ عن الاركان فلم يصير مقتديا بالمقيم لانتهاء الاقتداء وان كان مقتديا
 تفسد صلاته لخروج الامام بعده ففسدت صلاته من خرج أولا من وجهه وجازت من وجهه فيحكم
 بالفساد والتأخر لا تفسد صلاته لانه منفرد عند الخروج ويصلي ركعتين ليصير أربعاً لانه ان

ولا في لفظ الطيفة
 فضلا عن الجمع
 بين الحقيقة والمجاز
 أو عموم المجاز
 أما الاول وهو لفظ
 الاخوة فلا أن فرع من
 مات قبل الاستحقاق
 لم يأخذ بأدى يده
 باعتبار أنه فرع
 المتوفى قبله أي قبل
 الاستحقاق وهو بهذا
 الاعتبار ليس موصوفا
 بالاخوة فيلزم على
 ادخاله في لفظ الاخوة
 التجوز فيه بل الذي
 قسم عليه ابتداء
 هو الميت قبل
 الاستحقاق بعد
 تقدير وجوهه
 ليتوصل بذلك إلى
 إعطاء ما يصيبه
 بالقسمة لفرعه فلا
 يتنافيه أن الميت
 ليس بأهل
 الاستحقاق لأن ذلك
 فيما اذا كان مقصودا
 بالقسمة لذاته أما
 القسمة عليه ليتوصل
 بها إلى نقل ما يصيبه
 إلى غيره فلا يشترط
 فيها أهليته
 للاستحقاق ويستبين
 لأن ذلك في الوجه

السابع وهو بعد

تقديره موجودا

أخ حقيقة فاستعمال

لفظ الاخوة فيه

حقيقة لانه لا يشترط

في استعمال لفظ

لأخ حقيقة أن يكون

ماعدقه موجودا

بالفعل بل ولا بالتقدير

والالزم أن يكون

لفظ الاخوة في

كلام كل واقف

بجازا وفيه الجمع

بين الحقيقة والمجاز

أو عموم المجاز لتناوله

ما لم يوجد بالفعل

ولم يخطر على البال

حتى يقدر ولا فائل

به وبعد القسمة على

الميت قبل الاستحقاق

بصفة أنه أخ ينتقل

ما يصيبه الى فرعه

فلا يجاز أصلا في

لفظ الاخوة فضلا

عن كونه جمعاً بين

الحقيقة والمجاز

أو من عموم المجاز

وتقدير وجود

الميت قبل

الاستحقاق في

شرط من مات قبل

الاستحقاق متعين

هنا لا يقول

الواقف أن لو كان

حيّاً يا قبا لاستحققه

كان مقبلاً لا يده من ذلك وإن كان مسافراً فبالاقتداء يجب ذلك واحتمال الاقتداء ثابت وإن شكا في الذي خرج أو لافسدت صلاتهما لأن صلاة المتقدم فاسدة واحتمال التقدم في حق كل ثابت وإن خرجا معاً فصلاة المقيم تأمة لأنه لو كان اماماً لم تحول امامته الى المسافر وإن كان مقبلاً بانتهى حكم الاقتداء فصار منفرداً وصلاة المسافر فاسدة لاحتمال أنه كان مقبلاً وقد خلا مكان امامه وإن شكا بعد ما صلياً ثالثاً أو أربعاً ولم يحدثا القيام أنه تعتبر الاحوال وتفسد صلاة المقيم لاحتمال أنه كان مقبلاً بالمسافر في الشفع الثاني وفي الاستحسان تجوز صلاتهما ويجعل المقيم اماماً جلالاً لهما على العصاة لان الظاهر من المسلم الجري على موجب الشرع وكذلك مسافر ومقيم أم أحدهما صاحبه في الظهر وتر كالقعدة على رأس الركعتين فسلموا وسجدوا للسهو ثم شكفى الامام بجعل المقيم اماماً وكذا وتر كالقراءة في الاوليين أو أحدهما فسلموا وسجدوا للسهو وشكفى بجعل المقيم اماماً وإذا جعلنا المقيم اماماً في مسئلتنا فإن أحدث المقيم أو لا يخرج ثم أحدث المسافر وخرج فسدت صلاة المقيم وجازت صلاة المسافر فإن أحدثا معاً أو متعاقبا وخرجا معاً فسدت صلاة المسافر ولو كان الامام وجازت صلاة المقيم لانه منفرد وإن خرجا على التعاقب ولا يعلم أولهما من الآخر وجازت صلاتهما اهـ

التاسع نية القصر وما في معناه كصلاة السفر أو الظهر مثلاً ركعتين عند التحريم كسائر النيات بخلاف نية الاقتداء لا يشترط وجودها عند التحريم بل تصح في أثناء الصلاة إذا بدع في طرقة الجماعة على الانفراد كالعكس لانه الاصل فيها الرجوع اليه بخلاف ما هنا فان القصر لا يمكن طروقه على الاتمام لانه أي الاتمام الاصل فلو أطلق فلم ينو شيئاً من ماله الاتمام وهو مذهب الحنابلة أيضاً وأحد قولين عند المالكية والقول الثاني لا يشترط نية القصر فعليه إذا لم ينو قصر ولا اتماماً تخيير بين القصر والاقتمام وعدم الاشتراط مذهب الحنفية والقصر واجب وإن لم ينو كذا في الشاشي وقال المزني يجوز القصر عند اطلاق النية وحكي عنه أنه يجوز له أن ينوي القصر في أثناء الصلاة ويقصر ولو نوى الاتمام عند التحريم اهـ لكن في العزيز عن المزني أن نية القصر لا بد منها ولو في الاثناء ففي حالة اطلاق النية لا يقصر الا اذا نوى القصر في الاثناء اهـ ويمكن تقييد ما في الشاشي بما في العزيز بأن يقال يجوز القصر عند اطلاق النية اذا نوى القصر في الاثناء ومحل الحسبية فيما بعده هو الغاية لا ما قبلها فليست شرط مذهب المزني في أكبر من ذلك الكتابين

العاشر التحريم بما ينافي نية القصر وما بان يكون جزمه بالقصر باقياً الى آخر الصلاة بأن لا يقصد الاتمام بعدها ولا يتردد في أنه يقصر أو يتم ولا يشك هل نوى القصر أو لا فلو حصل شيء من الثلاثة لزمه الاتمام وأماماً لاحظتم من التحريم الى الفراغ من الصلاة فليس بشرط ومن المضاف ما اذا قام امامه لثلاثة فشكل المأموم هل قيامه سهو أو لأجل الاتمام فإنه يلزمه الاتمام وإن تميز له أنه ساء لأن الرخصة لا يصار اليها الا بيقين وهو مذهب الحنابلة أيضاً وعند المالكية اذا شك المسافر فيما نوى هل هو قصر أو اتمام قال سنن قسطنطين ويعني في الوقت

وإذا نوى المسافر الاتمام عمداً أو جهلاً أو نأواً بل لزمه الاتمام عملاً بالنية لكن يندب
اعادتها في الوقت مقصورة ان بقي مسافراً أو تامة ان انتهى سفره لان القصر سنة للمسافر والاتمام
خلاف السنة ولا يسجد للسجود لاجل الاتمام لانه واجب بنيت في الاحوال الثلاثة المتقدمة
أي العمد والجهل والتأويل وان نوى الاتمام سهواً عن كونه مسافراً أو سهواً عن القصر
وأتمها سهواً أو عمداً ففيه قولان أحدهما أنه يسجد للسهو وبعد السلام ولا يعيد وهو ضعيف
عندهم والثاني أنه يعيد في الوقت ولا يسجد وهو الاصح ولو اقتدى به مسافر فان تبعه في نية
الاتمام أعاداً يضاهيه فان لم يتبعه في نية الاتمام بل نوى ركعتين على ظن أن امامه أحرم
بهما فاتبينه أنه نوى الاتمام فان أتم تبعه الامام صح وأعاد في الوقت كالامام ولا يضر مخالفة
نية العدد لاجل التبعية وان لم يتبعه في الاتمام بل اقتصر على ركعتين كما نوى عمداً أو جهلاً
أو نأواً ولا بطلت لمخالفة امامه نية وفعلًا نظير ما اذا نوى المسافر الاتمام واقتصر على ركعتين
عمداً أو جهلاً أو نأواً وبان فانه صلاته باطلة لمخالفة فعله لنيته فان اقتصر على ركعتين سهواً وسلم
جرى فيه حكم المقيم الذي سلم من ركعتين سهواً وهو أن فاقرب تذكروه من سلامه ولم يخرج
من المسجد جبرها وسجد للسهو وبعد السلام وأعاده في الوقت كسافر أتم وان طال أو خرج من
المسجد بطلت صلاته ولو نوى المسافر القصر فأتم عمداً بطلت صلاته لمخالفة فعله لنيته
ومأمومه كذلك أو أتم سهواً أو جهلاً أو نأواً بلا أعاد في الوقت ويسجد مأمومه في هذه
الصورة عند قيامه للاتمام ان علم بسهو أو جهلاً فان رجع سجداً سهواً وصحت صلاته
وان عمداً فلا يتبعه المأموم في الاتمام بل يجلس الى فراغه مقيماً كان أو مسافراً وسلم
المسافر بسلامه وأتم غيره بعده أنذا وأعاد الامام فقط في الوقت اه فيؤخذ منه أن
المسافر حيث نوى القصر لزمه ولا يجوز له الاتمام لافعل ولا نية في الاثناء فلونوى الاتمام في
اثناء صلاته بعد نيته القصر عند التحريم لا يصح ولو أتم عمداً بطلت صلاته وصلاة مأمومه في
هذه الحالة

الحادي عشر وجود السفر في جميع صلاته فلونوى في الصلاة الإقامة القاطعة للسفر أو شك
هل نوى تلك الإقامة أو لا أو بلغت سفيته داراً قامت أهله أو شك في بلوغها ذلك لزمه الاتمام لزوال
تحقق سبب الرخصة وهو مذهب الحنابلة

وعند المالكية ان نوى الإقامة في أثناء صلاته وجب قطعها ان لم يعقد منها ركعة والاشعها
بركعة ندى باسلم ولا تجزى حضرة لعدم نيتها ولا سفره لانقطاع السفر بنية الإقامة وان نوى
الإقامة بعد فراغ الصلاة أعاده بانامة في الوقت واستشكل بان الصلاة المذكورة مضت على
الحصة باستجماع شرائطها فلامعني لاعادتها الا ان يقال ان هذه النية بحسب العادة لا بد أن
تكون مسبوقه بتردد أي هل ينوي الإقامة أو لا فإذا جرح عقب الفراغ من الصلاة فلعله كان
مرتدداً حال الصلاة فاحتيط به بالاعادة اه

تنبيه مدة الإقامة القاطعة للسفر أربعة أيام صحاح غير يومي الدخول والخروج ومذهب
مالك أربعة أيام صحاح تشتل على عشر بن صلاة وعند الامام أحمد مدة يقبل فيها أكثر من

فانه نص صحاح
على تقدير وجوده
ولوله لتعطل بلا
موجب وكون
استعمال لفظ الاخوة
فيه بعد تقديره
موجوداً حقيقة
عملاً شبهة فيسه
وأم الثاني وهو لفظ
الطبعة فان لفظ
الطبعة في اصطلاح
الواقفين معناه
المرتبة باعتبار ترتيب
الواقف وجعله كما
علمت وفرع من
مات قبل الاستحقاق
جعل له الواقف
في المرتبة التي فيها
أصله بقوله قام
مقامه في الدرجة
والاستحقاق أو قام
مقامه في الاستحقاق
بدون لفظ الدرجة
فقد جعل له بهذا
الشرط من أهل
مرتبة أصله قطعاً
فاطلاق لفظ الطبقة
على ما يتناول
حقيقة في اصطلاح
الواقفين بالاشبهه
فلا يجوز في لفظ الطبقة
أصلاً فصلاً عن عموم
الاجاز أو الجمع بينه
وبين الحقيقة ومن

هذا تعلم أن
لاتعارض بين
شرط قيام فرع
من مات قبل
الاستحقاق مقامه
في درجته واستحقاقه
وبين شرط الانتقال
للاخوة أو ابن في
الطبقة حتى يحتاج
إلى تكافؤ الجمع
بينهما أو التخصيص
أو غيره وإن لم يتنبه
له الكثير من الأفاضل
فكن مع الحق حيثما
كان

❦ وأما السابع
فاعلم أن تقدير
الميت موجود في
الأوقاف والشعبة
عليه ليس أمرا
يمكن الأغراض
عنه في الأوقاف
بل هو امر واقع فيها
كثيرا وتطحن اليه
الضرورة في كثير
من أحوال الأوقاف
(من ذلك) ماذا
انقضت طبقة من
طبقاتها وآل
الاستحقاق إلى
الطبقة التالية لها
وكان في الطبقة
التالية أحياء وأموات
لهم ذرية وكان

عشر بن صلاة وقال أبو حنيفة خمسة عشر يوما مع نيتها بشرط أن يكون الحمل صالحا لا إقامة
وبه قال الثوري واختاره المرنى وعن ابن عباس رضي الله عنهما إذا نوى إقامة تسعة عشر يوما
لا يقصر وفي أقل يقصر وقال الليث إذا نوى أكثر من خمسة عشر يوما لا يقصر وإن كل أقل
قصر وقال الحسن بن صالح إن نوى إقامة عشرة أيام أو ثم وقيما دونها يقصر وعن الأوزاعي إذا
نوى إقامة اثني عشر يوما أو ثم وقيما دونها يقصر

❦ تنبيه آخر ينتمي سفره بشرطه في الرجوع إلى الوطن من دون مسافة القصر بشرط
الاستقلال وينتبه بشرط الاستقلال والمكث وبالشروع في الرجوع من دونه إلى غير الوطن
بشرط الاستقلال وإن نوى بالرجوع إليه إقامة به قاطعة للسفر وينتبه الرجوع إليه من دونها
بشرط الاستقلال والمكث وإن نوى بالرجوع إليه الإقامة المذكورة وينتبه الرجوع إلى
الوطن من مسافة القصر بشرط الاستقلال والمكث وإلى غير الوطن بشرط المذكور وإن
ينوى بالرجوع إليه الإقامة فيه القاطعة للسفر فلا يقصر في هاتين مادام في موضع ينته حتى
يفارقه ويبلغه مقصده الذي أراد به السفر ابتداء من غير شرط أن كان وطنه وبشرط أن ينوى
قبل بلوغه الإقامة به القاطعة للسفر بشرط الاستقلال إن كان غير وطنه وينتبه الإقامة
المذكورة عند الوصول إليه أو بعده بشرط الاستقلال والمكث إن كان غير وطنه أيضا
وبالإقامة المذكورة بالفعل في غير الوطن أيضا وفي قول بدخول محل سبقت إقامته به وإن لم يكن
وطنه وإن لم ينو إقامة به لأنه مقننة الإقامة وهذا كله عندنا وعند المالكية ينقطع السفر
بالرجوع إلى الوطن أو محل إقامته وينتبه مطلقا من غير تفصيل كالوصول إلى ما ذكر إذا كان
مقصدا للسفر وبدخول مكان زوجة دخل بها في أثناء سفره وإن لم يكن وطنه وعندنا بدخول
وبنية دخول مكان زوجة دخل بها في أثناء سفره

وعند الحنفية الإقامة تنقطع السفر بشرط أن تكون خمسة عشر يوما صحاحا وأن يكون المكان
صالحا لا إقامة كالبند والقرية للحضري وحضر أدارا سلام للسدوي وأن يكون مكان الإقامة
المشوية واحدا فلو نوى إقامة خمسة عشر يوما يمكن أن لا يصير مقما واشتراط الصلاحية قول
عندنا ومحل اشتراط الصلاحية للإقامة عند الحنفية إذا تم ثلاث مراحل فإن لم يبلغ ثلاث
مراحل بل مرحلة أو مرحلتين فلا تنقطع الصلاحية للإقامة فلو نوى قبل إتمامها الإقامة
المذكورة عندهم ولو في صحراء الحضرى انقطع سفره حينئذ لأن نية الإقامة قبل تمام السفر
المذكور تكون نقضا للسفر كنية العود إلى الوطن والسفر قبل استحكامه قبل النفس ولا عبرة
بتردده في الإقامة ولا بشك في بلوغ مقصده

❦ الثاني عشر العلم بجواز القصر جاهلا بجواز القصر لم تصح صلاته لتلاعبه

❦ فرع إذا دخل وقت الصلاة وهو في الحضر ثم سافر قبل فعلها هل يقصر أولا الرجوع الأول
والبالثاني قال المرنى وابن سريج بشرط التمكن من الأداء في الحضر أى أداء جميعها وبه قال البغوي
أي التمكن لا بشرط عنده أن يمضي من الوقت في الحضر ما يسع جميعها بل لم يمضي وهو في الحضر
ما يسع ركعة لا يقصر وانظر كون المرنى يقول بالثاني مع كون مذهبه أن فاتت الحضر تقصر إذا
فعلت في السفر فبالأولى المؤداة إذا فعلت في السفر إذا دخل وقتها في الحضر وتمكن من أدائها

شرط الواقف انتقال
نصيب من مات الى
ولده وأولاده وان
سفل وكان موت من
مات من الطبقة
التالية بعد أن
استحق بهذا الشرط
كما استحق ولده به
أيضا فإنا نقض
القسمه بانقراض
آخر واحد من أهل
الطبقة المنقرضة
ونجم مع جميع
ما بأيدي المستحقين
ونقسمه قسمة مبتدأة
على أهل الطبقة
التالية للمنقرضة
أحياء وأمواتا فإنا
أصاب الأحياء
أخذه وما أصاب
الأموات أعطى الى
قروعهم مع ان
الأموات ليسوا
موجودين ولا من
أهل الاستحقاق
قطعا عند نقض
القسمه والقسمه
على الطبقة التالية
للمنقرضة وانما
نقدر وجودهم
ونقسم عليهم لتوصل
بذلك الى إعطاء
ما يصيبهم لقروعهم
ولا ينافيه أنهم ليسوا

فيه ويمكن أن يكون وجهه في مذهب امامه وليس من مذهبه فيصرو ثم رأيت في العزيز
أنه استدرك عليه وجعله فخر بجأه في مذهب امامه وليس مذهباه لما قلنا ووجه الثاني أن
الصلاة يجب بدخول الوقت وقد أدرك أول الوقت في حالة وجوب الإتمام وهي حالة الحضر فتلزم
ذمته تامة فلا يجوز قصر تلك الصلاة في السفر بعد ذلك وهو مذهب الحنابلة ووجه الاول
الذي هو جواز القصر أن الاستقرار انما يكون بآخر الوقت وقد أدركه وهو مسافر والمذهب
الحنفية والمالكية ولو سافر في آخر الوقت بما لا يسع جميع الصلاة بل يسع ركعة فأكثر هل
يقصر أولا قولان مبنيان على قولي الأداء ان قلنا لا يكفي في الأداء وقوع ركعة في الوقت جازله
القصر إن سافر والباقي يسع ركعة فأكثر وان قلنا لا بل لا بد في الأداء من وقوع جميعها
في الوقت فلا يجوز له القصر بل ياتمه الإتمام حيثئذ وعند الحنفية العبرة في تغير الفرض من
الأربع الى الركعتين آخر الوقت قدر ما يسع الترخية فلو ابتدأ السقر ففارق الممران والباقي
من الوقت قدر ما يسع الترخية فانه يقضيها ركعتين لأن الفرض تغير بادراك ذلك الجزء لا انتقال
السببية اليه وتعيينه لها وعند زفر ادراك ذلك الجزء وهو مسافر لا يكفي في قضاء الصلاة ركعتين
بعد الوقت لأن السببية عنده لا تنتقل الى ذلك الجزء فلا بد في وجوب ركعتين بعد الوقت من أن
يدرك من الوقت قدر ركعتين وهو مسافر فان كان أقل وجب أربع ومذهب المالكية كذهبنا
في أنه يقصر اذا وصل محل القصر والباقي من الوقت يسع ركعة ومذهب الحنابلة أنه اذا دخل
وقت ما وهو مسافر فأخبره بالاعذار في التأخير حتى ضاق وقتها عن فعلها مقصورة لزمه إتمامها
وخرج لو اقتدى المسافر الناقص للقصر في الظاهر بحمل الصبح قضاء سواء كان مسافرا أو مقبلا
هل لاقتدى القصر أولا قولان أحدهما نعم لتوافق الصلاتين والثاني وهو الأصح لا لأن
الصبح تامة في نفسها

ولو دخل بلدا وأهله يقيمون الجمعة فتوى الظاهر ركعتين خلف إمام الجمعة هل يجوز له القصر
أولا قولان مبنيان على كون الجمعة ظهرا مقصورة أو فرضا تاما مستقلا كالصبح فعلى الاول
يجوز القصر وعلى الثاني لا وهو الأصح

وخرج الأوجه أن كل من لزمته الاعادة كفاقد الطهورين والمتميم عمل يغلب فيه وجود
الماء اذا صلاها تامة جازله اعادتها مقصورة ومن لم تلزمه الاعادة وقد صلاها تامة ثم اراد اعادتها
في الوقت مع جماعة امتنع قصرها

وخرج لو شرع في الصلاة وهو مقيم ثم تبين له حدث نفسه ثم سافر في الوقت جازله القصر ولو
شرع في الصلاة حضرا وهو متطهر ثم فسدت بسبب من الأسباب ثم سافر في الوقت لزمه إتمامها
لكونه التزمه بالشروع فيه

وخرج ملاح السفينة التي فيها أهل وماله القصر كائن عليه الشافعي وقال الامام
أحمد لا يقصر

باب الجمع بين الصلاتين تقديم أو تأخيرها بالسفر

يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء تقديم في وقت الظهر والمغرب وتأخير في

من أهل الاستحقاق عند القسمة كما علمت ولولا ذلك لم يستحق فرع من مات من الطبقة التالية لأنه ليس من أهلها (ومن ذلك) ما إذا وقف على أبنائه أصلية ثم على أولادهم ذكورا وإناثا ثم وثم إلى آخره وشرط قيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقامه في الدرجة والاستحقاق ومات ابن من أولاد الواقف لأصلية في حياة الواقف عن بنت ثم مات الواقف فإن هذه البنت تأخذ ما يصيب أباهما عند موت الواقف بالقسمة على أولاده الذين منهم أبوها الميت قبل الاستحقاق وليس ذلك الاتقدير أبيهما وجودا والقسمة عليهم معهم ونقل ما يصيبه بالقسمة إليها ولا سبيل لاستحقاقها إلا بذلك لأنه لا يمكن جعلها ابتاصليا ولا بالمجاز

وقت العصر والعشاء لعذر السفر عند الأئمة إلا بأحنية ومنه المرنى فإنه لا يجوز الجمع عندهما إلا في النسك فتدعي ابن الظهر والعصر بعرفة وتأخير ابن المغرب والعشاء بالمزدلفة ويشترط طول السفر كالقصر في القول الجديد واليه ذهب الحنابلة وفي القديم لا يشترط طول السفر واختاره بعضهم بل يجوز الجمع في القصير وهو قول المالكية والسفر في البحر كالسفر في البر في جواز الجمع فتدعيه وتأخيرا وخصه الامام مالك بسفر البر والافضل لمريد الجمع إذا كان سائرا في وقت الأولى نازلا في وقت الثانية تأخير وإذا كان نازلا في وقت الأولى سائرا في وقت الثانية أوسا رافيهما ونازلا فيهما متقدما وعند الامام مالك أنه إذا زالت الشمس وهو نازل مكان ونوى الارتحال منه في الوقت والنزول بعد الغروب جمعهما متقدما قبل الارتحال وتكون الظهر في وقتها المختار والعصر في وقتها الضروري وإن نوى الارتحال في الوقت والنزول قبل الاصفرار للشمس صح الجمع أيضا قبل الارتحال لكنه يحرم فيجب تأخير العصر ليصل في وقت المختار وإن نوى الارتحال في الوقت والنزول بعد الاصفرار تخير بين الجمع قبل الارتحال وتأخير العصر إلى الاصفرار والتخير في هذه الغائبة لا يقع العصر في وقتها الضروري على كل ولكن الأولى تأخير العصر لأن الاصفرار وقت لها ضروري لكل ذي عذر بخلاف الوقت بعد الزوال فإنه وقت لها ضروري لعذر السفر والمطر فقط وإن زالت الشمس وهو سائر فإن نوى النزول وقت الاصفرار أو قبله آخر الصلاتين حتى ينزل أي جمعهما جمع تأخير إن شاء وإن شاء جمعهما جمع ماصورا بأن يصلي الظهر آخر الصلوة الأولى والعصر أول الصلوة الثانية وإن نوى النزول بعد الغروب وجب صلاتهما في وقتيهما المختارين لهما بأن يصلي الظهر آخر الصلوة الأولى والعصر أول الصلوة الثانية وهو الجمع الصوري ولا يجوز الجمع الحقيقي والمغرب والعشاء كالظهر والعصر في هذا التفصيل المتقدم على الراجح في صورة ما إذا غربت الشمس وهو نازل وينزل غروب الشمس منزلة الزوال المتقدم والثالث الأول منزلة ما قبل الاصفرار والثالث الثاني إلى الفجر منزلة الاصفرار وطلوع الفجر منزلة الغروب هذا حاصل مذهب المالكية والله أعلم

❦ وشروط جمع التقديم أربعة ❦ أحدها الترتيب بأن يقدم الظهر على العصر والمغرب على العشاء وهذا الشرط متفق عليه فلو صلى العصر ثم صلى الظهر صححت الظهر دون العصر فيجب عليه إعادة ما أن شاء جمعهما مع الظهر وإن شاء صلاها في وقتها

❦ الثاني الموالاة بينهما بأن لا يطول الفصل عرفا بين الصلاتين فلو طال الفصل عرفا لم يصح الجمع بل يجب عليه فعل الثانية في وقتها وعند الاصطغري أن الموالاة ليست بشرط كما حكاه صاحب الثقة عنه حيث قال يجوز الجمع وإن طال الفصل بين الصلاتين ما لم يتخرج وقت الأولى منهما ما يروى عنه عن أبي علي النخعي وقال الموفق بن طاهر سمعت أبا عاصم العبادي يحكي عن الأمام أنه لو صلى المغرب في بيته ونوى الجمع وجاء إلى المسجد وصلى العشاء فيه جاز

❦ الثالث نسبة الجمع تمييز التقديم المشروع عن التقديم سهوا أو عينا وفي محلها خلاف فيصلي محلها التحريم بالأولى فلا تكفي في الانتاء وهو مذهب الحنابلة وقيل تكفي في الانتاء كالتحريم ولا تكفي عند التحمل من الأولى وقيل تكفي عند التحمل من الأولى أيضا وهو الراجح وبدل عليه

نص الشافعي وخرج المزني قولاً للشافعي أنه لو نوى بعد السلام من الأولى عن قرب وأحرم
بالثانية جازفاته الصبيد لأن والمسهودي وغيرهما وحكوا عن مذهب المزني أن نية الجمع ليست
بشرط أصلاً لأن الجمع معنى يتقادم الصلاتين وجعل الصبيد لأن مذهبهم وجهاً لا محجاً بنا

الرابع دوام سفره إلى عقد الثانية وإن أقام به ذلك وهو الرابع وقبل يشترط دوام السفر
إلى السفر أعني من تحال الثانية وهو مذهب الحنابلة وزاد بعضهم شرطاً خامساً وهو بقاء وقت
الأولى إلى السفر أعني من الثانية فلو خرج الوقت في أثناءها أو شك في خروجه بطلت ولا جمع
وهو مجروح وزاد بعضهم سادساً وهو العلم بجواز الجمع كالقصر وبعضهم سابعاً وهو وطن
صفة الأولى اقترح صلاة المختيرة وفاقداً لظاهرين وكل من تلزمه الإعادة فليس لهم جمع التقديم
كأبي الفتح والامداد والخطيب والاسنوي وقال في الحقيقة وفيه نظر ظاهر لأن الأولى مع ذلك
محصنة وفي النهاية وفيه وقفة إذا اشترط ظن صحة الأولى وهو موجود هنا واقترع في شرح
المذهب والرملي في شرحي البهجة والزبد على المختيرة اهـ كرى

ولو جمع ثم ترك ركعة بعد فراغهما من أن ترك ركعة من الأولى بطلت الصلاتان أما الأولى فترك
ركن منها وتعدرت التدارك بطول الفصل وأما الثانية فلا إن شرط صحته تقدم الأولى وله أن
يعيدهما جماً ولو ترك ركعة من الثانية تداركه أن قصر الفصل بين التذكير والسلام من
الثانية وصحت الصلاتان وإن طال الفصل بطلت الثانية ولا يصح الجمع لعدم الموالاة بين
الصلاتين فيجب إعادة الثانية في وقتها ولو ترك ركعة من الأولى أو من الثانية
وجب إعادة الصلاتين كل في وقته ولا يصح الجمع أما أعادتهما فلا احتمال أن المتركون من الأولى
في بطلان وأما عدم صحة الجمع فلا احتمال أن المتركون من الثانية مع تعدد التدارك وفي هذه
الصورة وجه بصحة الجمع

وشروط جمع التأخير اثنان أحدهما نية جمع التأخير قبل خروج وقت الأولى بما يسع جميعها
ليتم التأخير الجائز عن التأخير المحرم وهو المعتمد وقيل بما تقع فيه أداء وهو ما يسع ركعة
فأكثر ويرى عليه ابن حجر وعلى القول الأول هل المعتبر ما يسع جميعها تاماً أم مقصورة وقد
يقال فيه تفصيل إن عزم على أحدهما اعتبر ما يسعه وإن لم يكن عزم على شيء فقد يقال المعتبر
الانعام لأنه الأصل ويحتمل اعتبار القصر لأنه سائغ ولو عزم على القصر ونوى جمع التأخير
والباقي من وقت الأولى يسع ركعتين وإذا دخل وقت الثانية اختار الانعام فهل يضر فتصير
الأولى قضاءً ولا فيه نظر والأول محتمل والساني غير بعيد وعلى الاحتمال الأول فهو قضاء
لأنه فيه كما هو ظاهر ولو عزم على القصر ونوى الجمع والباقي من وقت الأولى يسع ركعتين وفي
وقت الثانية عرض مانع من القصر والجمع كدخول وطنه صارت الأولى قضاءً لأنهم فيه ذكر
ذلك كله ابن قاسم في حاشيته على الخفة

ثانيهما دوام السفر إلى غماهما فلو أقام في أثناء الثانية صارت الأولى قضاءً لأن الأولى تسع
لثانية فاعتبر وجود العذر في جميع الثانية التي هي المتبوعة ولو قدم المتبوعة على النابعة
فأقام في أثناء النابعة هل تكون تلك النابعة أداء لوجود العذر في جميع المتبوعة أولاً قياساً

فيه أم بعده أليس
كل مجاز مقبول لا عند
الفقهاء فتعين أن
يكون استحقاقها
بالتقدير المذكور
واستحقاقها مما
لا شبهة فيه (ومن
ذلك ما لو وقف
الواقف على أخوته
انتهاء أو بعد
انقراض ذريته ثم
على أولادهم ثم ربح
وبشرط قياس فرع
من مات قبل
الاستحقاق إلى آخر
الشروط فثبت أخ
الواقف قبل أبولولة
الوقت للأخوة عن
ابن فانه لا نزاع في
استحقاق هذا الولد
وقيامه مقام أبيه
في نصيبه الأصلي
الذي هو أخ مع أنه
ليس موصوفاً بالأخوة
ولفظ الأخوة هنا
هو لفظ الأخوة بعينه
في محل المختلف فيه
وحل من لا يفضل
وأما الثامن فلا
يلزم من تشريك
فرع من مات قبل
الاستحقاق في
نصيب من يموت

من اخوة أصله أو
من أهل طبقته لأن
ذرية مخالفة لغرض
الوقوف لأن غرض
الوقوف الذي يعول
عليه ويختب
مخالفته إما أن يكون
مؤيدا بلقط أو عقلا
أو حسن اعادة أو
زيادة بعض الافراد
أو نقصه ولا سبيل
الى واحد منها أما
الالفاظ فظاهر لانه
ليس في انظر الوقوف
من أوله الى آخره
ما يدل على المنع من
التشريك المذكور
الاما يتوهم من لفظ
الاخوة وقد علمت
انه لا يمنع . وأما
العقل أو الحس أو
الزيادة في بعض
الافراد أو النقص
فكذلك لعدم
تحقق واحد منها فيما
ضمن فيه من عبارات
الواقفين بل مقطوع
بعدمه فلم يبق الا
العادة وقد جنح
اليها المستدل بقوله
المعسوف المألوف
لحاق به الى آخره
وهو وهم فان العادة
التي تخصص العام
هي العادة التي اذا

ما صرح في جمع التقديم الاول واعتقده السبكي واختار كثير من الثاني وفرقوا بين الجمعين بان
التبعية هنا غير محقة لان الوقت هنا قابل للارادى من غير جمع بخلافه في جمع التقديم
وفي استراطا الترتيب في جمع التأخير وجهان أحدهما الوجوب قياسا على جمع التقديم
والثاني عدم الوجوب وهو الاصح ولم يذكر كثير من سوى عدم الوجوب وفي استراطا الموالاة
أيضا وجهان أحدهما لا لشبهه الاول بخروج وقتها بالثانية وان لم تكن فائتة حقيقة ولهذا
لا يؤذن لها كالفائتة ثم على القول باستراطا الترتيب لو قدم الثانية على الاولى صح لانها في
وقتها يمكن تصير الصلاة التي أخرت قضاء فلا يصح قصرها على القول بامتناع قصر الفائتة مطلقا
وعلى تجب نية الجمع في الصلاة الاولى كالتقديم قال في النهاية ان قلنا باستراطا الموالاة قلنا
باستراطا نية الجمع كافي جمع التقديم والافلا توجب نية الجمع فوجوب نية الجمع وعدمه
مبنيان على وجوب الموالاة وعدمه وحكي هذا البناء عن القاضي حسين

مسئلة الحج الحجاج الآفاقون يجمعون بين الظهر والعصر في وقت الظهر بعرفة
وبين المغرب والعشاء في وقت العشاء بالمزدلفة ثبت ذلك من فعل رسول الله صلى الله عليه
وسلم وعليه جرى الناس في الأعصار واختلف أصحابنا في سبب هذا الجمع منهم من قال انما
يجمعون بسبب السفر كسائر المسافرين ومنهم من قال انما يجمعون بسبب النسك وذلك
أن الحاج يحتاج للدعاء بعد الظهر فلو لم يقدم العصر لشغلته عن الدعاء واذا غربت الشمس
فهو وقت الانسغال بالدفع من عرفة فيجوز له الجمعان تسكيا لاستغفار النسك فان قلنا بالمعنى
الاول فهل يجمع المكي فيه قولان قول بالمنع لان سفره قصير وشرط الجمع طول السفر
وقول بالجواز « والله مبنى على القول بعدم استراطا طول السفر في جواز الجمع فليستظر »
وعلى كل لا يجمع العرفي بعرفة ولا المزدلفي عرفة فانه في وطنه وان قلنا بالمعنى الثاني جاز
لجميعهم الجمع وكان للجمع سبب ثالث وهو النسك ذكر ذلك كله صاحب النهاية ومنهم من يقول
في جواز الجمع للمكي قولان الجدي بالمنع والقديم بالجواز وعليه قيل الجمع للسفر وقيل للنسك
فان قرعنا على القديم فهل للعرفي والمزدلفي الجمع فيه وجهان بناء على المعنيين انه عزير بزيادة
ولهذا الى فليستظر

مسئلة أخرى الرخص المختصة بالسفر الطويل أربع القصر والافطار في رمضان
والمسح على الخفين ثلاثة أيام والجمع بين الصلاتين وفيه قولان أحدهما اختصاصه بالسفر
الطويل والثاني عدم اختصاصه به والى لا يختص بالسفر الطويل أربع أيضا أحدها
التييم وفيه أنه لا يختص بالسفر الطويل لا يختص بالسفر مطعما بل يجوز في الحضر والثانية
أكل الميتة للظن وهو أيضا لا يختص بالسفر والثالثة ترك الجماعة والرابعة التنقل على الرحلة
وفيه قولان أحدهما لا يختص بالسفر الطويل والثاني يختص به والاول هو الاصح
ولما كانت مسئلة الجمع بالمطر من ضمن الرخص التي رعا وقتها لانسان رأينا أن نذيل بها
هذا الباب بما أن لها ارتباطا به من جهة اشتغالها على بيان أحكام كثيرة من أحكام الرخص
فنقول

﴿فصل في الجمع بالمطر﴾

يجوز الجمع بالمطر بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بتقديمها بشرط جمع التقديم المتقدم في السفر لأنه يشترط وجود المطر عند التحريم بالأولى وعند السلام منها وعند التحريم الثانية وبين سلام الأولى والتحريم الثانية يقينا وإن انقطع في أثناء الأولى وبعد التحريم بالثانية وفي قول ذكره في النهاية عن المعظم أن وجود المطر عند السلام من الأولى ليس بشرط والراجح الأول كما هو منقول عن أبي زيد ليحقق اتصال آخر الأولى بأول الثانية مرة وبالعذر وهذا القول هو الذي ذكره أصحابنا العراقيون وصاحب التهذيب وغيرهم وحكي ابن كجب وجهها عن بعض الأصحاب أنه لو افتتح الصلاة ولا مطر ثم أمطرت السماء في أثناء صلاته الأولى فيجوز الجمع على القولين في أنه إذا قرئ الجمع في أثناء صلاته الأولى هل يجوز الجمع أم لا واختار ابن الصباغ هذه الطريقة ولا يشترط قوة المطر بل المدار على كونه يبل أعلى الثوب وأسفل النعل ومثل المطر الثلج والبردان ككنا يذوبان والأفلا يرخصان الجمع وفيهما وجه بأمرهما لا يرخصان الجمع مطلقا وصرح بجمع بأن الثلج والبردان نزلا قطعا كبارا بحيث يغطي منها برخصان وإن لم يذوبا

واعتبرت رخصة الجمع بالمطر بشروط * الأولى أن يكون لمصل جماعة * الثاني أن تكون تلك الجماعة بمصلي بعيد * الثالث أن يتأذى بالمطر في طريقه فان انتفى شرط من ذلك فلا يجوز الجمع فالمصلي متفردا بذلك المصلي لا يجوز له الجمع وكذلك من يصلي في بيته جماعة أو فرادى والمصلي جماعة بمصلي قريب من بيته أو بعيد ولا يتأذى بالمطر في طريقه بأن عشي في كن أو تحت سباط أو تحت ذلك ولو نزل المطر وهو في موضع الجماعة له أن يجمع والاحتياج إلى صلاة العصر والعشاء في جماعة بذلك الموضع إما بأن يمكث في ذلك الموضع حتى يدخل وقتها فيصلح ما جماعة وإما بأن يمضي إلى بيته ثم يعود إلى ذلك المصلي عند دخول وقت الثانية فيصلحها جماعة وفيه من الحرج ما لا يخفى

ثم اشتراط هذه الشروط في ثبوت رخصة الجمع بالمطر هو القول الظاهر فيمنع الجمع عند انتفاؤها كما تقدم وفي قول لا تشترط هذه الشروط فيجوز الجمع عند انتفاؤها والأولى منسوب إلى الام والثاني منسوب إلى الاملاء ولا يجوز جمع التأخير بسبب المطر وهو القول الجديد وفي القديم الجواز وعليه قال العراقيون يصلي الظهر أو المغرب مع العصر والعشاء سواء كان المطر متصلا أم لم يكن وذكر في التهذيب أنه لو انقطع المطر قبل دخول وقت الثانية لم يجز الجمع وصلى الأولى في آخر وقتها كالسافر إذا أخبر بنية الجمع ثم أقام قبل دخول وقت الثانية وما تقدم من ثبوت رخصة جمع التقديم في الظهر والعصر هو الصحيح وفي النهاية قول ضعيف عن حكاية صاحب التقرير أن رخصة جمع التقديم بالمطر تخص بالمغرب والعشاء وهو مذهب الامام مالك

ثم إن اشتراط الجماعة في الجمع بالمطر إنما هو في الصلاة الثانية فقط لا في الأولى ولا يشترط وجود الجماعة في جميع الثانية ولا في جميع الركعة الأولى منها بل يكفي وجودها في التحريم الثانية ولو انفردوا بعده فلو نبطا المأمومون عن الاحرام عقب تحريم الامام اشترط أن يكون احرامهم

أطلق العام لا يفهم منه السامع إلا المعنى المخصوص الذي وقع الاعتقاد عليه بحيث يفهم كل سامع العام أن عمومه غير مراد بل المراد منه انما هو الخاص كما سبق فبين حلفه لاياً كل رأسا فيصير المعنى المخصوص كأنه هو والمعنى العرفي للعام لأنه يتعين حل كلام كل متكلم على عرفه ولو خالف المعنى اللغوي ولم يوجد عادة تجعل اللفاظ العامة في كلام الواقفين في شرط من مات قبل الاستحقاق محمولة على القيام مقامه وما كان يستحقه في النصيب الأصلي بحيث تجعل النصيب الأصلي كانه هو المعنى العرفي لتلك اللفاظ العامة بل العادة قاضية ببقاء تلك اللفاظ العامة على عمومها فان ارى الجديد يعتبر ولد ولد الذي مات كوالده في كل أحواله بل ربما جعلته منفقة على خطوته به أكثر من أولاده ولو قلنا بعدم عموم هذه

إعادة لكل الناس فهي مشتركة (٥٤) وبها تنفي العادة المخصصة ولا لما وقع هذا الاختلاف في معنى العبارة وكيف

تكون مخصصة
مع ظنيها وقطعية
العام ودعوى أن
الغرض عدم حرمان
فرع من مات قبل
الاستحقاق وإخافه
بأن من مات بعده
تشبهه به دعوى
خالية عن الدليل
زجر فهذا ذلك المتكلم
بل ليس لها واقع
تنطبق عليه إذ
الاحتمال والتشبيه
المدكوران مما
لا تنسب لهما راحة
من عبارات الواقفين
ولأن عوائدهم
وزيادة فرع من مات
قبل الاستحقاق على
ابن من مات بعده
لا يحظر وفيها العدم
المانع منها في عبارة
الواقف وهو الذي
يقيد الاستحقاق بلا
جرح خصوصاً وهذه
الزيادة ليست من
لوازم شرط قيام فرع
من مات قبل
الاستحقاق مقامه
وأما تأتي بحكم
الصدقة في بعض
الحوادث لجواز موت
كل أولاد الواقف بعد
الاستحقاق عن ذرية
وبجواز موت فرع من
مات قبل الاستحقاق

(فصل في الترخيص بفطر رمضان للمسافر)

الاصل في فرضية الصوم قوله تعالى « كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم
تتقون أياماً معدودات » فهذه الآية أفادت فرضية الصوم في أيام معدودات مهمة غير معينة
ثم بينا بعد ذلك بقوله « شهر رمضان » ثم أكد الفرضية مبيهاً بين ما هو شهود الشهر بقوله
« فمن شهد منكم الشهر فليصمه » وأما قوله تعالى « فمن كان منكم مريضاً أو على سفر
فمهذين أياماً أخر » فقد أفاد استثناء بعض المكلفين في بعض الأحوال من إيجاب صوم الأيام
المعدودات وأوجب عليهم أن أفطروا أن يصوموا عدة من أيام أخر فكانت العدة هي وقت
القضاء لمن ذكر أن أفطروا في الأيام للمعدودة فيجب القضاء بقدر ما يدرك من تلك العدة كلاً
أو بعضاً فإن أدرك العدة كلاً أو بعضاً ولم يصم ما أدركه حتى يفوت وقت القضاء فوجب حينئذ
عليه الفدية فذهب السادة الشافعية والسادة المالكية والسادة الحنابلة إلى أن وقت القضاء
الذي هو العدة من أيام أخر بعد زوال العذر إلى شهر رمضان فإن فاتت تلك العدة ولم يتص فيها
وجب حينئذ عليه الفدية زيادة عن القضاء وتكرر بتكرار السفين عندنا فالواجب حينئذ
على المريض والمسافر العدة من أيام أخر وإن أخر القضاء وجبت الفدية زيادة عن العدة
وعند السادة الحنفية وقت القضاء إلى أن يبقى من العمر ما يسع القضاء فإن ضاق الوقت ومات
وجب عليه الفدية ومعنى الوجوب وجوب الوصية به إن كان له مال وهذا هو معنى قوله تعالى

لا عن ذرية قبل أن يستحي أو بعد أن استحي قبل أخوة أمه أو من في طمته ولو حصل ذلك لما وجدت

وعلى

« وعلى الذين يطيقونه » أي يدركون العدة من المرضى والمسافرين ولا يصومون فيها على اختلاف الأئمة في مدة العدة فدية زائدة عن العدة جراه تأخير قضاء الصوم من تلك الأيام الآخر عند السادة الشافعية ومن وافقهم على ما يأتي تفصيله وقال الحنفية إن الفدية تقوم مقام القضاء في سقوط المطالبة بالصوم وإن كان عليه إثم التأخير وقوله تعالى « وأن تصوموا خير لكم » رجوع إلى بيان حكم المريض والمسافر باعتبار حال زوال المرض والسفر فالقضى وأن تفعلوا الصوم في الأيام الأخر خير لكم من تفويت القضاء فيها مع الفدية لما في التفويت من إثم التأخير بخير على هذا ليس أفعال تفضل بل يقابلها ما هو شر وأما اعتبار حال قيام المرض والسفر ويكون ذلك فيمن تمكن من الصوم ويكون المرض والسفر قد أباح له الإفطار فقط فيكون الصوم في حقه أفضل من الإفطار حينئذ حيث لم يضره الصوم وخير على هذا أفعال تفضل على بابه غير أن السادة الحنابلة لم يأخذوا بذلك وقالوا بكرة الصوم للمريض والمسافر أخذوا بقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر

وبهذا تعلم أن ما ذكرنا في تفسير الآية توافقه ويؤيده اجتهاد الأئمة فأحكام الفقه على اختلاف المذاهب تؤيده هذا المعنى ومع أن الأمر كذلك فإني لم أر المعنى المذكور متصوفا عليه في كتب التفسير ولا غيرها ممن تكلم على الآية المذكورة وهو والله الحمد معنى لطيف يدفع كل تكلف وقع في تفسير الآية المذكورة ولما فهم آخر في تفسير « وعلى الذين يطيقونه » على النسخ ليس هذا محال ذكره ومن هذا تعلم إباحة الفطر للمسافر

فلو أفطر المكلف يوما من رمضان إن كان بعد ذكر كسفر أو مرض أو غيرهما من الأعذار المبيحة للفطر فلا إثم عليه ولا فعليه الإثم ثم يجب على كل القضاء بعد مضي يوم العيد بقدر ما أفطر موسعا في الشق الأول وفورا في الشق الثاني فإن بادر كل بالقضاء فلا يجب عليه شيء غيره فإن أخر حتى جاء رمضان أخر وجب مع القضاء فدية بعد ما فات للتأخير بأن يطعم لكل يوم مديا لمسكين فلو أخر القضاء أيضا حتى دخل رمضان عام آخر وجبت الفدية للتأخير الثاني كالأول وهكذا فتمت تكرار الفدية بتكرار السنين عندنا كما تقدم عند الكلام على الآية « وحمل وجوب القضاء والفدية إذا تمكن من القضاء بعد شهر الفوات بأن عاش وخلان الأعذار المبيحة للفطر بعد يوم العيد بعد ما فات فإن لم يتمكن بأن مات في شهر الفوات أو في يوم العيد أو قبل فجر اليوم الثاني فلا تدارك عنه بفدية ولا صوم في الشق الأول ويجب التدارك عنه بفدية أو صوم في الشق الثاني فإن تمكن كل منهما من القضاء بأن عاش ولم يقض حتى مات وجب التدارك عنه بالأطعام فقط على المذهب الجديد وبالأطعام عنه أو الصوم على القديم وهو الأظهر

وحكم الفوات من رمضان واحد يتجوز في الفوات من رمضان ثان مع فوات من رمضان أول فإنه إذا لم يقض ما فات من رمضان ثان حتى جاء رمضان ثالث مع سبق التمكن من القضاء وجب فدية ثان للأخير فدية لتأخير قضاء ما فات من الأول ثانياً إن أدى فدية تأخير الأول والأفديتان وفدية لتأخير قضاء ما فات من الثاني وهكذا وقضاء ما فات وجب عليه على كل حال فإن مات المؤخر المذكور ولم يتخرج فدية التأخير ولم يقض وجب أخراج فدية التأخير من التركة وإن لم

عليه نحو زوايا لفظ الأخوة ولا في لفظ الطيقة لماسبق من أن القسمة على من مات قبل الاستحقاق باعتبار أنه أخر

من مات عن ولد أو أسفل انقل نصيبه إليه إلى آخر الشرط هو بالنسبة لمن مات بعد الاستحقاق لتعريفه بالنصيب وهو المستحق بالفعل وتعلم أن الطيقة الجمالية في الأوقاف هي المتغيرة اتفاقاً من الحنفية ومن الشافعية وماتت بعض أفاضل الحنفية إلى الامام السبكي أخذوا من جوابه عن حادثة ما ذكره وعبد الرحمن غير صحيح لما علمت من أن مداره على التعبير بالفظ ومن مات من أهل الوقف الخ وهو لا يشمل مجدا المتوفى قبل الاستحقاق على ما ذهب إليه السبكي في معناه فلا يكون الشرط متناولاً ولا ولادة حتى يرتقوا إلى طيقة أيهم والعجب من ابن عابدين كيف غفل عن هذا مع نقله جوابه عن الحادثتين المذكورتين أو لا بلا فاصل بينهما وتعلم أيضاً أن تشريك فرع من مات قبل الاستحقاق لا يلزم

قد روجوده لا على فرعه الذي (٥٦) يحتاج الى وصفه بالاخوة مجازا وأما القطة الطيبة فهو مستعمل في حقيقة

وتعلم أنه يتعين اعطاء
فرع من مات قبل
الاستحقاق كل ما كان
يعطى لاصله لو كان
ياقيا على قيد الحياة
عندما يؤوله ذلك اليه
علا بهوم شرط من
مات قبل الاستحقاق
لما علمت من أنه
متأخر وليس بينه
وبين شرط من مات
بعد الاستحقاق
تعارض مطلقا سواء
كان الشرط للاخوة
أو لمن في الطبقة
ولما علمت من أنه
لا يلزم عليه تجوز
مطلقا ولا جع بين
الحقيقة والمجاز ولا
يتأقنه غرض
الواقف لما سبق
وقول القائل ان لفظ
الطبة محمول على
الحقيقة دون المجاز
مسلم وقوله لا يلزم
الجمع بين المتضادين
واعطاء الشخص في
موضع الخ ممنوع
لأننا نعطي نصيبه
أهل طبقة وأهل
طبقة أبيه
معا كانه طبقة منهما
علا بصريح كلام
الواقف لان ارتقاءه
إلى طبقة أبيه بالشرط لا يبطل طاقته التي جعلها له الواقف بأول ترتيبه ولا يدعى في كونه دأطبةتين

بوص بذلك لأنهم من حقوق الله التي يجب اخراجها من التركة كالزكاة وأما حكم الصوم
الفائت فهو ما سبق من أنه يطعم عنه من تركه عن كل يوم مد أو يصام عنه هذا مذهب الشافعية
ومذهب المالكية والصحيح عندنا الحنابلة أن الفدية للتأخير واجبة لعام واحد ولا تتكرر
بتكرار السنين فوجوبها للأخير لرمضان العام الذي يلي عام رمضان الذي فات الصوم فيه فقط
فلو ترك القضاء في رمضان عام ثالث لا يلزم للتأخير إلا فدية واحدة لكل يوم عسافات والفدية
مذمومة عن كل يوم فات صومه ومحل وجوب الاطعام على المفتر ان يتمكن من القضاء بقدر
ما فاتته قبل رمضان الثاني من شعبان فلو فاتته جميع شعبان فلو مرض شعبان مرضا لا يمكن معه
التحجب الفدية الا اذا تمكن من القضاء بجميع شعبان فلو مرض شعبان مرضا لا يمكن معه
الصوم لا يجب عليه الفدية ولو تمكن قبل ذلك ولو فاتته بعض رمضان وأجز القضاء الى رمضان
فان لا يجب الفدية الا اذا تمكن من القضاء قبل تمام شعبان بقدر أيام الفوات فلو مرض من
أواخر شعبان الى رمضان بقدر أيام الفوات لا يجب الاطعام ولو تمكن قبل ذلك قدر ما يسع
أيام الفوات فلم يدار على السلامة في شعبان من الاعذار قدر ما فات قبل رمضان بان يكون مجيء
رمضان عقب أيام يتمكن هذا ناص المالكية كقوله الشيخ عايش في شرحه على متن الشيخ
خليل وعندهم لا يجوز اعطاء مسكين مدين عن يومين من سنة واحدة
وبإباح الفطر في رمضان وكل صوم واجب للمريض اذا وجد به ضررا شديدا ثم ان أطبق مرضه
فواضع والا فان وجد المرض المختبر قبل الفجر لم تلزمه النية والارتماء الثانية فاذا نوى وعاد
المرض المذكور بعد ذلك أفطر وبإباح الفطر للمصابين والبنات من عند حصول المشقة الموجبة
لتعذر العمل أثناء النهار مع وجوب النية لئلا
وبإباح الفطر أيضا للمسافر سفر قصر بشرطه المعروفة في بابها لكن لا يشترط هنا أن يكون السفر
مباحا ويراد هنا أن يكون ابتداء السفر قبل الفجر فان سافر بعد الفجر وجب عليه اتمام صوم
اليوم وحرم فطره ثم ان الصوم للمسافر أفضل عند انتفاء المشقة فان وجدت فالفطر أفضل
ولو قصد سفره محض الترخص لا بإباح له الفطر حيث لم يخش مبيح التيمم فان خشى ذلك أبيع له
الفطر ولو حلف لمطأن زوجته في شهر رمضان ففطر بقية أن يسافر فانه في هذه الحالة لا بإباح له
الوطء والسفر ليس بمجرد الترخص بل لغرض الخروج من الحنف وهو غرض صحيح ولو شق
الصوم على شخص حضره الشدة الحرف سافر لم يترخص بالفطر لدفع مشقة الصوم أبيع له الفطر
اذا قصد القضاء عند اعتدال الزمن لان السفر حينئذ ليس بمجرد الترخص بل لدفع مشقة
الصوم في الحضر وهو غرض صحيح نقله ابن فاسم عن الرمي ولا بإباح الفطر لمن صام قضاء
لزمه الفور فيه ولو نذر صوم شهر معين كرجب مثلا أو قال أصومه من الآن بإباح له الفطر بعد
السفر قاله القاضي وهو الوجه وان خالفه البخوي وان نوى المسافر الصوم بلا ثم أصبح وأراد
الفطر جازا لوجود سبب الرخصة ولو أقام المسافر ثم اراد لم يتناول ففطر أو قد نوى الصوم ليلا حرم
عليه الفطر على الصحيح لانتفاء المبيح له

ويشترط في حل فطر المسافر بعد نية الصوم وفي حل ترك النية أصلا قصد الترخص على

الأوجه ومثل المسافر كل معذور بما يبيح الفطر هذا مذهب الشافعية
ومذهب المالكية يجوز الفطر بكراهة للمسافر بشرط الشروع في السفر قبل الفجر وأن
لا ينوي الصوم في السفر وأن يكون سفر قصر وعذان الشرطان يمان يوم السفر وما بعده
والأول وهو الشروع في السفر قبل الفجر يخص يوم السفر ويشترط أن يكون في رمضان
بخلاف كفارة ظهار ونحوها فلا يجوز فيه الفطر

فالحاصل أنه إذا ثبت الفطر في الحضر ولم يشروع في السفر إلا بعد الفجر وجبت عليه الكفارة
وذلك في ثمانية صور أنظر بالفعل أم لا متأولا أم لا عزم على السفر قبل الفجر أم لا وأما إذا
ثبت الصوم في الحضر وأفطر بالفعل بعد أن شرع في السفر بعد الفجر فلا كفارة متأولا أم لا
عزم على السفر قبل الفجر أم لا فهذه أربع صور وإذا ثبت الصوم في الحضر وأفطر بعد
أن عزم على السفر وقبل الشروع فيه فإن كان متأولا فلا كفارة عزم على السفر قبل الفجر
أم لا لكن بشرط أن يسافر في يومه وإلا فلا كفارة وإن لم يكن متأولا كفر فيه ما فهم هذه أربعة
ولو ثبت الصوم في الحضر وأفطر قبل العزم على السفر فعليه الكفارة مطلقا متأولا أم لا بشرط
في السفر بعد ذلك أم لا وأما لو ثبت الصوم في الحضر وشرع في السفر قبل الفجر فهذا أن أفطر
في السفر كفر مطلقا تأول أم لا وإذا كان في أثناء السفر وبيت الصوم فيه ثم أفطر فعليه الكفارة
مطلقا تأول أم لا ولو نوى الصوم في السفر ثم أفطر بعد دخوله محل إقامته فعليه الكفارة مطلقا
تأول أم لا اه عدوى

ومذهب الحنابلة أنه يسن الفطر في رمضان للمسافر سفر قصر إذا أدركه وهو مسافر وإن لم يجد
مشقة في الصوم ويباح لحاضر مسافر في أثناء النهار لكن لا يفطر إلا بعد دخوله وجهه وشروعه في
السفر والأفضل إقامته ذلك اليوم

وحاصل مذهب الحنفية أنه لا بد للمسافر من نية الصوم وتعيين أنه عن رمضان عند الإمام فإذا نوى
واجبا آخر وقع عتاقه عنه وإن نوى النفل أو أطلق ففيه روايتان أحدهما وقوعه عن
رمضان لأن فائدة النفل الثواب وهو في فرض الوقت أكثر وصح في السراج وقوعه عن النفل
وعليه متى التزم بالدرر ولكن الأصح الأول كما في الدرر وسواشيه وقال صاحبان يقع عن
رمضان مطلقا ولو نوى واجبا آخر

إذا أقام المسافر بعد نصف النهار وقبله بعد الأكل وجب إقامته بقية اليوم أما لو أقام قبل
نصف النهار وقبل الظهر ولو بعدنية الفطر في يومه ذلك وجب عليه الصوم ولو أفطر في هذه
الحالة عمد فلا كفارة عليه أشبهه بخلاف الشافعية رضي الله عنه ولو سافر بعد أن أفطر عدا
ووجب عليه الكفارة لا تسقط الكفارة اتساقا ولو أكره على السفر بعد الفطر فالمعتمد عدم
سقوطها أيضا وإن سافر ثم أفطر وهو مسافر لم يجب الكفارة ولكنه يحرم عليه الفطر لو سافر
بعد الفجر

للمسافر سفر آخر عياله أو بعضه في رمضان إلا في يوم سافر فيه بعد الفجر ويندبه الصوم
إن لم يضرمه فإن شق عليه أو على رفيقه فالنظر أفضل وكذا إذا كان رفيقه أو عياله مغمطرين

بعد جعل الواقع
له ذلك ولا يجز عليه
فيه كالمسافر واستمال
لفظ الطهارة فيهما
حقيقة لما علمت فلا
يلزم عليه مجاز ولا
جمع بين الحقيقة
والمجاز وكيف يشوه
أن بينهما تعارض
أنهم تصوا على أن
قول الواقف على أن
الخ من باب الشرط
وقد نص علماء
الحنفية على أن
الشرط يرجع لجميع

والنفقة مشتركة لانهم يشق عليهم قسمة حصته من النفقة أو عدم موافقته لهم فإذا زال السفر وجب عليه القضاء بقدر ما أدرك من عدة من أيام آخر ولو مات المسافر قبل الإقامة فلا يجب عليه القضاء ولا الوصية بالقدية لعدم ادراكه عدة من أيام آخر ولكن لو أوصى بأن يطعم عنه صح وان لم تجب ويطعم عنه من ثلث تركته ان كان له وارث لم يجز ولو مات بعد زوال السفر ولم يقض وجبت الوصية بقدر ما أدرك من العدة اذا كان له مال كافى شرح الملتقى ومتى أوصى بالقدية وجب على من له التصرف في تركته أن يفدى الصوم لكل يوم كالفطرة قدره ولا يشترط هنا التملك بل يكفي الاباحة بخلاف الفطرة وما يجوز أداء الفطرة منه من الاصناف يجوز أداء القدية منه أيضاً ويجوز أداء القيمة وأن يدفع الى فقير واحد درجة ولا يشترط العدد ولكن لو دفع الى فقير واحد أقل من نصف صاع لم يعتد به وبه يفتى وان لم يوص لا يجب على الورثة الاطعام عنه لانها عبادة فلا تؤدي الاباء مروان فعله جازو يكون له ثواب والمراد من الجواز سقوط المطالبة عن الميت بالصوم في الآخرة وان بقي عليه لم يتم التأخير كذا يؤخذ من الدرر وخواشي

اذا خرج من مصره مسافراً ثم عاد الى مصره فان كان قدأ كل بعد ما جاوز عمران مصره قبل نية العود ثم رجع فلا كفارة عليه وان عزم على عدم السفر أصلاً بعداً كله لاناً كله الاول وقع في موضع الترخيص ولكنه يجب عليه الامساك وان لم يأكل بعد ما جاوز عمران مصره ثم رجع فأفطر وجبت عليه الكفارة على المأخوذه ولو نوى المسافر الإقامة في مصر أقل من نصف شهر يباح له الفطر في تلك المدة لعدم المحرم وهو الإقامة الشرعية ولو نوى المسافر العود الى مصره فأفطر بعد نية العود وقبل العود بالنهل وجبت الكفارة لان السفر تقطعه النية وان كان لا يكفي في انشائه النية بدون الخروج

قاعدة اتفق علماء التشریح على أن الاذن منفذ غير منقطع وأنها مقسمة الى ثلاثة أقسام القسم الاول يسمى بالاذن الظاهرة والثاني بالاذن المتوسطة والثالث بالاذن الباطنة وأن بين الاذن الظاهرة والاذن المتوسطة حجاباً عاجزاً يسمى في اصطلاحهم بغشاء الطبع لانه محال أن تنفذ منه عين الى الاذن المتوسطة أى الى الباطن الا ان كان مثقوباً أو كان على غير الخلق المعادة وأن في ذلك الغشاء انبعاث قلباً لطن بعض من المتقدمين أنه تنسب ولكن التحقيق خلاف ذلك فقد تبين بالحس أن ذلك الغشاء يمنع وصول أى عين الى الباطن فهو وضع انسان ماه في أذنه ونام على جنبه وجعل أذنه المملوءاً بالماء الى الاعلى ومكث ساعات أو أياماً لا يمكن أن يصل الى الباطن شئ من ذلك الماء وهذه صورة الاذن

(انظر صورة الاذن في الصحيفة الآتية)

ما قبله كالتصويع على أن الشرط من باب الاستثناء وان الاستثناء يرجع لجميع ما قبله فاذا كان راجعاً لجميع ما قبله وهو استثناء منه فكان الوقف قال في كل حكم يتخالف حكم شرط من مات قبل الاستحقاق سابق عليه الا اذا كان هنالك فرع من مات قبل الاستحقاق فإنه يشارك ويأخذ



وكذلك قال علماء الشرع الشريف انهم انفذوا غير منفتح وان كانوا قد عدوا هاجورا فيفطر الصائم
اذا دخلت فيه عين ولا عبرة بما قرر به بعض المتأخرين في حواشيهم كحواشي المنهج والتحرير
وشرح ابن قاسم الغزالي من أن الاذن منفذ منفتح الى الرأس فانه لا تصيبه من الحكة وطالما
كنت استبعد على الفقهاء وهم من التكري ومن يد التثبيت والاحتياط في أحكام الدين بالحمل
الارفع أن يقولوا شيئا اتفق علماء التشرع على نفيه حتى تبين بعد ذلك أن جميع كتب
المتقدمين ناطقة بان الاذن منفذ منفتح الى جوف الرأس وهذا مسلم لا يختلف فيه اثنان
فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله وأن منشأ الاختلاف بين كتب
المتقدمين والمتأخرين سقوط لفظة « فتح » في نقل الناقل الاول عن الشبرايملي
اذ نقل عنه أنها منفذ منفتح الى الرأس فأسقط من عبارته التحق وسرى هذا الاسقاط
الى عبارة الناقلين عنه في كتبهم ونحن نلقينا تلك الكتب على ما فيها مع أن عبارة الشبرايملي
تامة لا اسقاط فيها وقد عد المتقدمون فتح الرأس من الباطن فهو جوف فطر الصائم
بوصول عين اليه وان كان غير محبب للغذاء ولا لدواءه على أصح القولين كائن عليه في كتب
المتقدمين كفتح الجواد والعياب والبهجة وشرح الروض والعريز والمستظهر وغيرهما
والحاصل أنه اختلف في الجوف هل يشترط فيه أن يكون محبب للغذاء والدواء ولا يشترط فيه
ذلك قولان أحدهما الثاني وعليه فالاذن وان لم تكن منفذ منفتح كما تسمى جوف فطر وصول العين
اليه منفتح

وهذا تعلم أن الخلل انما جاء من نقل أرباب الحواشي المتأخرين وتداوله الفقهاء ولقد ومن أخذ
عنهم حتى صار من المقرر عندهم أن الاذن منفذ منفتح الى الدماغ وليس من المتقدمين أحدي يقول
بذلك فتبين أن ما قاله السادة الشافعية موافق لما ثبت بالتقرير من أن نهاية الاذن الظاهرة
داخل في حدود الرأس وان كان غير نافذ اليها « والحق أحق أن يتبع »
فينبغي لمن أراد التحقيق أن لا يقتصر على الحواشي وكتب المتأخرين ويكتفي بما فيها وينبذ كتب
الاولائل ظهر بآفاق ذلك ربما كان ما نهى من الوقوف على الحقائق فكثيرا ما رأينا ان تصرف
الناقل في عبارة الاولائل قد أفسد الصالح وأخل بالمراد

ومن قبيل ذلك « والنبي بالشئ يذكر » مسئلة الاستحضار الحقيقة التي نص على وجوبه
أرباب الحواشي واستحسبكم بسببه في أهل العلم ببلادنا داء الوسواس القاسي وما نشأ ذلك الا من

ما كان يأخذه أصله
وتوهم المعارضة بين
المستحق والمستحق
منه في غاية الشناعة
اذ لو قال الواقف
فلا خوته وأخواته
الا اذا كان هنالك
فرع من مات قبل
الاستحقاق فانه
يشاركهم ويأخذ
ما كان يأخذه أصله
لو كان حيا لما خطر
على البال توهبه
المعارضة وسبحان
من لا يغفل ولو سجد

تعويلهم على ما قرره المتأخرون في إيمان وجوب استحضار المأخوذ إلى جميع أركان الصلاة تفصيلا
 وكنار كتابه عدد ركعاتها مع الترتيب من أول ركعة إلى التسليم وقرن ذلك بالتكبير وسواء ذلك
 استحضار حقيقي أو مقارنة حقيقية وهذه مسألة أخذت من قلوب أهل العلم الشافعية
 مأخذ عظيما وما جاءهم ذلك إلا من اقتصارهم على كتابة المتأخرين وتلقا ما وجدوه فيها
 منصوصا من غير تعيين خصوص ما مشايخ بلادنا المصرية فأنالنا جمع بمثل هذا الوسواس
 يعتري أحدنا من أهل العلم بالبلاد الأجنبية والوسواس لعمري أنه أعظم داء يجب على أهل العلم
 أن يبتذلوا جهدهم في علاجه من بينهم فهل هو الاخل في العقل أو نقص في الدين من ذا الذي
 قال بوجوب استحضارهم هذه التكيفية من أهل الملة السجدة الحنيفية لم يقل بذلك والله أحد
 يؤخذ بقوله وما هو الأسوء فهم وعوج « وما جعل عليكم في الدين من حرج »

تري الفقيه من المصريين على جلالة وفضله وكونه قدوة للناس به أسوة إذا استقبل القبلة
 ووقف بين يدي من عنت له الوجوه وخضعت له هيئة رقاب الأولئك بتدبيره وبسط ذراعه
 وبث على أطراف أصابع قدميه ويضع ويحج ويسبغ ويغسل كل ذلك يعمل ليكبر
 تكبيرة مقرونة باستحضار حقيقي ما أنزل الله به من سلطان بل ما هو الاخل في العقل ونقصان
 وما أنا أسد عليك شيئا من كلام المتأخرين أرباب الحوائث في هذا البحث ثم أتبعه بما نص
 عليه المتقدمون لتعلم الحق في هذه المسئلة فأقول

في حاشية الجبري على المنهج عند قول المصنف قرونا به النية نقلا عن الزيادي ما ملخصه قوله
 مقر ونا به النية وذلك بأن يستحضر في ذهنه ذات الصلاة وما يجب التعرض له من كونها ظهرا
 فرضا ثم يقصد فعل هذا المعلوم ويجعل قصده ذا مقارنا لأول التكبير ولا يفعل عن تذكره حتى
 يتم التكبير ونازع فيه إمام الحرمين بأنه لا نحو به القدرة البشرية ومن ثم اختار النووي
 الاكتفاء بالمقارنة العرفية قال ابن الرقعة وغيره إنه الحق وصوبه السبكي اه وقوله ذات
 الصلاة أي تفصيلا كما قاله ابن حجر اه ثم كتب على قول المصنف ويستحضر الخ بعد كلام
 مانصه والاستصحاب الحقيقي أن يستحضر جميع الأركان تفصيلا والمقارنة الحقيقية أن
 يستحضر الأركان من أول التكبير إلى آخرها فالأصل أن يقوم بأربعة أشياء استحضار حقيقي
 بأن يستحضر جميع أركان الصلاة تفصيلا ومقارنة حقيقية بأن يقرن ذلك المستحضر بجميع
 أجزاء التكبير واستحضار عرفي بأن يستحضر الأركان أجمالا ومقارنة عرفية بأن يقرن ذلك
 المستحضر بجزء من التكبير كذا نقله عن شيخه ثم زعم أن المعتمد أن الاستحضار الواجب هو
 القصد والتعيين ونية الفرضية عند أي جزء من أجزاء التكبير اه وكذا كتب في حواشيه
 على شرح الغاية للخطيب ما وافق هذا وبإشارة الشيخ الجوهري حاصل ما تقر في الاستحضار
 قولان حقيقي وهو أن يستحضر الأركان تفصيلا وما يجب التعرض له من الفرضية والتعيين
 ويقصد أيضا ذلك المعلوم وعرفي وغويا لحظة هيئة الصلاة المشتملة على واجبات متلا من
 غير تفصيلها بكونها ركوعا خا ومعا التعيين والفرضية وهذا ما اختاره النووي والقائلون
 بوجوب الاستحضار الحقيقي اختلفوا فمنهم من أوجب المقارنة الحقيقية أيضا وهي أن يقرنها
 بأول التكبير ويستصحها إلى آخره وهذا هو مذهب الشافعي ومعهذا الرمي وإن توزع فيه بأنه

أن يبين ما عارضه
 فلا يصح تخصيص
 العام قرارا من التجوز
 بل يتعين العكس
 ويجعل العموم قرينة
 على التجوز نظر الكثرة
 دوران المجاز وقطعية
 العام ولو سلم انعراض
 وتكافؤ التجوز
 والتخصيص فلا نسلم
 جواز تخصيص
 العام قرارا من التجوز
 الخاص لأن الخاص
 لم يحمل على المجاز
 تعين نسبه بالعام

تقصير عنه القوى البشرية ومنهم من اكتفى بالمقارنة لأول التكبير فقط وهي المقارنة
العرفية وهذا هو الذي اعتمد الرافعي ومنهم من أوجب البسط على آخر التكبير بأن يقصد
فعل الصلاة في جزء وأنها فرض في جزء آخر وأنها تظهر مثلاً في جزء آخر وهي مقارنة عرفية
أيضا ومنهم من اكتفى بالمقارنة لأي جزء ولو الآخر وهي عرفية أيضا وأما من يقول
بالاستحضار العرفي فلا يقول بالمقارنة العرفية وهي بيانها اهـ وعبارة الشرفاوى على التحرير
عند قوله وقرنها أى النية الخ اعلم أن لهم مقارنة حقيقية واستحضاراً حقيقياً تفصيليين
ومقارنة عرفية واستحضاراً عرفياً الجالين والمقارنة الحقيقية بعد الاستحضار الحقيقى والعرفية
بعد العرفى فلا استحضار الحقيقى أن يستحضر في ذهنه ذات الصلاة أى أركانها الثلاثة عشر التى
من جملتها النية وما يجب التعرض له فيها تفصيلاً بأن يقصد كل ركن بذاته على الخصوص
وتكون هيئتها أمامه كالعروس والمقارنة الحقيقية أن يقرن هذا المستحضر بأول جزء من
أجزاء التكبير ويستديم ذلك إلى آخرها والاستحضار العرفى أن يستحضر هيئة الصلاة إجمالاً
بأن يقصد فعلها ويعينها من ظهر أو عصر أو بنوى الفرضية والمقارنة العرفية أن يقرن ذلك
المستحضر بأى جزء من أجزاء التكبير اهـ المقصود منه وفى حاشية التبرائى على الخطيب
عند قول المصنف بأن يقرن الخ والحاصل أن القوم هنا أربعة أشياء استحضار حقيقى بأن
يستحضر أركان الصلاة تفصيلاً مع تعيين نية الفرضية وقرن حقيقى بأن يقصد فعل
هذا المستحضر من أول التكبير إلى آخره واستحضار عرفى بأن يستحضر أركان الصلاة إجمالاً
ومقارنة عرفية بأن يقرن ذلك بجزء من التكبير ومن قد رعى الأولين لا يكفيه الأخيران اهـ
وكتب شيخنا العلامة الباجورى على سم مانصه قوله ويجب قرن النية بالتكبير أى قرنا
حقيقياً بعد الاستحضار الحقيقى بأن يستحضر الصلاة تفصيلاً مع تعيينها فى غير النقل المطابق
ونية الفرضية فى الفرض وقصد الفعل فى كل صلاة ويقرن ذلك المستحضر بكل التكبير من
أولها إلى آخرها هذا ما قاله المتقدمون وهو أصل مذهب الشافعى واختار المتأخرون الاكتفاء
بالمقارنة العرفية بعد الاستحضار العرفى بأن يستحضر الصلاة إجمالاً بحيث يعد أنه مستحضر
للصلاة مع أوصافها السابقة ويقرن ذلك المستحضر بأى جزء من التكبير ولو الحرف الأخير
ويكفى تفرقة الأوصاف على الأجزاء اهـ المقصود منه

هذا شئ من كلام المتأخرين وهو نص فى وجوب استحضار حقيقى بالمعنى الذى ذكره وعزوه إلى
كلام المتقدمين أو أنه قول اعتمد بعضهم ولم يعتمد البعض وليس لهذا الاستحضار أثر فى كتب
المذهب المعتمدة بل المنصوص فيها أن النية الواجبة هى عبارة عن قصد فعل الصلاة وتعيين
الوقت من كونه صحيحاً وظهوراً مثلاً ولم يشترط ذلك التفصيل والترتيب كما هو مسطور فى العزيز
للغزالى والاحياء له والمستظهر للشافعى والروضة والعباب والارشاد والتنبيه والحاوى والقوفى
والاعتاب والزى كوفى والمرزى بل وفى نفس الامام الشافعى رضى الله عنه حيث جاء فيها من
رواية الربيع الجيزى مانصه

(باب النية فى الصلاة) قال الشافعى رحة الله عليه فرض الله عز وجل الصلوات وأبأن رسول الله
صلى الله عليه وسلم عدد كل واحدة منهن ووقفها وما يعمل فيهن وفى كل واحدة منهن وأبأن الله عز

نظراً للتأخر وقطعته
فى عموميه كأنه
عليه الخفية وقول
المستدل غرض
الواقف أن من مات
قبل الاستحقاق الخ
ممنوع لأنه لا دليل
عليه لامن اللفظ ولا
من العادة والغرض
لا يعتبر إذا لم يساعد
عليه اللفظ أو غيره
مما سبق بل صريح
كلام الواقف من
عموم ما ومقام ينادى
بإبطاله وكذلك قوله

وجعل منهن نافلة وفرضا فقال النبي صلى الله عليه وسلم ومن الليل فتمجد به نافلة ذلك ثم أبان ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان بيننا والله أعلم إذا كان من الصلاة نافلة وفرض وكان الفرض منهما موقتا أن لا يجزى عنه أن صلى صلاة الابان بنويها مصلحتها قال الشافعي وكان على المصلي في كل صلاة واجبة أن يصليها متطهرا وبعد الوقت ومستقبلا للقبلة وينويها بعينها أو يكبر فان ترك واحدة من هذه الخصال لم تجزئته صلاته قال الشافعي رحمه الله والنية لا تقوم مقام التكبير ولا تجزئته النية إلا أن تكون مع التكبير لا تتقدم التكبير ولا تكون بعده فلو قام إلى الصلاة بنية ثم عزبت عنه النية بنسيان أو غيره ثم كبر وصلى لم تجزئه هذه الصلاة وكذلك لو نوى صلاة بعينها ثم عزبت عنه نية الصلاة التي قام لها بعينها وثبتت نيته على أداء صلاة عليه في ذلك الوقت إما صلاة في وقتها وإما صلاة فائتة لم تجزئه هذه الصلاة لأنه لم ينوها بعينها وهي لا تجزئته حتى ينويها بعينها لا يشك فيها ولا يخلط بالنية سواها وكذلك لو فاتته صلاة لم يدركها في الظهر أو العصر فكبر بنوى الصلاة الفائتة لم تجزئ عنه لأنه لم يقصد بالنية قصد صلاة بعينها قال الشافعي رحمه الله عليه وبهذا قلنا إذا فاتت الرجل صلاة لم يدركها صلى الصلاة التي بعينها مصلى الصلوات الخمس بنوى بكل واحدة منهن الصلاة الفائتة ولو فاتته صلاتان فعرّفهما فدخل في أحدهما بنية ثم شك فلم يدركهما سوى وصلى لم تجزئه هذه الصلاة عن واحدة منهما لا تجزئته الصلاة حتى يكون على يقين من التي نوى قال الشافعي رحمه الله ولودخل في صلاة بعينها بنية ثم عزبت عنه النية فصلى الصلاة أجزأته لأنه أدخلها بالنية مجزئة له وعزوب النية لا يفسدها إذا دخلها وهي مجزئة عنه إذا لم يصرف النية عنها ولو أن رجلا دخل في صلاة بنية ثم صرف النية إلى صلاة غيرها أو صرف النية إلى الخروج منها وان لم يخرج منها ثم أعاد النية إليها فقد فسدت عليه وساعة صرف النية عنها ففسد عليه ويكون عليه أعادتها وكذلك لو دخلها بنية ثم حدثت نفسه بأجل فيها أم يدع فسدت عليه إذا زال نيته عن المضى عليها بأجل وليس كذلك نوى ثم عزبت نيته ولم يصرفها إلى غيرها لأنه ليس عليه ذكر النية في كل حين إذا دخل بها ولو كان مستيقنا أنه أدخلها بنية ثم شك هل دخلها بنية أم لا ثم ذكر قبل أن يحدث فيها عملا أجزأته والعمل فيها إعادة أو ركوع أو سجود ولو كان شكك هذا وقد سجد ورفع رأسه فسجد فيها كان هذا عملا وإذا عمل شيئا من عملها وهو شك في نيته أعاد الصلاة وأن ذكر قبل أن يعمل من عملها شيئا أجزأته الصلاة ولودخل الصلاة بنية ثم صرف النية إلى صلاة غيرها نافلة أو فرضة فثبت نيته على الصلاة التي صرفها إليها لم تجزئه الصلاة الأولى التي دخل فيها بنويها لأنه صرف النية عنها إلى غيرها ولا تجزئته الصلاة التي صرف إليها النية لأنه لم يتدبرها وان نواها ولو كبر ولم ينو صلاة بعينها ثم نواها لم تجزئه لأنه قد دخل في صلاة لم يقصد قصد الصلاة بالنية ولو فاتته ظهر وعصر فدخل في الظهر بنوى بها الظهر والعصر لم تجزئه صلاته عن واحدة منهما لأنه لم يحض النية للظهر ولا للعصر ولو فاتته صلاة لا يدري أي صلاة هي فكبر بنويها لم تجزئه حتى ينويها بعينها اهـ

ولو قلنا بخلاف ذلك
لزم أن ثبت للشبه
الخ فان هذا التشبيه
جاء في كلام ذلك
المسكوك لامن عبارة
الواقف فان عبارة
الواقف بريئة من
هذا التشبيه والالحاق
وقوله المعروف
المألوف الحاق به الخ
قد علمت ما فيه
وقوله ان عرض
الواقف يصلح مخصصا
قلنا نعم اذا ثبت ولم
يخالفه اللفظ وهو لم

وأنت خير بأن هذه التفاريغ التي فرغها الامام رضي الله عنه تعين المراد من استحضار عين الصلاة وأنه ليس فيها أكثر من قصد فعلها وتعيينها من كونها صبحا أو ظهرا ممثلا وكونها أداء

أو قضاء وهذه الثلاث هي التي أجمع المتقدمون على وجوب استحضارها ولم يردوا عليها شيئاً ولم يختلفوا إلا في كون استحضارها هل يجب استحبابه بهذا التفصيل من ابتداء همزة الجلالة من التكبير إلى آخر الزاء أولاً وهذا هو محل الخلاف بينهم

فلا استحضار الذي نص المتقدمون على وجوبه هو استحضار الأمور الثلاثة المذكورة فقط وهي التي شرطوا استحضارها مفصلة ليس إلا أما الاستحضار بالمعنى الذي بينه المتأخرون وقرروه في الحواشي فيظهر أن منشأ تغيير الأوائل باستحضار عين الصلاة فهو أن استحضار العين لا يكون إلا باستحضار جميع الأركان مفصلة مرتبة وفاتهم أن العينية مبنية في كلام الإمام رضي الله عنه على أسلفناه وأن جميع المتقدمين حذوا في كتبهم حذوا لا مفسرطوا استحضار ذات الصلاة وما يجب التعرض له وفسروه بما ينشأ وزاد ابن حجر في التصفية وجوب تعيين الإمامة والعصر وما أشبه ذلك أما الرمي في النهاية فلم بشرط في النية غير ما ذكر خلافاً لما نسب به بعض الحواشي من أن الإمام الرمي وأخرى للإمام ابن حجر فهذه كتبهم ما بين أيدينا تشهد بغير ما هو منسوب لهما

وهال ما قرره الأوائل في كتبهم آخذين من كلام الإمام وأصحابه ليتبين لك وجه الصواب في هذا الباب فعبارة م في شرح المنهاج وتجب قرن النية بالتكبير أي بجميع تكبير الأحرام لأنه أول أفعال الصلاة فوجب مقارنتها لذلك كالخلع وغيره إلا الصوم لما مر بان يستحضر في ذهنه ذات الصلاة وما يجب التعرض له من صفاتها ثم يقصد فعل ذلك المعلوم ويجعل قصده هذا مقارناً لأول التكبير إلى آخر عبارته. وعبارة الإمام ابن حجر في شرح المنهاج وتجب قرن النية بالتكبير كانه لا يوزع الأجزاء على أجزاء بل لا بد أن يستحضر كل معتبر فيها مما هو وغيره كالقصر للقصر وكونه اماماً أو مأموماً في الجمعة والندوة لما هو في غيرها «أراد الأفضل» مع ابتدائه ثم يستمر مستصحباً لذلك كما إلى الزاء اهـ ولم يتقدم له اشتراط استحضار الأركان تفصيلاً كما كتبوه إليه وقال الإمام ابن حجر في الامداد شرح الارشاد (مقارنة لتكبير الأحرام) وهي الركن الثاني أي جميعها لأنها أول أفعال الصلاة فتجب مقارنتها كالحلج وغيره إلا الصوم لما مر وذلك بان يستحضر في ذهنه ذاتها وما يجب التعرض له ثم يقصد إلى فعل هذا المعلوم إلى آخر عبارته وعبارة الانوار لا يرد على الركن الأول النية وهي القصد فيحضر المصلح في ذهنه ذات الصلاة وصفاتها التي يجب التعرض لها كالظهورية والقرضية وغيره ما ثم يقصد إلى فعل هذا المعلوم إلى آخر عبارته وعبارة المستظهر للشاشي وينوي نية فرض الصلاة ومحلها القلب وغلب بعض أصحابنا فقال لا تجزئ حتى يتلفظ بالسنة وليس بشيء وأما كيفية ما فسد قال أبو إسحق المروزي ينوي صلاة الظهر المفروضة وقال أبو علي بن أبي هريرة تجزئ نية الظهر والعصر ولا تجب نية الفرض وهو قول أبي حنيفة ولا يجب نية الاداء والقضاء في أصح الوجهين انتهت

وعبارة الحاشي للإمام نجم الدين عبد الغفار القزويني ركن الصلاة نية فعلها بالقلب في التفضل مع التعيين كالصالح والجمعة والوتر والأضحية وسنة العصر لا فرض الوقت في المعين ومع الفرض في الفرض

ثبت وصريح اللفظ بخالفه وتعلم أنه لا يصح خلاف مطلقاً بين الحقيقة وحدهم ولا بينهم وبين الشافعية في إعطاء فرع من مات قبل الاستحراق كل ما كان يؤل لاصلة لوقى جثمان أخوته أو من في طبقته لما سبق من عدم التعارض بين الشرطين ومنشأ الخلاف هو التعارض

قال القوتوي شارحه (قوله نية فعلها) يعلم منه أنه لا يكفي إختلاف نفس الصلاة بالبال مع الغفلة
عن الفعل ثم قال قوله بالقلب لا شغل ان النية في جميع العبادات معتبرة بالقلب ولا يكفي النطق
باللسان مع غفلة القلب ولا يضر عدمه ولا إختلافه لما في القلب كما إذا قصد الظهر وسبق لسانه
إلى العصر ثم قال قوله ومع الفرض عطف على قوله مع التعيين أي الركن في الفرض نية فعل
الصلاة مع التعيين من كونه ظهراً أو غيره ومع التعرض للفرضية فالخامس أن الصلاة تتركب
في كيفية النية على ثلاث مراتب فالأولى يكفي فيها أمر واحد وتعرض في الثانية لأمرين
وقد يغني التعرض لأحدهما عن الآخر كالظهور عن الصلاة إذا تعرض للاختصاص يغني عن
التعرض للعموم ولا بد في الثالثة من ثلاثة أمور ولا يغني نية الظهور عن التعرض للفرضية لأن
الظهور قد لا تكون فرضاً كظهور الصبي ومن صلى منفرداً ثم أعاد في جماعة فوجب التعيين ويعلم
من إقتصار المصنف على ما ذكره أنه لا يجب التعرض لاستقبال القبلة لأنها الإمرار أو ذكر
ولا يجب على الناوي التعرض لتفاصيل الأركان والشروط ولا الإضافة إلى الله تعالى بأن يقول
الله أو فريضة الله إذا العبادة لا تكون إلا لله تعالى اه ثم قال قوله مقرونة إشارة إلى وقت النية
وهو أن تكون مقرونة بالتكبير لأنه أول أفعال الصلاة فوجب مقارنته له كما في الجمع وغيره فلو
تقدمت عليه ولم تستحب إليه لم يجز بخلاف الصوم لما في اعتبار المقارنة فيه من عدم مراقبة
طلوع الفجر (قوله بكل التكبير) ينبغي للناوي أن يحضر في ذهنه أوقات الصلاة وما يجب
التعرض له من صفاتها كالظهورية والفرضية على ما مر ثم يقصد إلى فعل هذا المعلوم ويجعل
قصد هذه المقارنة الأولى التكبير ولا يغفل عن تذكره حتى يتم التكبير لأن اعتبار النية بانهاء
الصلاة ولا يحصل الانعقاد إلا بتمام التكبير بدليل أنه لو رأى المتيمم الماء قبل تمام التكبير
بطل نيمه ونظيره في التعليق باشتراط استمرار حضور الشهود إلى الفراغ من الإيجاب والقبول
في النكاح وأقاد المصنف بالمقطة كل في قوله بكل التكبير وجوب استدامة النية إلى آخر التكبير
فلو اقترنت بجزء منه وعزبت قبل الفراغ منه لم يعتد بها ولا يشترط استصحابها بعده فلا يضر
العزوب لما في تكليف الاستصحاب من العسر اه ملخصاً من كلام طويل الذيل والقناع
اقتصرنا منه على محل الحاجة والله أعلم

وعبارة الروضة فصل في النية يجب مقارنتها بالتكبير وفي كيفية المقارنة وجهان أحدهما
يجب أن يبتدئ النية بالقلب مع ابتداء التكبير باللسان وخرغ منها مع فراغه منه وأصحهما
لا يجب هذا بل لا يجوز أن لا يتخلل أول التكبير عن تمام النية فعل هذا قبل يجب أن تقدم النية
على التكبير ولو بنسي يسير والصحيح الذي قاله الأكثرون لا يجب ذلك بل الاعتبار بالمقارنة
وسواء قدم أم لم يقدم يجب استصحاب النية إلى انقضاء التكبير على الأصح وعلى الثاني لا يجب
والنية هي القصد فيحضر المصلي في ذهنه ذات الصلاة وما يجب التعرض له من صفاتها
كالظهورية والفرضية وغيرهما ثم يقصد هذا المعلوم قصد المقارنة الأولى التكبير ولا يجب
استصحاب النية بعد التكبير اه

وعبارة التهذيب بالغوي الصلاة لا تصح إلا بالنية ومحملها القلب فالزم تلفظ بلسانه جاز ولو

وتقديم الخاص على
العام أو عدمه على
ما تبين للو من هنا
تعليم ترجيح ما أفتى
به السبكي وطى من
أعطائه كل ما كان
يؤمل لأصله لو كان
حياً على ما أفتى به
السبكي فيما سبق
وبتسليم التعارض
فلا يصح الخلاف بين
الحنفية أيضاً لقوله
أن الشرط يرجع
لجميع ما قبله وأنه
بمسئلة الاستثناء

تلقط ولم ينو بالقلب لم يجز ويجب أن ينوى حالة التكبير ولو ابتدأ النية بعد ما أتى بشئ من
التكبير لم يجز فلو نوى قبل التكبير واستدام بقلبه إلى أن فرغ من رداء التكبير صح وعز وجه بعده
لا يمنع الجواز لأنه يشق عليه حفظها إلى آخر الصلاة ولو عزبت نيته قبل أن يشتد همزة التكبير
لم يجز ولو قرن به مرة التكبير ثم عزبت قبل الفراغ من التكبير ففيه وجهان أحدهما لا يصح لأن
انقضاء الصلاة يكون بالفراغ من التكبير فيشترط اقتران النية به كالشهود في النكاح يشترط
حضورهم إلى الفراغ من الإيجاب والقبول والثاني يصح لأن استحباب النية تكريرها ولا
يشترط تكرار النية بعد ما قرنها بابتداء الصلاة كما لا يشترط ذكرها في سائر الأركان ومن
أصحابنا من قال يجب أن يتدنى النية بالقلب مع ابتداء التكبير باللسان بحيث يكون فراغه
منها مع الفراغ من التكبير وهذا لا يصح لأن التكبير من الصلاة فلا يصح الايمان بشئ منه قبل
كمال النية وعند أبي حنيفة إذا قدم النية على التكبير بزمان يسير جاز أما كيفية النية فينظر
إن كانت الصلاة إحدى الفرائض الخمس يجب عليه ثلاث نيات فعل الصلاة والفريضة
والتعيين فيقول نويت أن أصلي فرض الظهر أو نويت أداء فرض صلاة العصر أو شرعت في
فرض صلاة المغرب ينوى الصلاة لتمام العبادات عن العادة وينوى الظهر لتمامه عن العصر
وينوى الفرض لتمامه عن النفل اهـ

وعبارة الزنكاوي ينوى الصلاة يعنيها إن كانت الصلاة مكتوبة أو سنة راتبة وإن كانت نافلة
غير راتبة أجزأه نية الصلاة إلى أن قال وكيفية النية إن كان المنوى مكتوباً بأي فرضاً أن
يقصد أمرين أحدهما فعل الصلاة لتمامه عن سائر الأفعال فلا يكفي احضار الصلاة بالبال مع
الغفلة عن الفعل والثاني تعيين الصلاة المأني بها من ظهر أو عصر أو جمعة لتمامه عن سائر
الصلوات ولا تجزئ نية فرضية الوقت عن الظهر والعصر في أصح القولين في الرافعي لا تلوث ذكر
فائتة غير الظهر في وقت الظهر كان الايمان بها التيان في الوقت واختلفوا في أمور غير هذين
الأمور منها التعرض للفرضية وفي اشتراطه وجهان أحدهما لا يشترط لأن الشافعي قال في
الصبي يصلي ثم يبلغ في آخر الوقت تجزئه ولو كانت نية الفرض مشروطة لما أجزأته قال
الرافعي وأظهرهما عند الأكثرين تشترط لأن الظهر قد يوجد من الصبي وعن صلى منفرداً ثم
أعادها في الجماعة ولا يكون فرضاً ومنها الإضافة إلى الله تعالى وفيه وجهان قال الرافعي وأحدهما
عند الأكثرين لا يشترط ومنها الاداء والقضاء قال الرافعي الأصح عند الأكثرين لا يشترط
ومنها التعرض لاستقبال القبلة يشترطه بعض الأصحاب وقال الرافعي واستبعد الجمهور ومنها
التعرض لعدد الركعات والأصح عدم الاشتراط كما قال الرافعي وإن كانت الصلاة نافلة راتبة
أو متعلقة بوقت أو سبب فيشترط فيها نية فعل الصلاة والتعيين فينوى سنة الظهر أو المغرب
مثلاً أو سنة الكسوف والاستسقاء فسنة عيد الفطر والتراويح والفجر وفي الوتر ينوى سنة الوتر
وهذا هو الصحيح وفي وجه يشترط التعيين في ركعتي الفجر ولا يشترط فيما سواهما وهل
يشترط التعيين في التعرض لتفعل اختلاف كلام الناقلين فيه وهو قريب من الخلاف في اشتراط
التعرض للفرضية في الفرائض والاختلاف في التعرض للاداء والنضار الإضافة إلى الله تعالى

وقولهم ينسخ العام
لخاص عند العلم
بتأخر العام عن
الخاص كل ذلك بلا
خلاف بينهم وبذلك
نعلم أن استناد
من أفتى من علماء
الحنفية بجمع فرع
من مات أصله قبل
الاستحقاق من
مشاركة أخوة أصله
أو من في طبقته على
بعض فتاوى علماء
الشافعية خطأ قطعاً
لاختلاف مبنى

يعود ههنا قال النووي الصواب الجزم بعدم اشتراط نية النفلية والوجه الاشتراط في الاداء
والتوافل المطلقة **في** فيها نية فصل الصلاة لانها أدنى درجات الصلاة ثم النية في جميع
العبادات معتبرة بالقلب ولا يكفي النطق مع غفلة القلب وقبل لابد من النطق باللسان اه
وعبارة العناية للحصق ثم النية قصد فلا بد من قصد أمور أحدها قصد فعل الصلاة ليمتاز عن
سائر الافعال والثاني تعيين الصلاة المأني بها من كونها ظهر أو عصر أو جعة وهذا لا بد
منه ما بالاختلاف فلو نوى فرض الوقت بدل الظهر والعصر لم تصح على الأصح لان الفائتة
تشاركها في كونها فريضة الوقت الثالث أن ينوي الفريضة على الأصح عند أكثر من سواء
كان النوى بالغاً أو صيماً أو سواء كانت الصلاة قضاء أو أداء وفي شرح المذهب ان الصواب
في الصبي أنه لا ينوي الفرض وفي اشتراط الاضافة الى الله تعالى وجهان الأصح انه لا يشترط
الرابع هل يشترط تمييز الاداء عن القضاء وجهان أصحهما في الرافعي لا يشترط لانهم ما معني
واحد وله ذاي قال أدب الدين وقضيت الدين والذي قاله النووي أن هذا فحين جهل خروج
الوقت لغيم ونحوه قال النووي في شرح المذهب صرح الأصحاب بأنه اذا نوى الاداء في وقت القضاء
وعكسه لم تصح قطعاً والله أعلم ولا يشترط التعرض لعدد الركعات ولا الاستقبال على الصحيح ثم
لوقوى الظهر نجساً أو لاثاماً ثم قد اختلف في أن قال واعلم انه يشترط ان تغار النية لتكبيره الاحرام
يعني ذكرها وما معني المقارنة نفسه أو وجه أصحها في الروضة انها يجب ذكرها من أول التكبير
الى فراغها الى آخر ما قال اه

المذهبيين في الاصول
ولا يصح للعسقي
الاعتداد بمثل هذا
الخلاص في مذهبه
لان خلاف المذهب
المخالفين له في
الاصول المبني عليه
الخلاص في الفروع
لا يعتبر خلافاً عنه
يصح التعميل عليه
ولا تكثير المخالفين
به والجب من ابن
عابدين في نسبته
القول بالمنع الى
جهود العلماء من

وعبارة الاحياء ثم بحضور النية وهو أن ينوي في الظهر مثلاً ويقول بقلبه أو أدى فريضة الظهر لله
ليبرها بقوله أو أدى عن القضاء وبالفريضة عن النقل وبالظهر عن العصر وغيره ولكن معاني
هذه الالفاظ حاضرة في قلبه فانه هو النية والالفاظ مذكرات وأسباب لحضورها ويجتهد أن
يستديم ذلك الى آخر التكبير حتى لا يعزب فإذا حضر ذلك في قلبه فليرفع يده اه وقال شارحه
(قوله والالفاظ مذكرات وأسباب لحضورها) تحقيق المقام ما أورده الرافعي في شرح
الوجيز حيث قال الصلاة قسمان فرائض ونوافل أما الفرائض فيعتد برفع يده أو بغيرها فقدمه
خلاف أحدهما فعمل الصلاة ليمتاز عن سائر الافعال ولا يكفي احضار نفس الصلاة بالبال مع
الغفلة عن الفعل الثاني نفس الصلاة المأني بها من ظهر وعصر وجعة ليمتاز عن سائر الصلوات
وقوله ويجتهد أن يستديم ذلك أي الاستحضار المذكور الى آخر التكبير حتى لا يعزب أي لا يغيب
عنه قال العراقي في شرح البهجة تجب مقارنة النية لكل التكبير بان يأتي بها عند أوله ويستمر
ذاكرها الى آخره **كذا** صرح الرافعي هنا وصح في الطلاق الاكتفاء بأوله واختار في شرح
المذهب تبعاً للإمام والغزالي الاكتفاء بالمقارنة العرفية عند العوام اه

اذا فهمت ما نقلناه ومهدناه بين يديك تعلم أن نقل المتأخر عن المتقدم قد حصل فيه طغيان
قلم أو زلة قدم قد ترتب عليه جعل عبارة الاول على غير وجهها ودون هذا الجمل الفاسد في
بطون الكتب وقد اوتاهم الايدي معزلة عليها وهذا قد أدى الى الاشتباه ووقوع الوسواس
ووقوع المكاف في حرج عظيم مع أن دين الله يسر والحمد لله الذي كشف الغممة وجلا

الظلمة في هذه المسئلة التي تنسب في أهل العلم داؤها وأى داء يذهب بالعقل والدين أعظم
من الوسواس لعمري إنه لاءعضال من أعظم العيوب التي تشين الجاهل فضلا عن أولى
الفضل والكمال

ولم أرفى عيوب الثامن نفصا * كنقص القادرين على التمام

(قائدة) انفق علماء التشريح على أن العين منفذ منفوخ ولا ينافيه نص الفقهاء في باب الصوم
على أن العين منفذ منفوخ فان المنفذ المنفوخ عندهم في هذا الباب مقيد بكون انفتاحه أصالة
عرفا مدركا بالخس قال ابن قاسم العبادي في حاشية التحفة (مفتوح) أى عرفا أو فتحا يدرك اه
فأخرج بقوله عرفا أو فتحا يدرك العين فانها لا تسمى منفذا منفوخا في العرف وليس انفتاحها
مدركا كما أنه أخرجهما مسام الجلد أى ثقبه جمع سم بتثنية السين والفتح أفصح فان
انفتاحها لا يدرك الا بالاستعانة وقال شيخ شيخنا الباجوري في حاشية ابن قاسم الغزي قوله الى
الجوف المنفوخ أى أصالة انفتاحها ظاهر محسوسا فلا يضر وصول الكحل من العين أو الدهن أو
ماء الاغتسال وان وجد له أثر بتسرب المسام لان ذلك ليس من منفذ منفوخ اه وعبارة الشرحاوى
على النص ريقوله وان وجد به طعم الكحل خرج ما لو وجد عينه كان ظهري في نحو نخامة فان
ابتلعها ضرر والا فلا اه ومن هذا كله يتبين لك أن الفقهاء قائلون بانها منفذ منفوخ ولكنهم
لا يعتبرون انفتاحها في باب الصوم بل يرونها أشبه بمسام الجلد في أن وصول الاثر منها لا يطر
وأنه لا يحمي عن الجمع بين كلام الفقهاء وأهل التشريح عاذرنا فان علماء الشرع أجل من
أن ينسوا حكمها على أمر يشهد الخس بطلانها والتشريح مبني على العمل والمشاهدة فلا معدل
عمارة المشرحون وقد قالوا ان العين تتصل بالانف ومنتهى الى الجهاز الهضمي بواسطة مسالك
تسمى بالمسالك الدمعية وهي مكتونة في كل عين من فتحتين صغيرتين تسميان بالصفيرين الدمعيتين
ومن مسلكين يوصلانها الى كيس يسمى بالكيس الدمعي ومن قناة تسمى بالقناة الدمعية
الأصفر الدمعية تشاهد قريبة من الزاوية الانسية للعين على الشفة الخلفية من حافة كل جفن
ويتولد من كل منهما مسلك كمثل الفرس يضم الحفنتين ببعضهما ويتصلان في الزاوية الانسية
ثم بالكيس من فتحتين فيه

الكيس الدمعي - هو تجويف لبنى مكون كالثلاثة المستودع لقبول الدموع التي تسكبها فيه
المسالك المذكورة وهو موضوع في الميزاب الدمعي الموجود في الزاوية الانفية من الحاج
القناة الدمعية - بتدئ من الطرف السفلى من الكيس بفحتها العليا وتجه الى أسفل الانسية
ثم الى الوحشية قليلا وتنتفخ في الانف ومنتهى الى الخلق

ولاجل ذلك قد رسمت صورة العين كما رسمها علماء التشريح وهذه الخطوط البيضاء التي تراها في
داخل الصورة هي المنافذ المذكورة والخطوط السوداء الممتدة الى خارجها قد وضعت ليوضح
بها الى هذه التجارى وظاهر من الرسم أن هذه القناة موصلة الى الباطن وقد شاهدت بنفسى
وضع مسبار من المعدن في صفر فتفذ الى القناة الدمعية وليس بعد الخس والمشاهدة برهان

(انظر صورة العين في الصحيفة بعد هذه)

المذاهب الاربعة

مع ان عددهم

لا يتجاوز اصابيح

اليد الواحدة في

كل مذهب وهم

لا يقاومون اعيان

الفقهاء وفقهاء

الاعيان الذين أفتوا

بالاعطاء دون الحرمان

واذا تبين لك هذا

تعلم أن القضاء

يمنع فرع من

ما أتت به قبل

الاستحقاق المشروط

قيامه مقامه في



١ الصفرين الدمعيين
٢

٣ المسكينين الدمعيين
٤

٥ الكيس الدمعي

٦ القناة الدمعية

خاتمة في تحرير رسم القبة

(اعلم) أنه لا جمل تعين مواقع البلاد على سطح الأرض فوهم الجغرافيون رسم عدة دوائر على سطحها كل منها ينقسم إلى ٣٦٠ درجة بعض هذه الدوائر يمر بقطب الأرض ويسمى بخطوط الزوال أو خطوط الأطوال والبعض الآخر منها عودى على محور الأرض المار بين قطبيها وتسمى هذه الدوائر المودية بالمنازيات أو خطوط العرض ومن هذه المنازيات خط عودى على منتصف المحور المذكور بمعنى أنه يقسم الأرض إلى قسمين متساويين أحدهما به قطبها الشمالي ويسمى بنصف الأرض الشمالي والآخر به قطبها الجنوبي ويسمى بنصف الأرض الجنوبي وهذا الخط يقال له خط الاستواء لاستواء الليل والنهار في البلاد الواقعة عليه في جميع أيام السنة وقد اعتبر هذا الخط مبدأ العروض البلاد الواقعة على سطح الأرض فكل البلاد الواقعة بينه وبين القطب الشمالي يقال لها ذات عرض شمالي لوقوعها في نصف الأرض الشمالي وكل البلاد الواقعة بينه وبين القطب الجنوبي يقال لها ذات عرض جنوبي لوقوعها في نصف الأرض الجنوبي وتوجد مكة المكرمة على ١٧° ٢٨' ٢١" من شمال هذا الخط الذي يقسم خط الزوال إلى نصفين كل منهما ينقسم إلى نصفين آخرين بواسطة أحد القطبين

وحيث أن درجات العرض تعد على خطوط الزوال وتعتبر شمالية أو جنوبية بالنسبة لوقوعها في شمال خط الاستواء أو في جنوبيه وبين أحد القطبين فتكون درجات العرض الشمالي تسعين فقط أي بقدر درجات ربع محيط خط الزوال الواقع شمال خط الاستواء إلى القطب الشمالي ودرجات العرض الجنوبي تسعين أيضاً بقدر عدد درجات الربع الثاني الواقع جنوب خط الاستواء إلى القطب الجنوبي

أما درجات الطول فتعد على خط الاستواء وتعتبر شرقية أو غربية بالنسبة لوقوعها شرق خط الزوال المتخذ مبدأً لها أو في غربه وحيث أن خط الزوال المتخذ مبدأً لخطوط الأطوال لا يلتقي بخط الاستواء إلا في نقطتين فقط فهو يقسم إلى قطعتين وحيث أن تكون درجات الطول الشرقي ١٨٠ ودرجات الطول الغربي ١٨٠ أي بقدر درجات نصف محيط خط الاستواء وحيث أن مبدأ خطوط الأطوال يمكن التحديد بالاختيار فإذا جعلنا خط الزوال المار بمكة

الدرجة والاستحقاق واستحقاقه ما كان يستحقه أصله لو كان حيا من مشاركته في نصيب من موت لآعن ذرية من أخوة أصله أو من في طبقة أصله قضاء عما خالف صريح شرط الواقف والقضاء بما خالف شرط

المكرمة مبدأ لخطوط الأطوال حينئذ تكون جميع البلاد التي في شرق هذا الخط إلى ١٨٠ ذات طول شرقي بالنسبة لمكة المكرمة والبلاد التي في غربها إلى ١٨٠ ذات طول غربي بالنسبة إليها ويكون سمت القبلة شرقيا في البلاد ذات الطول الغربي وغربيا في البلاد ذات الطول الشرقي ويكون هذا سمت ماثلانحو الشمال في البلاد ذات العرض الجنوبي وأما عرضها شمالي وأقل من عرض مكة المكرمة وهو ١٧° ٢٨' ٢١' وماثلانحو الجنوب في البلاد ذات العرض الشمالي الذي يزيد عن عرض مكة المكرمة المذكور ودرجة الميل المذكور المعبر عنها بزاوية الانحراف يمكن تقديرها بالنسبة لكل مكان في علم عرض المكان وفرق طوله عن طول مكة المكرمة بالطرق المستعملة في حساب المنكشات الكروية وتنعدم الزاوية المذكورة في البلاد الواقعة على خط زوال مكة وفي البلاد المتحدة معها في العرض

ومن المعلوم أن البقاع الواقعة على سطح الأرض خلاف الجزائر والأوقيانوسية تنقسم إلى خمسة أقسام عظيمة تعرف بأقسام الدنيا الخمسة وهي آسيا وأوروبا وأفريقيا وتسمى هذه الثلاث بالقارة القديمة والدنيا القديمة ثم الأخرى بكتان الشمالية والجنوبية وتسميان بالقارة الجديدة والدنيا الجديدة

وحيث أن مكة المكرمة إحدى مدن بلاد العرب واقعة في غرب القارة الآسيوية يظهر أن كل القارة الأوروبية تقريباً واقعة غرب خط الزوال المسار بمكة المكرمة معاً بعض بلاد الروسية وكل القارة الآسيوية واقعة في شرق الخط المذكور معاً بعض بلاد تركية آسيا كالناطول والشام والجزائر وبعض بلاد اليمن وكل القارة الأفريقية واقعة في غربها معاً بحيت جزيرة السومال وجزائر المحيط الهندي وكل القارة الأمريكية واقعة بقسمها غرب الخط المذكور معاً قسم الاسكندرية الأمريكية الشمالية وكذا كافة الجزائر والأوقيانوسية إلا القليل ومنها واقعة في شرق الخط المذكور وكل البلاد الواقعة في شرق هذا الخط يكون سمت القبلة فيها غربياً ماثلانحو الجنوب إذا كانت واقعة في شمال عرض مكة وهو ١٧° ٢٨' ٢١' إذا كانت على خط زوال مكة فإن سمت القبلة فيها يكون جنوبياً محضاً ويكون غربياً ماثلانحو الشمال إذا كانت واقعة في جنوب عرض مكة المذكور إذا كانت على خط زوال مكة فإن سمت القبلة فيها يكون شمالياً محضاً وكل البلاد الواقعة في غرب الخط المذكور يكون سمت القبلة فيها شرقياً ماثلانحو الجنوب إذا كانت واقعة في شمال عرض مكة وماثلانحو الشمال إذا كانت واقعة في جنوب عرض مكة

وعرض مكة المذكور يمر بآسيا في بلاد العرب والهندستان والهند الصينية وبأفريقيا في بلاد النوبة والحجاز الكبرى وبأفريقيا في جهوة مكسيكيا أما الجزائر والأوقيانوسية فغظمتها واقع في جنوبه

وبعبارة أخرى يسهل فهمها على العامة نقول أن محيط دائرة الأرض ككل محيط دائرة قسمه علماء الهيئة إلى ٣٦٠ درجة وأن ربع المحيط حينئذ يكون (٩٠ درجة) فإذا فرضنا

الواقف قضاء مخالف
للنص فيجب نقضه
عند الحقيقة سواء
كان نص الواقف
فيه نصاصرياً أو
ظاهراً كما صرح به
في القصر وغيره
هذا تحقيق الحق
بقدر ما نسخ الخاطر
الكامل في تحقيق
هذا الشرط الذي

تخصص متجهها وجهه الى جهة الشمال حيث كان القطب الشمالى فيكون بين سمت وجهه وسمت ذراعها الايمن وهو المشرق تماما ٩٠ درجة ومن سمت ذراعها الايمن الى جهة الجنوب الذى هو في هذه الحالة يكون مسامتة لظهوره ٩٠ درجة وبين الجنوب وجهه المغرب المسامتة لاساره ٩٠ درجة ومنها الى جهة الشمال ٩٠ درجة وان الكعبة قد تكون محاذية لجميع درجات الدائرة بحسب مركز كل جهة بالنسبة اليها

اذا علمت ذلك فالشخص الذى يريد ان يتجه الى الكعبة يختلف اتجاهه بحسب مركزه ان اعتبرنا القطب الشمالى مبدأ الدائرة فيكون اتجاهه الى الكعبة على درجة أو بعض درجة منه لجهة المشرق وعلى درجتين وثلاثة الى التسعين درجة وهكذا قد يكون متجهه على درجة ٩١ من المبدأ الى الجنوب وعلى درجة ٩٢ وهكذا الى أن يكون متجهه الى الجنوب تماما فيكون عدد الدرجات حيثئذ ١٨٠ درجة وهكذا وكذا يستدئى من الشمال الى الغرب بدرجة أو بعض درجة حتى ينتهى الى الغرب تماما ومنه الى الجنوب على ما سبق وان أصغاع الارض يختلف مركزها بالنسبة الى الكعبة المكرمة فليس جميع سكان الارض يتجهون الى جهة واحدة بالنسبة للقبلة بل يختلف توجههم باختلاف مركزهم فنكون الكعبة بالنسبة الى الشخص أمامه تماما اذا اتجه الى الشمال وتكون منحرفة الى الشرق درجة أو بعض درجة حيث قسمت الدرجة الى ٦٠ دقيقة والدقيقة الى ٦٠ ثانية وهكذا الى محاذة الشرق أو تكون منحرفة عن الشرق الى الجنوب الى آخر ما تقدم من تقسيم الدرج ولهاذا وضعنا الجدول الاتى مبين فيه عدد درج الدائرة مبشدين بجهة الشمال وهي جهة القطب الشمالى حيث ان كثيرا من الفقهاء يتخذونه دليلا على القبلة ونضع عدد الدرج واسم البلد أمام كل درجة ليعلم كل مقيم في صقع أن قبلته متجهة الى تلك الدرجة فيمكنه أن يؤدى فرض صلاته حيثما وجد

ولملاحظ أن الشخص اذا اراد استقبال الدرجة لا يكون اتجاهه اليها الا بالاجتهاد والتقريب والافتقار الى ٣٦٠ درجة لا يكون مجرد ارادة الشخص استقبال جهة من الجهات بل ذلك الضبط لا يتحقق الا برسم دائرة وتقسيمها بقايس مخصوصة حتى لا يحصل انحراف عن درجة تماما وأن ذلك الانحراف عن الدرجة الحقيقية لا يخرج القبلة عن المسامتة لانه كلما بعد الشيء كانت مسامتته أكثر لبعيد عنه كمانص على ذلك الفقهاء

(وهذا هو الجدول الموعود به وهو منقول عن العالم الشهير المرحوم

اسماعيل باشا الفلكي)

(انظره في الضميمة الاتية وما بعدها)

بمكرر دورانه
في عبارات الواقفين
والله يقول الحق
وهو بهدى السبيل
(وكان تمام تسويد
هذه الرسالة في يوم
الثلاثاء ٥ من
شهر ذي الحجة ختام
سنة ١٣١٥ هجرية
على صاحبها أفضل
الصلاة والسلام

(أفريقية) (تركية) (خديوية مصرية)

(بلاد بر مصر وخليجي السويس والعقبة)

أسماء البلدان	سمت القبلة من الشمال نحو الشرق	أسماء البلدان	سمت القبلة من الشمال نحو الشرق
أريحا القيص	٠٥ ٣٩ ٩٧	بورق سعيد	٢٠ ١٠ ١٤٢
أبو الشيخ	٢٦ ١٤ ١٣٨	بوجافه	١٩ ٢٤ ١٤١
أوتيج	٥٠ ٣٩ ١٤٢	بوعاز	٣٣ ١٥ ١٤١
أوقير	١٤ ٥١ ١٣٤	بولاق	٠٠ ٣٤ ١٣٣
أدفو	٥ ٥٧ ١١٥	تنيس	١٨ ٢٥ ١٤١
استا	٤٤ ٤١ ١١٦	تورولا	٢٩ ١٥ ١٢٢
اسمبالو	٠ ٠ ٠	جرجه	٤٢ ٣٥ ١٢٥
اسيوط	٣٣ ٣٣ ١٢٢	جفاتين	٢٧ ٦ ١٣٠
اسوان	٤٩ ٣٠ ١٠٩	جلسته	٠ ٠ ٠
الاسماعيلية	٣١ ٥٦ ١٣٩	جيمه	٠٠ ٥١ ١٢٩
التل الكبير	٢٨ ٥ ١٣٨	جوبل	٢٦ ٣٢ ١٣٢
الحيز	٣٥ ٣٩ ١١٩	حلفه	١٣ ٦ ٩١
الجزا	٤١ ٥٤ ١٢٠	حلاوان	٥٥ ٥٣ ١٢٣
الخارجه	٤١ ٣١ ١١٩	دسوق	٣٢ ٤ ١٣٦
الزقازيق	٤٠ ٣١ ١٣٦	دمياط	٤٠ ٤٢ ١٤٠
السويس	٥٧ ٥٦ ١٣٨	دندره	٢٠ ٣٤ ١٢٢
القصر	٤١ ٣٣ ١٢٩	ديبه	٩ ٣٦ ١٤١
العرش	٣٩ ١٩ ١٤٧	دير	٣٩ ٨ ٩٨
القلعة السعيدية	١٧ ١٤ ١٣٤	رأس الحالم	٥٠ ٥٦ ١٢٤
الكرنك	٣١ ٤٥ ١١٩	رشد	١٢ ١٢ ١٣٦
الكنائس	٤٨ ٣٠ ١٢٨	ريان القصر	١٤ ١٣ ١٢٨
المنزله	٥٦ ٢٥ ١٤٠	زاو	٢٠ ٤٣ ١٢١
المنصورة	٤٠ ٩ ١٣٨	سكندريه	٥٥ ٥٥ ١٣٣
امبع	٥٨ ٥٢ ١٤٢	سلومه	٧ ١٨ ١٢٣
أم فرج	٤٨ ٣٦ ١٤٢	سليمان	٥٤ ٣٤ ١٢٣
هرم الجيزة الاكبر	٠٠ ٥٧ ١٣٣	سليمه	٢٤ ٥٥ ٩٢
برج العرب	٢٢ ١٦ ١٣٢	سمتود	٢٧ ٢٣ ١٣٧
برلس	٤ ٤ ١٤٠	سيفنا	٠ ٠ ٠
بلبيس	١٦ ٢٤ ١٣٦	سيوه	٠٠ ٤٣ ١١٧
بنها العسل	٣٦ ٣٩ ١٣٥	شادوان	٢٩ ٢٤ ١٣٤
بنى سويف	٤٩ ١ ١٣١	شب	٢٧ ٤٨ ١٠٠

(افريقية)

(بلاد مصر وخليجي السويس والعقبة) (بلاد النوبة والسودان الشرق)

سمت القبلة من الشمال نحو الشرق	أسماء البلدان	سمت القبلة من الشمال نحو الشرق	أسماء البلدان
٥٣ ٤٤ ٢٤	اب كويلي	٥٨ ٢٤ ١٢٩	صاحيه
٣١ ٣٢ ٦٤	أواجلي	١٨ ١٠ ١٢١	صاج
٨ ٢٣ ٨٦	أثيره قم	١٧ ٥٥ ١٣٥	طندا
١٠ ٣٧ ٧٦	اجاديح	٥٦ ١٢ ١٤٠	عنية الجسر
٩ ٢٤ ٣٢	اداسي	٢٣ ١٣ ١٤١	عزبة البرج
٢٠ ٢٨ ٦٥	ارجي	٦ ٢٤ ١٤٨	عقبة
٤١ ٢٩ ٢٥	اسور	١٦ ٤٤ ١٢٧	عين ورا
٥٠ ٥٠ ٤٩	الحقير	٤٥ ١٨ ١١٤	فراقرا
١ ٢٢ ٧٨	الكينوشى	٢٣ ٥٤ ١٣٥	فوقه
١٥ ٤١ ٢٧	الكريين	٣٠ ١٣ ١٠٩	فلة
٥١ ٤٣ ٥١	أمبو كول	٢٨ ٢٦ ١٢٢	قاوا الكبرى
٢٦ ١٤ ٤٦	نورا	٥١ ٥٠ ١٣٤	قايوب
٦ ٢١ ١٠٥	تومات	١٢ ٣١ ١٢٢	قنا
١٢ ٢٣ ٩٧	حلقايا	١ ٢٣ ٩٧	كرويكو
٢٤ ٢٤ ١٣٥	خرطوم	٧ ٢٤ ١٣٥	كفر الزيات
٧ ٢١ ١٠٥	دال	٧ ٢١ ١٠٥	كلايش
٨ ٢٦ ١١٢	دخلة العرضى	٨ ٢٦ ١١٢	كوم امبوس
٢٢ ٢٥ ١١٩	سلكا	٢٢ ٢٥ ١١٩	لنصر
٩ ٦ ١٢٦	سمه	٩ ٦ ١٢٦	ميت بره
٦ ٢١ ٢٧	سنار	٦ ٢١ ٢٧	مجدراس
٢٤ ١٤ ٤٦	سواكن	٢٠ ٤٣ ١١٩	مدينة ابو
٥١ ٤٣ ٥١	شندى	١٧ ٢٧ ١٢٩	مدينة الفيوم
٢٦ ١٤ ٢٦	كورنى	٥١ ٥٤ ١٠٩	مدينة القصر
٢٦ ١٤ ٢٦	كوركب	٥٨ ٢٢ ١٢٤	مصر القاهرة
٢٤ ١٧ ٢٥	كيجو	٥١ ٢٣ ١٢٤	منفلوط
٢٢ ١٥ ٨٣	محمد على	١٢ ٥ ١٢١	منشبة النبد
٢٦ ٤٠ ١٢٥	نابا	٢٦ ٤٠ ١٢٥	منية ابن خصيم
٤٧ ٢٩ ١٢٤	واذى الحمد	٤٧ ٢٩ ١٢٤	نادو
٤٥ ٥٥ ٢٥	هنت	٤٥ ٥٥ ١٢٧	هو
	بارا		

(افريقية)

(بلاد الدارفور والشكرو والنيل)
 (بلاد الزنجبار وموزمبيق وجزائير مدجسكرو كومور)
 (الاقصى والجيشة والصوماليا)
 وبلاد الشمال ورأس عشم الخير وعينه الجنوبية)

أسماء البلدان		سمت القبلة من الشمال نحو		أسماء البلدان		سمت القبلة من الشمال نحو	
الدارفور	قبه	٨	٥٤	٥٥	جوبا	٥٥	٢
	هيمر	٢٤	٥٧	٥٧	جيو	٢٠	٥٢
	بورفو	٥٥	٢٣	٩٧	زنجبار	٩	٢
	ساكانو	٤٤	٤٩	٧٠	كيلورا	٢٧	٢٨
الشكرو	جوز				لامو	٠٠	٢٨
	كانو				مومبارا	٢٨	١٤
	كوكا	٥١	٥٠	٦٧	ميتندا	٥	٨
	باكويا				موزمبيق	١٧	٥٢
النيل الاقصى	ناووري	٥٣	٤٣	٧٠	كيلمان	٠٠	٠٠
	بحر الغزال				سوقالا	٠٠	٠٠
	بور	١٨	٣٣	٢٧	انها ميان	٠٠	٠٠
	توقيقه	٢٠	٤٦	٣٢	تماناف	٣١	١٠
الجيشة	جوندو كورو				فوليو انت	٠٠	٠٠
	راچاف	٥١	٣٠	٢٥	فميريف	٢٣	٤٧
	سوبات				ماجونجا	٠٠	٠٠
	شيبا	٣٥	٧	٣١	سانت ماري	٤٦	١٠
الصوماليا	فانشودا	٢٧	١٠	٣٢	انجوان بلده	٠٠	٠٠
	بونجا	١٨	٢٨	١٤	كومور	٠٠	٠٠
	اكسوم				ماونتا	٤٢	١٦
	جوندار	٣٢	١٥	٥٢	موهيلي	٠٠	٠٠
الدارفور	ساكا				سان لوسي	٠٠	٠٠
	عدوا	٩	٢٤	١٠	نتال مينه	٣	٥١
	مصوع	٣٣	٤٨	٦	الجوا جون	٠٠	٠٠
	أوبول				سيمونس قون	٠٠	٠٠
الدارفور	برافا				عشم الخير مينه	٢٠	٤٢
	بربرا	٣٨	٢٤	٢٢	انجرا يكوانا	٠٠	٠٠
	تادجورا	٢٧	١٢	١٤	بفويلا جون	٠٠	٠٠
	زبلع	٧	١	١٧	رأس لوييز	٠٠	٠٠
الدارفور	ماجادوكسا				كانند	٠٠	٠٠
	مات				لوانجو	٠٠	٠٠
	موركا بلده	٤٣	١٩	١٢	لوانا	٩	٥٩

(أفريقية)

(بلاد طرابلس الغرب وتونس وبلاد الجزائر) (بلاد الجزائر ومراكش والصحرى وبلاد السودان الغربي)

سمت القبلة من الشمال نحو الشرق	أسماء البلدان	سمت القبلة من الشمال نحو الشرق	أسماء البلدان
٠ ٠ ٠	أرزو ...	١١٠ ٥١ ٢٨	بر صبا ...
١٠١ ٠١ ٢٤	اوران ...	١١٥ ٤٦ ٥٩	بن غازى ..
١٠٠ ٣١ ١٢	سیدی آبی البان	٩٣ ٣١ ٤	جازون ..
٩٩ ٥٤ ٥٥	عين الترك	١٤١ ١٥ ٥٨	درنه
٠ ٠ ٠	مسکارا ..	٠ ٠ ٠	رأس آت ..
١٠٠ ٣٢ ٢٤	مرسا الكبير	١٠٧ ٣٣ ٥٠	ز وولوا ..
٠ ٠ ٠	موستافاخم	٠ ٠ ٠	سلطان بلده
١٠١ ٢٣ ٥٨	آزامور ..	١٠٩ ٥٤ ٧	سوكما ..
٩٢ ٢٠ ٥٨	تتوان ...	٠ ٠ ٠	سیدی الدلسی
٩٦ ٥٦ ٥٢	رانات ...	٢٠٨ ٢٨ ٤	طرابلس ..
٠ ٠ ٠	سالى ...	٩٥ ٣ ٢	مرزوق ..
٩٣ ٢١ ٣١	سوتا ...	١٠٩ ٥٤ ٥٥	عاسرانا ..
٠ ٠ ٠	صوفيه ..	١١٢ ٤٠ ٤٧	بیزرت ...
٩١ ١١ ٩	طنجة ...	٠ ٠ ٠	تبركا ...
٩٦ ٥١ ٣٧	عرايش ..	٠ ٠ ٠	جابس ...
٠ ٠ ٠	فاس ...	١١١ ٥٥ ٣٣	جمامه ..
٩٥ ٢٢ ٥	مراكش ..	٠ ٠ ٠	زرزيس ..
٩١ ١٨ ٢٤	منصوريه ..	١٠٩ ١٩ ٥٥	سفاكس ..
٩٣ ٤٤ ٥٦	مليلة ...	١٠٨ ٣ ٩	سیدی بکری
٩٨ ٢٠ ٨	مقدور ..	٠ ٠ ٠	سیدی چادو
٩٠ ٣ ٢٦	أرجين ..	١١٢ ٦ ٣٧	تونس ...
٧٨ ٢ ٢٥	بارباس ..	١١٠ ١٢ ٦	قبروان ..
٠ ٠ ٠	أورو ...	٠ ٠ ٠	کستين ..
٠ ٠ ٠	بورتندیک	١٠٣ ٤٤ ٧	أوسعدا ..
٧٦ ٣١ ٤٥	شال	١٠٥ ١ ٢٤	الجزائر ..
٠ ٠ ٠	لاميدوز ..	٠ ٠ ٠	بننا
٠ ٠ ٠	ميرك ..	٠ ٠ ٠	بليدا ...
٧٦ ٢٤ ٨	تومبوكتو	٠ ٠ ٠	بسکارا ..
٧٤ ٢٣ ١٣	کارا	١٠٩ ٢٩ ٥٦	بون
٧٥ ٩ ٥٦	کاسينا ...	١٠٧ ٤٣ ٣٢	قطنطين
٧٤ ٥٣ ٤٩	جلم	١٠٧ ٢٧ ٥٥	مهدیه ..

الجزائر

تونس

الجزائر

الجزائر

الجزائر

الجزائر

السودان الغربي

(أفريقية) (آسيا الصغرى) (تركيبه)

(جزاير الروم وكونتيا أي الخالدات والرأس الأخضر)
وبلاد سنغيبيا وغينه الشمالية أي العليا

(بلاد الاناضول والروم)
(ترابزان)

أسماء البلدان	سمت القبيلة من الشمال نحو الشرق	أسماء البلدان	سمت القبيلة من الشمال نحو الشرق
مديرا ...	٨٧ ٢٢ ٥٥	ادرمينا ..	١٤٣ ٣٧ ١٠
بالمنا	ازمير ...	١٤٢ ٣٨ ٥٢
تيريف ..	٨٥ ٢١ ٤٨	اسميت ..	١٥٢ ١٧ ٣١
جزيرة الحديد	٨٣ ٨ ٢٣	اق حصار ..	١٤٥ ٨ ٢٨
كزيالكبرى	الادبيام
رافا	اماسيره
بونا فستا	النجورا ..	١٥٩ ٣٨ ٢٧
سنتيا جو	بروس ...	١٤٩ ١٠ ٢٣
آوار كوك	٧٤ ٢٨ ٤٨	تيرولي
بانورست ..	٧٣ ٣ ١	دردنل ..	١٤٣ ١ ٢٧
باكل ...	٧٤ ١٥ ٢٨	سكالوفا ..	١٤٠ ٨ ٢٦
بربري ..	٧٤ ٤٥ ٢٥	سكودار ..	١٥٠ ٣٥ ٢٠
بوابو كاني	سمسون ..	١٦٩ ٢٤ ٢٨
تيمو بلده ..	٧٠ ١٢ ٧	سبناب ..	١٦٦ ٤٩ ٢٧
جوري ..	٧٣ ٤٩ ٢٥	جبلان
سانا ليز ..	٧٤ ٤٩ ٥٢	فونا	١٧٣ ١٤ ١٦
سوجازي ..	٧٠ ٢٢ ٥٥	قسطاموني ..	١٦٢ ١٨ ٢٨
سيمي بلده	كانلو بورون
سيرالون ..	٦٩ ٢٨ ١١	كوناهيا ..	١٤٩ ٥٧ ٥٢
انامباو ..	٦٤ ٥٦ ٥٥	كيدروس ..	١٦٠ ١٧ ٢٤
باسا الكبير	٦٧ ٤ ٧	موندانيا
نسام	ميلين
بوروسجورو	هيرا كلي ..	١٤٨ ١٦ ٢٧
بورو الكبير	٥٨ ١١ ٢٧	بتي بولي
بورو الصغير	اماضيا ..	١٦٨ ٢٨ ١٣
سيكونديه ..	٦٤ ٤ ١٤	اكش قلعه
سيتروس	ترابزان ..	١٧٨ ٤٠ ٤٠
كيتا	توقات
مونروفا ..	٦٧ ٢٩ ٢٨	سيواس ..	١٦٩ ٤٩ ٢٥
		فريسون ..	١٧٤ ٤٩ ٣٢

جزاير الروم وكونتيا أي الرأس الأخضر

سنغيبيا

غينه الشمالية أي العليا

الاناضول والروم

ترابزان

(آسيا الصغرى) (تركى—هـ)

(بلاد القزمان وجزائر بحر الروم أى)
(بلاد الارمن والكرديستان والجزيرة)
والعراق العربى)

أسماء البلدان		سمت القبلة من الشمال نحو الشرق	أسماء البلدان	سمت القبلة من الشمال نحو الغرب
بلاد القزمان	اداليه ...	١٦٢ ٤٦ ٢	أرارات أو الجودى	١٦٨ ٥ ٤٣
	اذنه ...	١٦٢ ٤٦ ٢٦	أرض روم	١٧٦ ٥٢ ٢٦
	اناموزى .	١٥٣ ٥٥ ٢٤	أركاوا
	انتوشنا .	١٥٤ ٢١ ١٢	أستاباد
	اناقس ...	١٦٤ ٢٦ ٥	أستامار
	بانارا ...	١٤٤ ١٨ ٢٤	الكالترقة
	بودروم ..	١٤٠ ٥٢ ٦	بايزيد ...	» ١٦٧ ٢٧ ٩
	طرسوس .	١٦١ ١٥ ٧	باطوم ...	» ١٧٥ ٤٦ ٥٢
	تكرروا .	١٤٨ ١١ ١٥	نوشخانه
	سلاتنى ..	١٥٢ ٤٨ ٥٧	خويا
جزيرة القزمان	قره داش خان	. . .	دماقند
	قره دران .	١٥٢ ٢٤ ٥٧	قارص ..	» ١٧١ ٤٨ ١٧
	قوتيا ...	١٥٧ ٨ ١٧	ما كريا ..	» ١٧٦ ٢٢ ١٦
	كسند ...	١٤٠ ٥٠ ٢٢	لاكروس
	قيصريه .	١٦٤ ٥٤ ٢٥	وان	» ١٧٠ ٤٥ ٢٩
	مرسينا ..	١٦٠ ٤٧ ٥٦	البلك ...	» ١٦٤ ٢٣ ٢٨
	ايسازا ..	١٢٩ ٢٩ ٢٩	اماديه ...	» ١٧٢ ٤١ ٢٦
	داغوس ..	١٢٩ ٢٤ ٢٩	الموصل ..	» ١٦٩ ٢١ ٤٠
	تيتيدوس .	١٤٠ ٧ ٥٦	تبليس ..	» ١٧١ ٥٩ ٢٠
	رودس ..	١٤٠ ٥٦ ٢٥	كر كوك ..	» ١٦٤ ٢٨ ٢٠
جزيرة بحر الروم والارخبيل	ساموس .	١٤١ ١١ ١	بالود ...	الشرق ١٧٧ ٦ ٥٧
	شتاماليا	جزيره ..	الغرب ١٧٢ ٢٦ ٢٧
	صافز ...	١٤٠ ١٩ ٢١	خربوط ..	الشرق ١٧٤ ٢٦ ٩
	كار ياتروس	١٢٨ ٤ ..	دار بكر ..	» ١٧٨ ٥٠ ٢١
	كوس	ركا	» ١٧٤ ٤٥ ٤٤
	ليسبوس	عنتاب ...	» ١٧٠ ٤٩ ٢١
	نيكاريا	ماردين ..	الغرب ١٧٨ ٥١ ٧
	سرينا ...	١٥٤ ٢٧ ١٥	البصره ..	» ١٤١ ٥٠ ٢٢
	قاماجوست	١٥٦ ٢٦ ٢٤	الحله ...	» ١٦١ ٢٦ ٢٧
	لنقا	١٥٤ ٥٢ ٥٩	بغداد ...	» ١٦١ ٥٠ ٤٢
جزيرة قبرص	نيقوصيا .	١٥٤ ٤٥ ٢٩	عانه	» ١٧٤ ٤٦ ١٢

(آسيا)			(تركيه)			(آسيا)		
(بلاد الشام والعرب)			(بلاد الحجاز)			(بلاد اليمن وحضرموت ومسقط وبلاد الحجيم والافغان وبلوخستان)		
أسماء البلدان			سمت القبلة من الشمال نحو			أسماء البلدان		
سمت القبلة من الشمال نحو الغرب			سمت القبلة من الشمال نحو			سمت القبلة من الشمال نحو الغرب		
٥	١٧	١٦٥	الشرق	٥٨	١٧	٥٤	١٤	٢٠
اسكندرونه	٤٢	١٦٦	»	٢	٤٢	٢٠	٢٠	٢٠
انطاكية	٢١	١٥٥	»	١٠	٢١	٢٤	١٥	١٠
القدس الشريف	٤٧	١٦٤	»	٢٨	٤٧	٤٨	٣٠	٢٩
بعلبك	٤	١٥٩	»	٤٧	٤	٢٦	١٨	١٥
بغروت	٤٥	١٦٦	»	٢٦	٤٥	٢٢	٦	٢١
تورنوزا	٥٩	١٦٨	»	١٧	٥٩	٣	٥٠	١٨
حلب	٤	١٦٧	»	١٩	٤	١٢	٢٣	١٨
حمص	٤	١٦٢	»	٥٠	٤	١٤	٤٩	٥٠
دمشق	١٣	١٥٨	»	٢	١٣	٠	٢٢	٥٧
صور	٥١	١٥٩	»	٥	٥١	٤٤	١٤	٤٩
صيدا	٢٣	١٦٢	»	٨	٢٣	٠	٠	٠
طرابلس	٢٠	١٥٢	»	١	٢٠	٤٨	٤٥	٩٧
عسقلان	٣٩	١٥٦	»	٥٤	٣٩	٥٠	٢٧	٩٢
عكا	٥١	١٥٢	»	٥٢	٥١	٠	٠	٠
غزة	٢٦	١٦٣	»	١٣	٢٦	٢٩	٥٥	١٢٥
لطاقيا	٤٧	١٥٣	»	٤٥	٤٧	٠	٠	٠
بافا	٢٥	١٢٤	»	١٦	٢٥	٣٠	٢٦	١٣٤
المدينة المنورة	٥٢	١٤٣	»	٥١	٥٢	٠	٠	٠
جارد	٢٧	٨٩	»	٢٢	٢٧	٢٣	٢	١٢٤
جده	٣٠	١٤٤	»	٤٨	٣٠	٠	٠	٠
زابغ	١٤	١٦	الغرب	٢٣	١٤	٢٤	٥٩	١٤٩
زبير	١٩	١٨	»	٨	١٩	٠	٠	٠
صغير	١٦	١٣	»	٢٠	١٦	٢٦	٢٠	١٤٧
فونقله	٠	٠	»	٠	٠	٠	٠	٠
مكة المشرقة	٢٤	٢٠	»	٥٢	٢٤	٢٩	١٣	١١٥
هالي	٢٦	١٤٥	الشرق	٤٦	٢٦	٠	٠	٠
بنبع	٢٧	١٥٤	الغرب	١	٢٧	٢٦	٥٩	١٠٨
الحرين	٩	١٣٦	»	٢٦	٩	٢٧	٢٥	٩٤
القويط	٢٤	١٥١	»	١٥	٢٤	٠	٠	٠
القطيف	٤٠	١٢٢	»	٩	٤٠	٨	٢٨	٩٣
درعيه								

الشرق

الغرب (بلاد الحجاز ونجد والحساء)

(آسيا)

(بلاد الهندستان الانجليزية وجزائر ملديق وسيلان) (بلاد الهند الصيني ونيث وبلاد الصين واليابونيا)

سمت القبلة من الشمال نحو الغرب	أسماء البلدان	سمت القبلة من الشمال نحو الغرب	أسماء البلدان
٥	افا.....	٥	اجداباد
٧٩ ٤٠ ٤٦	بنج كوك	٨٦ ٣٤ ٣٥	اسلام آباد
٧٣ ٣ ٣٠	بامو.....	٨٠ ٤٤ ١٥	الله آباد
٠٠ ٠٠ ٠٠	برسام...	٧١ ٥٩ ٤٤	باريلور
٠٠ ٠٠ ٠٠	سالخور...	٠٠ ٠٠ ٠٠	بلور...
٦٧ ٢٧ ٢٣	سيام...	٨٦ ٢٩ ٤٣	بناريس...
٠٠ ٠٠ ٠٠	سجونه...	٧٩ ٢٧ ٢٢	بومباي
٧١ ١٠ ٢٣	سنيخاوير	٧٠ ٣٠ ٣٧	نونديشري
٦٦ ٤٧ ٨	ملسكا...	٦٥ ٢٩ ٢٧	رواندروم
٦٦ ٥٨ ٥٣	نامدبنه...	٠٠ ٠٠ ٠٠	شندرناجور
٠٠ ٠٠ ٠٠	هانوه...	٧٩ ٦ ٥	چانجام
٠٠ ٠٠ ٠٠	هويه...	٧٧ ٤ ٣٥	چولكوند
٧٣ ٥١ ٢٤	جورطب...	٠٠ ٠٠ ٠٠	جوا...
٠٠ ٠٠ ٠٠	شجارت...	٧٧ ٠٠ ٥٩	حيدرآباد
٨٨ ٣٢ ٥٩	لدانك...	٠٠ ٠٠ ٠٠	حيدرغور
٠٠ ٠٠ ٠٠	لاسا...	٩٣ ٢٣ ٥٤	دلهي
٠٠ ٠٠ ٠٠	بيكان...	٠٠ ٠٠ ٠٠	ديو...
٨١ ١٦ ٥٧	بكهوه...	٧١ ١٥ ٥٤	ساندرا...
٠٠ ٠٠ ٠٠	تشيغو...	٠٠ ٠٠ ٠٠	سورات
٠٠ ٠٠ ٠٠	شيخ هاي	٨١ ٤٩ ١٣	كالكونا...
٧٥ ٢٤ ٣٠	كشون...	٠٠ ٠٠ ٠٠	كاليكوت
٧٥ ٣٠ ٣٣	نانكين...	١٠٢ ٢٥ ٧	كشمير...
٠٠ ٠٠ ٠٠	ننجو...	٠٠ ٠٠ ٠٠	كوشين...
٠٠ ٠٠ ٠٠	اوراكا...	٩٤ ٤٧ ٤٠	لاهور...
٠٠ ٠٠ ٠٠	سيرا ساكي	٦٧ ٤٦ ٥٥	مادورا...
٠٠ ٠٠ ٠٠	سمودا...	٠٠ ٠٠ ٠٠	ماسوليا نام
٠٠ ٠٠ ٠٠	كاجوشما	٧١ ٥٤ ٤٢	مدراس
٧١ ٥٢ ١٦	ناجا ساكي	٠٠ ٠٠ ٠٠	منجاور...
٠٠ ٠٠ ٠٠	نجانا...	٧٠ ١٦ ٣٤	ميسور...
٠٠ ٠٠ ٠٠	ها كودادي	٥٨ ٥٠ ١٢	ملدبنه...
٠٠ ٠٠ ٠٠	يوكوهاما	٦٤ ٥٢ ٤٧	كولومبو

الهندستان الانجليزية وجزائر ملديق وسيلان

الهند

(آسيا)		(روسيا)		(أوقيانوسيه)		(ماليزيا وأستراليا)	
(بلادسبيريا والتركستان والداغستان والارمن والجرج والابازيه)		(جزائر سيليب و فيليبين وسومترا وبورنيو وجاوا وجزائر بحر السوند ومولوك وأستراليا)					
أسماء البلدان	سمت القبلة من الشمال	سمت القبلة من الشمال	سمت القبلة من الشمال	أسماء البلدان	سمت القبلة من الشمال	سمت القبلة من الشمال	سمت القبلة من الشمال
اركونسك	١٧ ٤٣ ٩٦	الغرب	١٧ ٤٣ ٩٦	جورونتلو	٤٢ ٢٥ ٦٨	الشمال نحو الغرب	٤٢ ٢٥ ٦٨
استنج				سبحير
أوخوتسك				سمبوراجين	٥١ ١٩ ٦٩		٥١ ١٩ ٦٩
أومسك				سمر
اياكوتسك				منبل	٢٥ ٥٩ ٧٠		٢٥ ٥٩ ٧٠
بيريزو				أشم	١٢ ٠٠ ٦٨		١٢ ٠٠ ٦٨
توفولسك	١٣ ٨ ١٢٩	»	١٣ ٨ ١٢٩	سيوجا	٤ ٨ ٦٦		٤ ٨ ٦٦
تومسك				بادنج	١٢ ٨ ٦٥		١٢ ٨ ٦٥
كوليسك				بالمنج	٥٣ ١٧ ٦٥		٥٣ ١٧ ٦٥
ميدوي				تسكوانج	٢٦ ٢٢ ٦٤		٢٦ ٢٢ ٦٤
امول	٥٣ ٥٤ ١٤٣	»	٥٣ ٥٤ ١٤٣	موتوك	٤٠ ٤٣ ٦٥		٤٠ ٤٣ ٦٥
اندراب				بغيمارين	١٤ ١ ٦٧		١٤ ١ ٦٧
القرية	٢٩ ٢٣ ١٤٧	»	٢٩ ٢٣ ١٤٧	بورنيو بلد	٤ ٣ ٦٩		٤ ٣ ٦٩
بخارا	٣٥ ١٠ ١٤٠	»	٣٥ ١٠ ١٤٠	تونيانالك	٢٨ ٩ ٦٧		٢٨ ٩ ٦٧
بلجاش				اندجر	٤٠ ٢٩ ٦٤		٤٠ ٢٩ ٦٤
سمرقند	٢٥ ٢ ١١٨	»	٢٥ ٢ ١١٨	بتافيا	٣٥ ٤٢ ٦٤		٣٥ ٤٢ ٦٤
باكو	١٧ ٥٠ ١٥٢	»	١٧ ٥٠ ١٥٢	سمرانج	٢١ ٤١ ٦٥		٢١ ٤١ ٦٥
در بند	٢٥ ٥٦ ١٦٢	»	٢٥ ٥٦ ١٦٢	سورابايا	٤٣ ٤٩ ٦٥		٤٣ ٤٩ ٦٥
ارپوان	٤٤ ٢٨ ١٦٦	»	٤٤ ٢٨ ١٦٦	سري بون	٤٠ ٥٨ ٦٤		٤٠ ٥٨ ٦٤
آباداتره				أومبنا
جورمري	٥٤ ٠٠ ١٧٠	»	٥٤ ٠٠ ١٧٠	بمور	٢٩ ٤ ٦٨		٢٩ ٤ ٦٨
ناخشيوان				لامبولك
تفليس	٢٢ ٤٩ ١٦٧	»	٢٢ ٤٩ ١٦٧	مدورا	٥ ٧ ٦٦		٥ ٧ ٦٦
جانبجا				بورو	٥ ١٩ ٦٨		٥ ١٩ ٦٨
جورجي				جبلولو
آناكيا	١٣ ٤٠ ١٧٦	»	١٣ ٤٠ ١٧٦	سرام	٤٨ ٢٦ ٦٨		٤٨ ٢٦ ٦٨
آنايا	٢٦ ٤ ١٧٣	الشرق	٢٦ ٤ ١٧٣	ادلاند
رودوت قلعه				استيكتون
جالاتيك	١٥ ٤٩ ١٧٤	»	١٥ ٤٩ ١٧٤	سيدني
كودوس				مابورن
واردان	٢٤ ٣ ١٧٧	»	٢٤ ٣ ١٧٧	هوارب تون

(أوروبا)		(روسيا)		(أوروبا)		(تركيا)	
بلاد المسكوف والجرکس والفراق		بلاد الروميلي وجزائر الارخبيل		والقريم وبسارايه		وجزيرة جريد	
أسماء البلدان		سمت القبلة من الشمال نحو		أسماء البلدان		سمت القبلة من الشمال نحو الشرق	
البحر الأسود	أركنجل ..	° ٨ ٣٦ ١٧٩	الغرب	أدرنه	° ٢٣ ١٤ ١٤٦		
	أستراخان ..	° ١١ ٤ ١٦٣	»	اسلامبول ..	° ٣٩ ٣٦ ١٥٠		
	بينيسبورج ..	° ٢١ ١٤ ١٦٥	الشرق	افوس ...	° ١١ ٥ ١٢٧		
	تولكوووا ..			برستينا ...	° ١٠ ٣٦ ١٢٨		
	دوريات ..			برنگويا ..	° ٢٥ ١٢ ١٤٠		
	ريويل ...			بورجاس ..	° ٤٢ ١ ١٤٩		
	فازان ...	° ٥ ٢٩ ١٦٥	الغرب	ترايا ...	° ١٦ ٥٦ ١٥٠		
	كولا			ترسانه ...	° ١٩ ٢٤ ١٤٩		
	كيو			تريكري ..	° ٤ ٩ ١٣٥		
	موسكو ..	° ١٨ ٣٤ ١٧٥	الشرق	جالبولي ..	° ٥ ٢٥ ١٤٤		
البحر الخمرکس	ينجنی ...	° ٤٠ ٥٣ ١٧٣	الغرب	جوتجا ...	° ٠ ٠ ٠		
	نوجورد ..			ديديا جا ..	° ٥٧ ٣٦ ١٤٣		
	وارسوفی ..	° ١٦ ٥٥ ١٤٦	الشرق	ديوتيقه ..	° ٠ ٠ ٠		
	ويلنا			دودوستو ..	° ٠ ٠ ٠		
	هلففورس ..			زيتون ...	° ٤٨ ٢ ١٣٠		
	سناویر پول ..	° ٤٦ ٥٤ ١٧٥	الغرب	سلانك ..	° ٥٨ ٢٤ ١٢٧		
	كوبان ..			سيفري ..	° ٠ ٠ ٠		
	كرليان ..			فيليه ...	° ٠ ٠ ٠		
	موزدوق ..	° ٤٢ ١٣ ١٦٩	»	قوله	° ٥٠ ٣٨ ١٤٠		
	أزوف ...			كالينينك ..	° ٠ ٠ ٠		
الفراق	تاجارول ..	° ٥٥ ١١ ١٧٧	الشرق	كيليموس ..	° ٠ ٠ ٠		
	توقيرجرکس ..			ليمجادا ..	° ٥٣ ٠ ١٢٩		
	اکرمان ..			واسيگوس ..	° ٠ ٠ ٠		
	أوبانوربا ..	° ٥ ٢٤ ١٦٤	»	امبروس ..	° ٠ ٠ ٠		
	سيداستبول ..			طاسوس ..	° ٢٢ ٥٦ ١٤٠		
	سمفيربول ..			ساموستراكي ..	° ٠ ٠ ٠		
	بنی قلعه ..	° ١٨ ٤٨ ١٧١	»	سنزاي ...	° ٤٧ ٤٣ ١٣٩		
	اسماعيل ..	° ٥٤ ٤٨ ١٥٤	»	ليفنوس ..	° ٠ ٠ ٠		
	أوديسا ..	° ١٥ ٣٧ ١٥٩	»	هرمه ...	° ٣٠ ٢١ ١٤٧		
	بندري ..			كشديه ...	° ٨ ٤١ ١٢٢		
بسارايه	تيكولاييف ..	° ١٠ ٢٨ ١٦٢	»	خابيا	° ٥٠ ١٥ ١٣٠		

(أوروبا) (تركيه)			(أوروبا) (أوستريا) (إيطاليا)		
(بلاد البلقان والارنوط والبوشناق وبلاد الجبل الاسود واليونان والرومانيا)			(بلاد الصرب واستريا والمجر وبلاد إيطاليا وجزائر سردينيا وسيليا وملطه)		
أسماء البلدان			سمت القبلة من الشمال نحو الشرق		
أسماء البلدان			سمت القبلة من الشمال نحو الشرق		
تولشا ...	١٩	٤١	١٥٤	٢٠	١٢٨
روسحق ..	٣١	٣٠	١٤٧	.	.
سيلستره .	٦	١٠	١٥١	.	.
كوسنجه .	٥٥	٥٩	١٥٢	.	.
وارنا	٢٦	٥٢	١٥٠	٣٠	١٢٩
و دين ..	٤٩	٥٢	١٤١	٤٣	١٣٥
أولونا ...	٥٦	٥٧	١٣٠	.	.
يارجا ...	٨	٢٧	١٣٠	١٥	١٢٩
بريقزا
جانبنا ...	٣٨	٩	١٢٣	.	.
خومنيا	٥٥	١٣٥
دورازو	٣٧	١٢٩
نقوره ..	٩	٢٠	١٣٤	.	.
والونا ...	٤٥	٨	١٢٩	.	.
فوجوزا
بانيالو كا	٥٤	٢٧	١٢٣	٨	١٢٢
بوسنه سراي	٣٤	٤١	١٣٥	.	.
بيها كز	٥٤	١٢٠
دوسيتزا	٢١	١٢١
توفي	٥٦	٥١	١٢٩	٣٩	١٢٢
اتق قاري ..	٤٩	٤٢	١٢٢	٣٩	١٢٠
دولميسو
أبننا	٣٢	٥١	١٣٥	٥٠	١٢٢
بيرا	٢٧	١٢٣
زانت
كورانت ..	٢٤	٤٥	١٢٢	٥٨	١٢٧
شيدرا
براملا
فوكارست	٥٠	٢٦	١٢٨	.	.
جاسي ...	٥٤	١٦	١٢٩	١٢	١٢١
جالاتز ...	٥	١٣	١٥٤	٢١	١١٥

(أوروبا) (أوروبا) (أوروبا)

(بروسيا وبادن وفرنبرج وبيرن وبلاد ساكس
وهس وساسونج وهنوفر ومكلامبورج)
(بلاد الهولند والدانمارك وبلاد سويج
ونرويج)

سمت القبلة من الشمال نحو الشرق	أسماء البلدان	سمت القبلة من الشمال نحو الشرق	أسماء البلدان
٥ ١ ٥٩	استردام	٥ ٠ ٠	أكس لاشاير
١٢٥ ٣ ١٤	أوترخت	١٢٦ ٢ ٢٢	برلين
١٢٤ ٦ ٤٢	روتردام	٠ ٠ ٠	بريسلو
٠ ٠ ٠	زوتفن	١٣٥ ٢٩ ٣	بوتسدام
١٢٤ ٢١ ٧	لايدن	١٤٣ ٥٢ ٢٧	بون
١٢٤ ٤ ٥	هاج	١٤٣ ٤٨ ١٦	دوسلدورف
٠ ٠ ٠	هارلم	٠ ٠ ٠	ستتن
١٣٤ ٥٩ ٥	آرهوس	١٤٣ ٤٩ ٥٠	كوان
٠ ٠ ٠	آلبورج	١٣٨ ٣٢ ٤٨	كوليسبرج
٠ ٠ ٠	بوجينس	٠ ٠ ٠	مجدبور
٠ ٠ ٠	جريندا	٠ ٠ ٠	أولم
٠ ٠ ٠	راندرد	١٢٦ ٤٣ ٢٦	ستوتجار
٠ ٠ ٠	ريبين	٠ ٠ ٠	فرايبورج
١٣٧ ٤٠ ٠٠	كوبينهاج	٠ ٠ ٠	كارلسروه
٠ ٠ ٠	هلسينجور	١٢٦ ٢٣ ٤٠	منهايم
٠ ٠ ٠	وارد	١٢٩ ١٣ ٢٥	موتشن
١٤٧ ٢٢ ١٠	أوبسالا	٠ ٠ ٠	نورمبرج
٠ ٠ ٠	أوميا	٠ ٠ ٠	جوتا
٠ ٠ ٠	بيلو	١٣٥ ٨ ٤٤	درسدن
٠ ٠ ٠	جيفل	٠ ٠ ٠	فرانكفورت
٠ ٠ ٠	جوتنبورج	٠ ٠ ٠	كسل
١٤٧ ٢٨ ٥	ستوكهولم	١٣٣ ٣٤ ٢٦	لايبزيج
٠ ٠ ٠	كلمار	٠ ٠ ٠	ماربورج
٠ ٠ ٠	لوند	٠ ٠ ٠	التونا
٠ ٠ ٠	احيرو	١٣٠ ٣٠ ٥٧	جوتنجن
٠ ٠ ٠	أرندال	٠ ٠ ٠	كيل
٠ ٠ ٠	أوسكاربرج	١٣١ ٣ ٢٠	هانوفر
٠ ٠ ٠	بيرجين	٠ ٠ ٠	برين
٠ ٠ ٠	دروبال	٠ ٠ ٠	شورن
١٣٨ ٢٦ ٠٠	كريستيانيا	٠ ٠ ٠	لوبك
١٥٩ ٤٥ ٤٨	هامبرغ	١٣٢ ٢٦ ١٩	هامبورج

أوروبا			أوروبا		
(بلاد فرنسا وبلاد إنجلترا)			(بلاد السويس وبلجيقة وفرنسا)		
سمت القبلة من الشمال نحو الشرق	أسماء البلدان		سمت القبلة من الشمال نحو الشرق	أسماء البلدان	
١١٤ ٤ ١٥	انجيه	...	١٤٣ ٢٤ ١٤	بال	...
١١٨ ٣٦ ١٠	باريس	برن	...
...	بايون	...	١٢٠ ٨ ٢٠	جنيف	...
١١١ ١٦ ٤٨	بورجو	زويج	...
١١٩ ٤١ ٢٦	تولوز	...	١٢٤ ٢٣ ٤١	زوريك	...
١١١ ٥٧ ٣٠	تولوز	...	١٢٣ ٢٣ ٥٥	سان جونهار	...
١٢٠ ٤٤ ٣٩	دونكيرك	فريبورج	...
...	روون	لوزان	...
...	شرفورج	...	١٢٣ ٤٣ ٧	لوسرن	...
١٢٠ ٩ ١٠	كاليه	لوجانو	...
١١٦ ٤٨ ٩	هافر	...	١٢٢ ٠٠ ٢٤	نوشاتل	...
...	اردن	ألست	...
١١٩ ١ ٤٥	أدامبورج	...	١٢٣ ٢١ ٢٨	انفيس	...
١١٧ ٢٩ ٤	أوكسفورد	أوستند	...
...	بريستول	بروج	...
...	بيلفاست	...	١٢٢ ٥٧ ٢٣	بروكسل	...
١١٦ ٤٥ ٢٨	بورنموث	...	١٢٢ ٢٣ ٥٣	جن	...
...	برنيزي	لوفن	...
١١٨ ٣٥ ١٩	برنيج	...	١٢٤ ٨ ٤٣	ليج	...
...	جيرزي	مونس	...
١١٧ ٤٦ ١٥	جلامبورج	نامور	...
١١٣ ٣٤ ٤٢	دولين	اكاكسيو	...
١١٩ ٤٣ ١٥	دوفر	...	١١٦ ٩ ٥٣	اگس	...
...	ستارفلند	...	١١٦ ١٢ ٢٢	تولون	...
...	سلوه	جرفول	...
١١٩ ١٠ ١٣	كامبريدج	رمسي	...
...	لانكاستر	...	١١٨ ٥ ٣٤	ليون	...
١١٨ ٣١ ١٤	لوندريه	...	١١٥ ٤٧ ١٥	هرسليبا	...
١١٦ ٥٩ ٥٥	ليوربول	...	١١٤ ٣١ ٥٥	مونبيليه	...
١١٧ ٥٣ ٢٣	مانشستر	نيس	...
١١٧ ٥٦ ٥٨	وياندسور	والس	...

(أمريكا الوسطى)			(أمريكا الجنوبية)		
بلادجوانغالا وهوندورا وسان سالوادور			(بلادجوه وريبات خط الاستواء وبرزيل وأوروغوي ونيكاراغوا وكولومبيا وفينيزيلا وجويانا)		
أسماء البلدان		سمت القبلة من الشمال نحو الشرق	أسماء البلدان		سمت القبلة من الشمال نحو الشرق
هوندورا	جوانغالا	٠ ٠ ٨	برزيل	جوهوياكيل	٠ ٠ ٢٧
سان سالوادور	بيلاز	٠ ٠ ٠	أوروغوي	ريو بامبا نوفو	٠ ٠ ٠
نيكاراغوا	كومباجورا	٤٤ ٤٦ ٢٥	باراجي	گورنسا	٠ ٠ ٠
	اكاجونلا	٠ ٠ ٠	أرجنتين	كيتو	٦٥ ٥٣ ٣٦
	أونبون	٥٦ ١٧ ٢٠	بوليوي	أولندا	٠ ٠ ٠
	ليبرتاد	٠ ٠ ٠	بورتوريكو	بورنيسورو	٠ ٠ ٠
	رياليجو	٠ ٠ ٠	نيوزيلاند	نيوزيلاند	٠ ٠ ٠
	ليون	٤٣ ٢٧ ٥٥	برازيل	ريو جانيرو	٨٥ ٢٠ ٥٦
	نيكاراغوا	٠ ٠ ٠	أوروغوي	لاجونيا	٠ ٠ ٠
	اشين وال	٠ ٠ ٠	باراجي	كولونيا	٠ ٠ ٠
	بوتايان	٠ ٠ ٠	أوروغوي	مالادونا	٠ ٠ ٠
	باناما	٦١ ٤٦ ٣٠	باراجي	مونتيفيديو	٠ ٠ ٠
	بوجوتا	٠ ٠ ٠	أوروغوي	اسونسيون	٧٣ ١٩ ٠٠
	بامبو	٠ ٠ ٠	باراجي	سيريتو	٠ ٠ ٠
	سافانيللا	٠ ٠ ٠	أوروغوي	هومايتا	٠ ٠ ٠
	كارتاجو	٦٤ ٢٥ ٤٦	أوروغوي	بارانا	٠ ٠ ٠
	كارتاجينا	٠ ٠ ٠	أوروغوي	بوينوس ايرس	٧٦ ٢٦ ١١
	هوندا	٠ ٠ ٠	أوروغوي	كوردوبا	٠ ٠ ٠
	بارساونا	٠ ٠ ٠	أوروغوي	كوريا تينيس	٠ ٠ ٠
	بوربون كابلو	٦٤ ٥٩ ١١	أوروغوي	أريكا	٠ ٠ ٠
	جوايرا	٠ ٠ ٠	أوروغوي	ايكيك	٠ ٠ ٠
	سان كارلوس	٠ ٠ ٠	أوروغوي	كوسكو	٠ ٠ ٠
	سموداد بوليوار	٠ ٠ ٠	أوروغوي	لما	٧١ ٥٩ ٢٣
	كالاكاس	٦٥ ١٤ ٥١	أوروغوي	باز (لا)	٠ ٠ ٠
	كالاويزو	٠ ٠ ٠	أوروغوي	بوتوزي	٠ ٠ ٠
	كومانا	٠ ٠ ٠	أوروغوي	سوكيساكا	٠ ٠ ٠
	باراماريبو	٠ ٠ ٠	أوروغوي	كوشابامبا	٠ ٠ ٠
	دعيراري	٠ ٠ ٠	أوروغوي	انثوفاجوستا	٠ ٠ ٠
	كابين	٦٨ ٢٣ ١٥	أوروغوي	سان أنطونيو	٠ ٠ ٠
			أوروغوي	سانتياجو	٠ ٠ ٠
			أوروغوي	كالديرا	٠ ٠ ٠

وهذا جدول آخر يشتمل على تقدير المسافات الواقعة على خطوط السكة
الحديدية بالنظر المصري نقلناه من الجدول الذي وضعته مصلحة السكة
المذكورة تقيماً للفائدة حتى يعلم المسافر ما بين يديه من المسافة التي يريد
قطعها هل هي مسافة قصيرة أو لا والمسافة في هذا الجدول معتبرة من كل
محطة إلى التي تليها ومقدرة بالكيلومتر الذي هو عبارة عن ألف متر

(انظره في الصحيفة الآتية وما بعدها)

(جدول تحديد المسافات التي تمتد عليها شريط السكة الحديدية بالقطر المصري)

الخط من مصر الى المنصورة (عن طريق بلبيس والرقازيق)			الخط من مصر الى حوض السويس (عن طريق بنها)			الخط من مصر الى اسكندرية		
المسافة من المحطات لبعضها	المسافة من		المسافة من المحطات لبعضها	المسافة من		المسافة من المحطات لبعضها	المسافة من	
	كيلومتر	متر		كيلومتر	متر		كيلومتر	متر
مصر ...	٠٠	٠٠	مصر ...	٠٠	٠٠	مصر ...	٠٠	٠٠
شبرا ...	٠٠	٠٠	شبرا ...	٠٠	٠٠	شبرا ...	٦	٤٢٧
قليوب ...	٠٠	٠٠	قليوب ...	٠٠	٠٠	قليوب ...	٧	٦٦٤
فوي ...	٧	٢٠٢	فوها ...	٠٠	٠٠	فوها ...	١١	٢٤٥
شبين القناطر	١٠	٠٥٨	طوخ ...	٠٠	٠٠	طوخ ...	٧	٥٤٤
مشتول ..	٨	٢٢٧	بنها ...	٠٠	٠٠	بنها ...	١٢	٤٧٢
اتشاص ..	٧	١٤١	شبلخة ..	٩	٢٧٤	قويسنا ...	١١	١٠٤
بلبيس ..	١١	١٠٤	مينت يزيد	٦	٧٥٩	بركة السبع	١١	٢٨٥
بوردين ...	٨	٨٥١	منيا القمح	١	٩٩٢	دفرة ...	١١	٤٦٦
الرقازيق ..	٩	٦١٦	الجديده ..	٤	٢٥١	طنطا ...	٦	٨١٩
ههيا ...	١٢	٩٧٥	الزنگلون	٦	٦٩٣	كفر الزيات	١٧	٨٢٣
أبو كبير ..	٩	٧٢٦	الرقازيق ..	٦	١٤	التوفيقيه	٦	٦٧٩
الزوها ...	٧	٢٨٢	أبو الاخضر	٧	٩٨٦	اتباى البارود	١١	١٢٤
كفر صقر ..	١	٤٠٨	أوجاد ..	١٠	٧٦٣	صفط الملوك	٨	٩٩٢
أبو الشوق	٥	٢٩١	الثل الكبير	١٠	٩٠٣	دنشال ..	٦	٢٢٧
برقين ...	٦	٦١٨	القصاصين	١٥	٠٠٩	دمهور ..	٩	٩٧٧
السنبلاوين	٧	٢٦٢	المحمه ...	٧	٥٤٢	أبو حصص	١٥	٧١١
القليبة ..	٩	١٢٣	نفيشه ...	٢٢	٢٨٩	دسونس ..	٦	٧٢٩
شوا ...	٤	٩٣٣	الاسماعيليه	٥	٥٣٢	محل القراز	٦	٤٧٧
المنصورة	٥	٥٢٨	فاند ...	٢٥	٦٤٨	كفر الدوار	٥	٣٥١
الخط من المصاحبة وفاقوس			جثيفه ...	١٩	٨٩٥	عزبة خورشيد	١٢	٢٣١
الى أبو كبير والمسافة من المحطات لبعضها			السويس ..	٣٦	٢٧	الملاحه ..	٤	٦٨٧
الصاحبة ..	٠٠	٠٠	الحوض ..	٥	٧٠٠	حجر النواتيه	٤	٥٨٧
أكاد ...	١٢	٢٧١				سبدى جابر	٢	١٣٠
فاقوس ..	٨	٤٤٩				الحضرة ..	٢	٥٧٢
الغابه ...	٧	٧٦٥				اسكندرية	٣	٠١٧
أبو كبير ..	٥	٢٧١				..	٠٠	٠٠

(جدول تحديد المسافات التي يمتد عليها شريط السكة الحديدية بالقطر المصري)

الخط من طنطا الى المنصورة ومعايط			الخط من دسوق الى طنطا			الخط من مصر (السبتية) الى ايتاي البارود		
المسافة من المحطات لبعضها		المسافة من طنطا	المسافة من المحطات لبعضها		المسافة من دسوق	المسافة من مصر (السبتية)		المسافة من ايتاي البارود
متر	كيلومتر		متر	كيلومتر		متر	كيلومتر	
طنطا	٠٠	٠٠	دسوق	٠٠	٠٠	مصر (السبتية)	٠٠	٠٠
محطة دسوق	١٣	٨٤٠	شباس	١١	٥٠٧	الرملة (بولاق)	٢	٣٠١
محطة الكبري	١٣	٢٣٧	قلين	٩	٠١٢	اميايه	٠٠	٥٦٠
الرايين	٤	٤٦٦	الشين	٧	٥٤٤	بشتيل	٣	٩٤٢
سمنود	٣	٠٧٨	قطود	٧	٦٦٤	المشاي	١٥	٨٨٨
مت عسان	٦	٤٨٦	الكنيسة	٧	١٨٧	وردان	٢٧	٤١٩
طنطا	١٠	٢٧٣	محطة دسوق	٩	٢٤٨	الخطاطبه	١٠	٨٨٣
المنصورة	١	٩٢٥	طنطا	١٣	٨٤٠	كفر داود	١١	٨٤٨
بطره	١٤	٥٢٤	الخط من المربعين الى قلين			الطيريه	١٨	٧٨٩
شربين	٩	٢٧٤	المربعين	٠٠	٠٠	واقده	٠٨	٣٠٨
رأس الخليج	١١	٢٨٥	كفر الشيخ	٨	٤٩٢	كوم جاده	٨	٤٤٩
كفر سليمان	١٣	٩٤٠	سخا	٣	٤١٤	ايتاي البارود	١٤	١٢٣
فرسكود	٣	٣٥٩	محطة مري	٤	٨٤٨	الخط من أبو كساه والفيوم الى		
كفر البطيخ	٩	٠٥٢	تشرت	٦	٢٥٦	الواسطي والمسافه من المحطات لبعضها		
دمياط	٦	٢٧٧	قلين	٤	٣٠٥	الخط من ايتاي البارود الى		
الخط من بيلا الى شربين			الخط من أشمون الى طنطا			الخط من الفيوم الى سنورس		
بيلا	٠٠	٠٠	أشمون	٠٠	٠٠	أبو كساه	٠٠	٠٠
كفره	٦	٢٥٠	حمادون	٤	٢٧٠	ايشواي	٣	٨٢٢
بافاس	٦	٥٢٨	رملة الاصيل	٤	٥٧٨	سنورس	٨	٥٢٠
بسنديله	٠	٧٥٨	كشوش	٥	٩٥٢	الفيوم	١١	٢٥٦
شربين	٩	٢١٣	منوف	٥	٨٠٠	العدوه	٧	٦٨٤
الخط من زقني الى طنطا			الحامول	٣	٧٤٠	سيلا	٥	٧١٤
زقني	٠٠	٠٠	شوان	٤	٣٦٠	الواسطي	٢٢	٨
السنطه	١٢	٢١١	شين الكوم	٥	٥٠٠	الخط من الفيوم الى سنورس		
الحجزه	٦	٨٧٤	البناون	٧	٩٨٦	الفيوم	٠٠	٠٠
القرشيه	٦	٦٠٦	تلا	٧	٦٢٤	يحمو	٧	١٦٧
محطة دسوق	٤	٦٠٧	طنطا	١٢	٥٩٣	سنورس	٤	٦٠١
طنطا	١٣	٨٤٠						

(جدول تحديد المسافات التي يمتد عليها شريط السكة الحديدية بالقطر المصري)

الخط من مصر الى نجع حمادى			الخط من مصر الى نجع حمادى			الخط من مصر الى نجع حمادى		
المسافة من المحطات لبعضها	المسافة من كيلومتر	متر	المسافة من المحطات لبعضها	المسافة من كيلومتر	متر	المسافة من المحطات لبعضها	المسافة من كيلومتر	متر
فرشوط ...	٩	٧٣٢	منسافدين ...	١١	٠٢٤	مصر ...	٠٠	٠٠
نجع حمادى	٨	٢٩٨	أبوقرقاص ...	٨	٩٥٢	امبابه ...	٢	٨٦١
الخط من اسكندريه الى الرمل			اتيليم ...	٦	٢٧٦	بلاق الكورور	٦	٩٥٠
وأبوقير ورشيد			الروضه ...	١٣	٠٥٦	الجيزه ...	٣	٥٢٠
اسكندريه	٠٠	٠٠	ملوى ...	٨	٠٤٧	الحوامديه	١٤	١٨٢
الرمل ...	٩	٩٩٧	دير مواس ...	١٠	٩٤٣	البدريين	٤	٦٦٧
المنده ...	٥	٤١٢	ديروط ...	١٠	٠٥٨	المرغونه	١٢	١٥٠
المنزه ...	٠٠	٨٦٥	نزالى جانب	١٣	٨٦٠	العياط	١٤	٤٨٣
الخرايه ...	٣	٥٦٠	بني قرقه ...	٨	٢٤٨	المنابه	٥	٧٣٣
المعسكر ...	١	٧٥٠	منفلوط ...	١١	٢٨٥	كفر عمار	٨	٢٦٨
أبوقير ...	١	٤٤٨	بني حسين	١٣	٠٩٦	الرقه	١٠	٣٢٠
المعديه ...	١٠	١١٧	اسيوط ...	١٥	٤٠٩	الواسطى	٨	٧١٠
ادكو ...	١٣	١٢٦	المطيحه	١٣	٢٢٥	بني حدير	٩	٥٩٦
القصري	١٠	٧٥٠	أوتيج ...	١٠	٣٣٩	اشمنت	٦	٢٥٦
رشيد ...	١٣	٨١٢	صفطا ...	١٠	٧٧٥	بوش	٧	٢٢٢
الخط من اسكندريه الى المنكس			طما ...	٨	٩٦٠	بني سويف	٨	٦٥٠
(من طريق الزمعه)			مشطا ...	٦	٥٦٥	طنسا	١١	٨٣٦
الباب الجديد	٠٠	٠٠	طهطا ...	١٠	٥٨٢	بيا	٩	٨٥٠
الحضره ...	٣	٠١٧	المراغه	١٣	١٧٩	الفشن	١٤	٠٨٢
الزمره ...	١	٦٤٦	شندويل	٩	٥٢٥	الفنت	٨	٩٧٢
خفيفه القبارى	٧	٦٥	سوهاج	٩	٠٥١	مغاغه	١١	٤٦٦
أوجنك ...	١	٨٩٦	المنشاه	١٥	٢١٣	آبالوقف	٧	٩٦٦
الضار ...	١	٧٦١	العصيرات	٩	٦٩٠	بني مزار	٩	٧٥٦
الشفافه	٠٠	٨٧٧	جرجا ...	٩	٨٩٨	مطاي	١٠	٢٥٩
المكس ...	٠٠	٥٦٧	برديس	٩	٠١١	قلوصنا	٨	٥٢٩
المينا الجديد	٠٠	٧٧٧	البلينا	٧	٣٠٣	سمالوط	٥	٥٣٢
المنازل	٠٠	٨٢٠	أفوشه	٨	٠٧٦	الحسا	١٠	٠٩٨
			أوطشت	٩	٠٨٢	المنيا	١٥	٨١٢

﴿ وهذا ﴾ آخر ما وفق الله لتحريره وفتح به في تصديره مختصا بتحقيق مسافة القصر ونقل القروع المتعلقة بصلاة المسافر قصر أوجها والجمع للعدو والترخص بفطر رمضان للمسافر وغيره من ذوى الاعتذار وبيان سمت القبلة وتحديد المسافات التي يمتد عليها بشرط السكة الحديدية بالفطر المصري

وانى وان نقلت بعض نصوص خول الرجال من أكابر العلماء لا استدلالهم على ما أردت الاستدلال عليه لم أعرض لما يظنه قاصر الفهم مثلى انه غير صواب أو أنه يرد عليه اعتراض فان هذا ليس من شأنى ولا من شأن من يزعمنى علما فان الفرق بينى وبين من نقلت أقوالهم كالصحيح الذى عينين وأين ترى من الثريا والسبل من السماء وبأى قدم أقف للمناقشة مع خول العلم ولم ألتفت منقال خردلة بما يعلمون

وانى وان فرط من الضرورة ما يشتم منه رائحة مخالفة لأحد منهم فاعلموا هو لتحقيق المقام فى ذاته على قدر فهمى القاصر بقطع النظر عن نسبه الى هؤلاء الأئمة الذين أفنوا حياتهم ووقفوا أعمارهم على العلم وخدمته وقد وهبهم الله من العلم والفهم ما لم ينله غيرهم والله الهادى لا أقوم طريقي وأرجو من يطلع على هفوة فكري أو كبوة قلبي أن يتسلى المعذرة فاني أول من يبلغ هذا الباب وشأن من كتب فى باب لم يسبق تدوينه أن تكون هفواته كثيرة وغلطاته عديدة والحمد لله على التمام والصلاة والسلام على من هو الانبياء ختام

وكتب المؤلف « حفظه الله » فى آخر نسخة ما نصه انى كتب ابتدأت تصنيف هذه الرسالة فى محروسة مصر أو نحو سنة ١٢١٩ هـ ومنعتى الموانع عن السير فى تميمها حتى دخلت سنة ١٢١٩ هـ ثم أردت ترويح النفس من عناء الاعمال فركبت ذهبتى وذهبت بها الى رأس البر ورتوت بها رتوت به من الكتب وهناك أتممت تصنيفها ثم عدت الى مصر فتتممت ما نقصت وكان الفراغ من ذلك التتبع فى أول يوم من شهر رجب سنة ١٢١٩ هـ ولما كان ابتداء التصنيف فى الثامنة عشرة وانتهائه فى التاسعة عشرة جهلت شطر التاريخ بحسب السنة الاولى وردت الالف فى مؤرخا لشارة الى السنة الثانية حيث أرخت تصنيفها بقولى

ومذكّل التصنيف قلت مؤرخا * كآبى لسان الحق يهوى الى الرشد

١ ٤٣٣ ١٤١ ١٣٩ ٤٩ ٤١ ٥٣٥

سنة ١٢١٩ هـ

١١
﴿ يقول المتوسل بذي القام المحمود خادم التصحيح بالمطبعة الأميرية طه بن محمود ﴾

نحمدك اللهم جدا يكون دليلا على رضاك وسبيلا قاصدا يبلغ بنا إلى حماك ونشكرك يا من
هدى بالذليل في الخلال وأوضح السبيل لمن سلك حتى يرح الخفاء وانكشف الغطاء وعرف
الحق من الباطل وتبين الرشدين التي فلا عذر بعدلن خبط في الدياجي وتخلف عن صحبة
الركب الناجي ولا مزية لتنازل به هذا الممر أنه « لأبدن صمعا وإن طال السفر » ونصلي
ونسلم على العلم المفرد صاحب الرسالة أحمد من بعثته ناطما العقد الوفاي نازرا إلى رأس الشقاق
واصطفية خبير بني مرسل بغير كتاب منزل إلى خيرة أمة أخرجت للناس وعلى آله وصحبه
الذين لا تقاس مسافة فضلهم بقياس اللهم وفقنا لاتباع سنته وأقصر أميالا نواجه قلوبنا
على محبته حتى لا نضل عن سبيله ولا نشذ شعيرة بل ولا شعرة عن قبيله آمين (أما بعد) فإن
نعم الله علينا في الشريعة المحمدية والملة الحنيفية نعمة لا يقدر قدرها ولا يؤدى شكرها
الامن قبضهم الله لألاء كلمة الدين وقع المعتدين المحدثين وذود المعترضين في سبيل المهتدين
أولئك قوم أيقنوا الهمة في نفع الأمة وأحسنوا في خدمة الشرع السلوك فأخدمهم الله
السادة وأوقف بأبوابهم الملوك

ومن خدم الأقوام بقيت نوالهم * فاني لم أخدمك إلا لأخدمها

فجزاهم الله خيرا عن شريعة جواد مآرها وأحسنوا جوارها ورعوها حق رعايتها فلم يغفلوا
عنها طرفه فكانوا لها « أوفى من السموال » وكانت بهم « أمتع من أم قرفة »

أولئك قوم انشأوا أحسنوا البناء * وان عاهدوا أوفوا وان عقدوا اشتدوا

وان قوما فوى بهم ظهرا الحق واشتد أزره ورغمهم أنف الباطل وخفت صوته لأحقاء أن
يستسقى بذكرهم الغمام وأن تدوم بعدهم أئمة النساء وعقم الارحام فرضى الله عنهم
وأرضاهم لأن غيبنا عن مبناهم أقدس دنا منناهم فتحن في خير باتناهم وفي عين وإيمان
بأسرارهم بن أمين وصل الينا الحق الامن طريقهم وعن تلقينا أحكام الله الاعن فريتهم
أمان يدعى المضي على الصراط السوي ونراه لم يصدق فعله قوله بل نأبى الدين وأهله
وعامل الشريعة بالهجر والقطيعة وطلتها وهي توار ولم يسم لها بحسن جوار فكيف
يزعم أنها كرهتها قائم بخدمتها أو يخال أنها معاملة أو يرى أنه لرحها واصل لا والله
ما هذا برأى راء اللهم الآن يكون واصل للراء

أيها المذبحي سلمى سقاها * لست منها ولا قلامه ظفر

انما أنت من سلمتي كواو * ألحقت في الهجاء ظلماء مرو

(هذا) ومن العادة المألوفة والسنة المعروفة بين السادة العلماء والقادة الفضلاء أنهم قد يختلفون في المقال مع اتفاقهم في المآل على أن مداركهم كلها سامية وأنظارهم إلى كبد الصواب رامية وقلوبهم على غرض واحد جميع وإن كانت ألسنتهم شتى

وإذا كانت القلوب جميعا * فالخلاف اللسان ليس بضائر

ولما كان خلافهم في بعض المسائل قد لا يكون له ثمرة ولا تحته طائل كاختلافهم في تحديد مسافة القصر الذي انتشر في كتب المذاهب الأربعة ومثل هذا الخلاف لا معنى له ولا منفعة ومن الواجب على أهل العلم تأويله ورده إلى أمر واحد إذ مسافة القصر في نص الشارع واحدة لا اختلاف فيها قام بهذا الواجب حضرة ذي الفكر الثاقب والنظر العائب العالم الفاضل السيد أجيد الحكيم الحسيني المحامي الشهير « حفظه الله » فصنف رسالته هذه المسماة « دليل المسافر » تصدى في التحقيق هذه المسئلة والفصل في هذه المسئلة وقد وجد كلمة القوم فيها مختلفه وأميلهم غير مؤلفه وخطواتهم ليست متساوية ومقاييسهم غير متدانية فمن جاعل الميل ألف ذراع ومن قائل أنه ألفان ومن مقدره ثلاث وخمسمائة إلى ستة آلاف وغير ذلك وأين الألف من الألفين مع أن هذه الأسماء في لسان الشارع صلى الله عليه وسلم ولغة العرب لم توضع إلا ليتبدل بها على مقادير معينة لا تزيد ولا تنقص فالاختلاف في معانيها من أقوى بواعث الخيرة والتخبط في مهامه الأشكال وفي هذا إبطال للحكمة الإلهية من نصوص الشرع الشريف التي جاءت ببيان ما أشكل وكشف الغطاء عما التبس من أفعال المكلفين

ثمة در الفصيل الآتي صاحب الرسالة ما أهداه إلى مظان الأشكال وما أسدأ نظاره وما أحسن اختياره فإن اختياره لهذه المسئلة التي أحاطت بها غيايب الخفاء وأسبل عليهم من اللبس غطاء فوق غطاء دليل على لطف شعوره ودقة نظره شأن كل لبيب

قد عرفناك باختيارك إذا كان * ن دليل على اللبيب اختياره

وليس هذا بغريب على السيد المصنف مع ما منحت من الفضائل العترة الطاهرة النبوية وخصت به من حسن الشرائع البضعة الحسينية الهاشمية وما ذاع صي أن أقول في مدح سادة أمهم الزهراء البتول وأنوهم المصطفى الرسول

وقد وجدت مكان القول ذاسعة * فإن وجدت لسانا فأنال فقل

لقد أسعدتنا بقراءة هذه الرسالة الأقدار فعلمنا بما لما لحضرة مؤلفها من الغيرة وثقوب الذهن
وجليل الأفكار وأنه محب لانفاق الكلمة فقد نحزى « حفظه الله » فيما نقل عن العلماء
من الأقوال ووفى بينها أحسن توفيق وأضاف الى ذلك بيان أحكام القصر وشروطه وأحكام
الجمع بالسفر والمطر وما يتعلق بذلك وبيان ما يترخص به المسافر من فطر رمضان وأنبغ ذلك
بيان الانفاق على أن الاذن ليست منقذاً منقذاً وأن العين منقذ منقذ ثم أضاف الى هذا
بيان سميت القبل في بعض الأقاليم وتحديد بعض المسافات التي تعتمد عليها شرط السكة
الحديدية بالقطر المصري فجاء كتاباً وحيداً في باب مغنياً بقشره عن إلباب غيره فما ظنك
بلبابه فما أخرج طلاب الفقه اليه وما أولاهم بأن ينسابقوا بل يتسابقوا عليه فستهلم عين
شمتة ما فاضته من اليسار الذي يصفر في جنبه قدر الدرهم والدينار

وقد زاد « حفظه الله » احسانه احساناً فنهض بطبعه على نفقته وتبرع عما أنفقته في
سبيل نشره مجانياً * بالمطبعة الأميرية ذات الحسن الجليل في عهد خديوم مصر الأكرم
ومليكها الأعظم من لا يشبهه عن اصلاح وطنه ثاني افندينا « عباس حلي باشا الثاني »
أدام الله طالع سعده وأقر عينه ببقائه على عهده مشعراً لهذا الطبع الجميل بنظر من هو نعم
الوكيل من عليه لسان الصديقين جناب وكيل المطبعة عزتكم محمد بك حسنى وتم طبعه
الجانب للسنة في أواخر رمضان سنة ١٢٩٠ من الهجرة ولما أذن طبعه بالكمال قرطته
مؤرخاً على حسب الحال فقلت

في العلم يا صاح فارغب * واسبق اليه المبادر
واجعل هوالك عليه * وقفاً وعقلك ناظر
واكثريه وتقدم * على جميع الاكابر
واقرب غبه من نساى * واصكثريه من تكاثر
لا يشغلك عنه * مال تأملت وافسر
فليس في الأرض خير * إلا عن العلم صادر
قل للذي مال عنه * الى جمال النواهر
مانفح روح بحيم * يكسى طلاء المقابر
لولا أولو العلم فينا * لم يهتد للرشد حائر
وكيف من غير طب * يزول داء مخايم
فلا تخجل كل حق * حياء ولا الكيل عامر

واطلب لشرك أهلك * والأهل للشكر نادر
 شجابه الأرض تحيا * حياتها بالمواطر
 كالألحى الحسينى * تسيل السراة الأخير
 أسدى النبا كتابا * يدعى دليل المسافر
 أضفى لمرى دليلا * على بروع الأواخر
 تبين الرشيد فيه * لكل سار وسائر
 وجهه بين خلف * لمن مضوا بجمع ما هير
 شربوا الخلاف وضاقوا * بالجمع ذرعاً جاهر
 كأنما كل قوى * عن مثل ذالجمع قاصر
 فقام أحمد بسدى * مؤلفا للمنافر
 حتى اطمأنت نفوس * منا وقرت قواطع
 أما تحرق مصر * بمنى أن تفلح
 جزاء مولا مخيرا * عن كل باد وحاضر
 فهالك بأصاح سفرا * تزداد منه بصائر
 عن فضله الجتم حدث * فالفضل كالصبح ظاهر
 قل لأمري شاء هديا * اصحب دليل المسافر

١٣٠ ٢٨١ ٣٠١ ٢٠ ١٠١ ٧٤ ٤١٢ س ١٣١٩

وهذا وقد كان صاحب الرسالة «حفظه الله» عرضا قبل طبعها على بعض السادة من علماء الأزهر الشريف فقرئت عليهم بمجلس انتظم عقده بداره التي بمدينة حلوان وشهدوا له بحسن الصنيع وكتبوا يومئذ بذلك كتابا أعربوا فيه عن قرعة عين ومن يدار تباح وفي مقدمتهم صاحب الفضيلة شيخ الجامع الأزهر «حفظه الله» وقد أثبتناه في صدر هذه الرسالة وبعد طبعها اطلع عليها جمهور من أفاضل هذا البيت المعهور وكتب منهم من كتب فأحيينا أن تثبت ما كتبوه تيمنا بأسرارهم وتخليدا لأثارهم ولتكتب الرسالة بشهادة العلماء ذوي الجلاله مزيد الاقبال عليها وركون طلاب الفقه اليها وكيف لا يركن اليها الطالبون وقد شهدوا لها بالحق من علماء الدين أربعون عدة أنباع الصادق الأمين يوم أنزل عليه «يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين» فكتب حضرة العلامة المفضل الفقيه الأكبر مولانا الشيخ عبد القادر الرفاعي مانحه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه
أجمعين وبعد فقد اطلعت على هذا الكتاب المسمى بدليل المسافر تأليف الفقيه الجليل
والنبيه النبيل العالم الهمام الحبيب النسيب السيد أحمد بك الحسيني الأزهرى فوجدته قد
وقف فيه على الاسرار والخصائى مع فهم لارموز والدقائق وبحث عن غوامض ومهمات
وتنبه على فوائد وتيمات فهو حسنة جادت بها قريحة هذا الفاضل وسجعت بها نفس
هذا الكريم الكامل كل ذلك يشهد به ذهن وقاد وفكر صحيح نقاد فجزاء الله الجزاء الجليل
وأجزله الأجر الجزيل بحمد سيد الانام عليه أفضل الصلاة والسلام

كتبه الفقير اليه سبحانه

عبد القادر الرافعى

عفى عنه

(وكتب حضرة المحقق العلامة والدراكة الفهامة مفتى
الديار المصرية الشيخ محمد عبده مامورته)

الحمد لله ولا حول ولا قوة الا بالله

سئلت أن أطلع على الرسالة التى ألفها حضرة الحامى الشهير السيد أحمد بك الحسيني فى تحقيق
مسافة قصر الصلاة لسانى وما أضاف الى ذلك من أحكام القصر وجمع الصلاة فطلعت
الرسالة فاذا هى قد حوت ما يهم الاطلاع عليه ويحمل بحسب التحقيق أن يدقق النظر فيه فقد
عنى صاحب الرسالة «أنا لله» بنقل ما قاله يجمع من أئمة الفقهاء من أهل المذاهب الاربعه
وتبيين وجوه الخلاف بينهم ورد الخلاف فى تحديد المسافة الى وفاء وأتى على بقية الاحكام
أيضاً بالطريقة النفل والتحقيق حق وفى كل مقام من ذلك حقه ولا يعلم مقدار
ما تجشمه المؤلف من المشقة الامن نظرى الكتاب مع شدة العناية والدقة فجزى الله الكتاب
خير ما يجزى عامل بعلمه وأكثرى المسلمين من يعنى بإيضاح الشرع ونقله

كانت به

محمد عبده

(وكتب مؤرخا حضرة العلامة الفضال الشيخ محمد بن محمد بن أحمد أعضاء المحكمة العليا
الشرعية بمصر)

دليل المسافر إذا ألجأ * كتاب مبين لما أشكل
أحق كتاب بأن يقتنى * ويرخص في سومه ما غلا
فبادر إليه وعول عليه * تجدربه سيدا فيصلا
أخاف ظنة بارك الله فيه * وبلغه كل ما أملا
لقد جاء تأليفه شافيا * لدا الخلاف الذي أعضلا
لذا جاء تاريخه جيدا * دليل المسافر هادي الملا

٧١١ ٧٤ ٤١٣ ٣٠ ١٠٢

سنة ١٣١٩

(وكتب حضرة العالم الفاضل الحبيب النسيب السيد علي البيلاوي
نقيب الأشراف بالديار المصرية وأحد أفاضل
العلماء الأزهرية ماصورته)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي وضع سبيل الحق لأهليه وبين للناس ما اختلفوا فيه فسلوكوا منهاج الشريعة
وتقربوا إليه بنفوس مطيعة والصلاة والسلام على واسطة كل خير لهموم الانام سيدنا محمد
النبي الامي عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة والسلام (هذا) وان الشريعة المطهرة الغراء
والملة الحنيفية البيضاء أقوم الملل بيانا وأقواها براهانا وأرشدنا إلى الصراط المستقيم
وأقربها هداية إلى دار النعيم ولما كان الانسان مجبولا بحكم الضرورة على الكذب في هذه الدار
وذلك يضطره تارة إلى الاقامة وتارة إلى الاسفار وهو في كلتا حاله مأمور بواجب العبادة لمن
هذه طريق السعادة وكان السفر كما ورد قطعة من المذاب لما فيه من الشدائد والاعتاب
خفف الله سبحانه العبادة فيه عن المسافر وأباح له فيه ما لا يجوز للحاضر ولما كانت الاسفار
لا توجب هذا الرخصة على العموم بل بشرط وقيد معلوم بين الائمة مسافة السفر الذي تخفف
فيه العبادة ولكن اختلفوا في تقديرها فقلت الافادة فلهذا لم يدر أهل هذا العصر متى

يدخلون اذا سافروا باب القصر ومتى يجوز لا يحدهم الا فطار ان دعتهم الحاجة في رمضان الى
الاسفار لانهم قد قدروا تلك المسافة بالذراع وذلك يختلف باختلاف الأزمنة والبقاع
فالهم الله فرع الدوحة الحسينية وزهرة روض العترة المصطفوية العلامة الفضال المتحلي
بأجل صفات النكال السيد أحمد بك الحسيني فبعد نصل الهمه وكشف عن الأمة هذه
الغمة في هذا المؤلف الفائق المسمى دليل المسافر فوضع الحق في هذا الموضوع على طرف
النظام وجمع بين المختلف من أقوال الاعلام وبين مساندة القصر للناس بما يعلمون في
هذه الايام مينا سمت القبلة وأحكام الصلاة والصيام ضاماً الشكل الى شكله والفرع
الى أصله حتى لم يبق ريب في هذه المسائل لعابد فاستحق من أهل ملتبه جزيل الحمد
فبجزاه الله على هذا الصنع الجميل جميل الجزاء ووفقه لأمثاله انه قد ير على ما يشاء

كتبه

على محمد السلاوي

المالكي

(وكتب حضرة العالم الفاضل الأديب الأريب الشيخ سليمان العبد
من أفاضل علماء الأزهر وأحد أعضاء لجنة ادارته)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

حمد الله يا من أيدت الشريعة المحمدية بأسنه أقلام العلماء الأعلام ونشكرك يا من رفعت
منار الهدى الخفيفة وشيدت أركانها بأئمة الدين على مدى الأيام فخصت من بين الملل
بعدم تطرق الخلال وأنهم لحفظ ونسطر وتقرر وتحرر وتجتني عارها من رياض الطروس
وتغتبس أنوارها من سماء نفائس النفوس يتناقلها العلماء جيل بعد جيل ويتنافس في
تخصيلها كل رفيع الهمة جليل تضرب الى تخصيلها أكباد الأبل من الاقطار السابعة
ويستضاء عند اقبال ظلام الشبهة بأنوارها الساطعة ويهتدى بنجومها الالامعة ويستقي
بغيوثها الهامعة فلها القلوب واعية والآذان سامعة وهي خيرى الدنيا والآخرة جامع
وصلاة وسلاما على رسوله الأعظم الذى هو العروة الوثقى فناعتصم به لا يضل ولا يشقى
فهليه من صلات الصلوات وعاطر التحيات ما يليق بعظمته العظيم ويختص به من التحية
والتكريم وعلى آله وأصحابه الذين قاموا بنصرة دينه واطهار حق يقينه فباؤا بالفوز

والرضوان والفضل والامتنان فهم في الدين قدوتنا وفي المعامل أئمتنا بهم اقتدينا
وبالسي خلفهم اهتدينا وعلى الأئمة المجتهدين أعلام الدين ومصابيح اليقين ورشاد
المسلمين دوتوا الشرائع والأحكام وبينوا الحلال والحرام واستنبطوا الفروع من الأصول
حتى يسر لنا جاء بعددهم الوصول ضاعف الله أجورهم وجعل في فراديس الجنان أنسهم
وسرورهم آمين

﴿ أما بعد ﴾ فقد اطلعت على كتاب دليل المسافر فوجدته جليل الفائدة في الباطن والظاهر
وحين تصفحت منه الصفائف والأوراق لاح لي منه مارق وراق وحلا في الأدواق مما تعقد
عليه الخصاصم ويشبه النطاق من الأحكام الشرعية المنفولة عن الأئمة المجتهدين أئمة الدين
وهذا المسلم المتعلقة بأعام المسافر وقصره وجمعه وصومه وفطره وتحقيق مسافته ذلك
مع التدقيق وتنسيقه مع غاية التوفيق فقد جمع فيه جمعا طامسا شوق النفس الزكية إلى
هذا الجمع الشريف وتشوق التحقيق تلك المسافة بهذا التحقيق المنيق ولما رأى حضرة
مؤلفه « حفظه الله تعالى » الأقوال في قدرها متباينة والنقول مع جلالها وكثرتها
متضاربة جمع بينها جمعا تطمئن له القلوب المذكية وترواح له أرواح ذوى الالباب السنية
فصار جديرا بقول الناظم

فانظرت عيوني قبل هذا * كتابا جاء في هذا السياق

فله دره ولفه الذي طابت منه الأصول والأعراق وصفت منه السجيا والشمائل والأخلاق
الاعلامه الاكمل والمفضال الأتمل الحبيب النسيب السيد أحمد بك الحسيني فجزاه الله
على ما جمعه وألفه وحققه أحسن جزاء وأكثر من أمثاله في خدمة الشريعة البيضاء مالا ح
بدر التمام وفاح مسك الختام آمين ولقد شفعت نثر كلامي بوصل نظم حسن راجيا الفضل
من رب المتن فقلت

إذا رمت نجما فسر وترؤد * دليل المسافر واصبر وتابر
ففي كل فصل يريك فورا * وفي كل باب يريك البشائر
أزال دجى المشكلات وأبدى * تقارير في طينها الحق ظاهر
فخطوبه يزدرى بالالكي * ويهزأ بالدر والدر فآخر
ومنسوقه العقد في نظم * يضيء جلاله بالباد وحاضر
بأنوار فكر الحسيني تباهى * فعن أحمد قدرونا المأثر

٩٩
وقد رقى طبعاً وراقاً فأرّخ * كتاب رقيق دليل المسافر

٤١٢ ٧٤ ٤١٠ ٤٢٣

سنة ١٣١٩

كتبه

بقلم سليمان العبيد

الشافعي بالأزهر

(وقرطه ورحاله حضرة العالم المحقق الشيخ بكرى محمد عاشور الصدي أحد أعضاء
المجلس العلمى بالمحكمة الشرعية بمصر فقال)

أيتها السيد الأجل * هذا جهد المقل

حوى رقة حق دليل المسافر * وجاء بلا شك عديم النظائر
وجاء كتاباً بهتدى كل من سرى * بتحريره الشافى لنيل المفخر
وجاء كتاباً غـيره لا يبقـى به * وفيه غناء عن سواء لناظر
كتاب حوى بالسط كل مسافة * من الفضل عنوان سبق الأواخر
حوى قصره المعالي المشيد بناؤه * مذاهب أهل الدين نحو الشعائر
فن رام قصر العبادة فى القلا * يتجذ فيه ماوى كافلا غير قاصر
يتجذ فيه قديم المسافة وأفيا * بشرح المعاني جامعاً للنوادر
وفيه من المبني الأساليب تزدري * بنظم اللائى رصعت بالجواهر
وفيه وفيه لا تنقف عند غاية * من المدح بالهـذا نكن خير شاكر
فله من شبيه الحسينى أحمد * رفيع عماد المجدين الأكاير
هو السيد المفضل ذو النسب الذى * علا عنصره لاشك بين العناصر
ولما انتهى فى الطبع قلبه ورخا * حوى رقة حق دليل المسافر

٤١٢ ٧٤ ١٠٩ ٧٠٠ ٢٤

كتبه

بكرى محمد عاشور

الصدي

وقرطه حضرة الاستاذ العالم الفاضل الشيخ محمد أحمد الطوخي الحنفي الازهرى
مفتش المحاكم الشرعية ومفتي نظارة الحقائق بقوله حفظه الله

لعمرك ما العلياء الالسا هر	وما الفخر الا بالسرى في الدبا هر
وما الجند الا العلم في كل حالة	به يرتقى الراق لا على المظاهر
فمن قاده التوفيق للعلم فليعش	حليف الهنا والسعد غير محذر
كأجد ذى العزم الحسينى من غدا	بنهج التقي والعلم أكل سائر
وحسبك برهانا غيايته بما	يروق من التحقيق تحقيق قادر
فهذا كتاب قد أفاد به العلى	وحقق ما تشافه نفس حائر
وفصل ما قد أجهلته بدلائلى	تولوا زمام الذمقة في كل قاهر
ووفق بالتدقيق بين كلامهم	فأبدى شعوس الحق من خلف سائر
لينك يا نسل الحسين وجده	كتاب سرى في الناس سرى الزواهر
بطبع ونشر قد خدمت به الورى	وأحرزت ذكرى بين باد وحاضر
لهذا السان الصدق قال مؤرخا	لتحققه صبقى دايمل المسافر

٢٥٣ ١٨٠ ٧٤ ٤١٢

سنة ١٣١٩

وهذا ما كتبه حضرات السادة الجهابذة من العلماء

الازهريين الآتى ذكر أسمائهم بعد

بسم الله الرحمن الرحيم

ان أجهلى ما تنافست فيه نفائس النفوس وأزهى ما تملت به صدور عرائس الطروس
جسد من فقه في دينه من اصطفاه وتبه لتحقيق مباحثه من استخلصه وارضاءه والصلاة
والسلام على من أوضع لنا طريق الهداية فسرنا فيه آمين من غوائل القوابى وعلى آله
وأصحابه الذين قاموا على قدم السداد فى تأييد دينه القويم وشروا عن ساعد الجد والاجتهاد
فى تشييد معالم صراطه المستقيم ﴿أما بعد﴾ فان من أجل العلوم قدرا وأكملها
طبا وتنشرا علم الفقه الذى عليه مدار العبادات التى يهتدى بها المرء أوج السعادة ولما كانت
ساحاته متسفة وطرفها متشعبة كان السه فى تقصير مسافئها وتوفيقها صعبا لا على من

التوفيق صاحب به وكان من ساعده الحظ فصاحبه التوفيق وكلت لديه معدات التدقيق والتحقيق الحبيب النسيب اللودعي الارب السيد أحمد بك الحسيني لقباً ونسباً الأزهرى نشأه الشافعي مذهبا نافذة تلامذة شيخ الاسلام ملك العلماء الاعلام شيخنا شمس الدين محمد الانباري خاتمة المحققين فقد لازمه حفظه الله مدة مديدة وتلقى عنه كتباً عديدة مفيدة حتى حرره اجازة بجميع مروياته فاقبل سنده بسنده وسند ساداته فقد صادفته العناية الالهية وحفته الرعاية الربانية فأنف حفظه الله هذه الرسالة التي لم يسبق لها نظير في حل المشكل وتسهيل العسير واتاج الطيب الكثير مع تحري النقل الصحيح ولطف الانارة وسلاسة التصريح ولولم يكن فيها من الفوائد الجم والمقاصد المهمة الا أنه «حفظه الله» حقق فيها تقدير الفروع والميل في مسافة القصر أتم تحقيق ووفق بين الأقوال المتباينة في ذلك أكمل توفيق لكان في ذلك الكفاية وفوق الكفاية فكيف وقد ضم لذلك أحكام صلاة المسافرين وصومه من حيث الجمع والنفير والفطر وغير ذلك كبيان سميت القبلة جزاء الله خيرا وتفع به كانفع بالفضلاء قبله وقد تليت علينا جميعا هذه الرسالة بمنزل حضرة مؤلفها بعصر القاهرة لازالت بعلماء الملة الحشيفية أهلة طامره وذلك في اليوم السابع عشر من شهر رمضان المعظم سنة ألف وثلاثمائة وتسع عشرة من هجرة المصطفى صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه الكاملين والتابعين وتابعيهم بإحسان الى يوم الدين

الفقير اليه تعالى عبد	الفقير اليه تعالى عبد	الفقير اليه تعالى حسن
الوهاب الحضري	الرجن فوده	ابن رجب السقا
الشافعي	الحنفي	الشافعي
الفقير اليه تعالى علي	الفقير اليه تعالى	الفقير اليه تعالى
رجب الصالح	محمد فراج	خلف بن علي
المالكي	الشافعي	المالكي
الفقير اليه تعالى	الفقير اليه تعالى محمد	الفقير اليه تعالى سالم عطا الله
مصطفى الحكيم	محمد الحلبي	البولاق الشافعي
الشافعي	الشافعي	بالأزهر
الفقير اليه تعالى سعيد	الفقير اليه تعالى محمد حسين	البولاق الشافعي
ابن علي الموجي		بالأزهر
الشافعي		

(وكتب أيضا حضرات الأفاضل الأزهر بين أصحاب الامضا آت بعد)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على سيدنا محمد الرفيع القدر العظيم الجاه وعلى آله وأصحابه المتحسين بسنته وكتابه فقد دعانا دار العاصم ليلة الرابع والعشرين من رمضان سنة ١٢١٩ هـ حضرة العالم الفاضل الحبيب النقيب السيد أحمد بك الحسيني فأجبت دعوته وهنالك ثلاثة رسائله المسماة دليل المسافر فاذا هي رسالة تشرية المبدأ والغاية جديرة بالاقبال والعناية من ذوي الفضل والدراية وأن يحلواها المحل الأول في حل ما أشكل وكشف ما أعرض لأربابها مشتملة على أربعة أبواب الباب الأول فيما ذكره فقهاء الأئمة المذاهب الأربعة الكرام وأئمة الفقه وشرح الأحاديث الفخام في تقدير الميل على ما توفيه عنهم من الأقوال بالأدلة والبراهين والخلاف في الخطوة والذراع والقدم والأصبع بين أولئك العلماء الراشدين الباب الثاني في تحرير الميل والخطوة والذراع وتحويلها للمتر والوقوف على تقديرها بالدليل والتوفيق بين أقوال الفقهاء والافق بين الأكبر ليعتبر بالوقوف عليهم ففهم معاني الأئمة والناظر الباب الثالث في تحقيق مسافة القصر وتحقيق الخسلاف بين علماء الأئمة أولى الشأن والقدر الباب الرابع في اقتداء المقيم والمسافر على ما لهم من الأقوال والنصوص ويتبعه فصل فيما يترخص به المربض والمسافر بفطر رمضان بنوع مخصوص وتحرير كلام الأئمة في الفطر بالواصل من الأذن والعين وذكر ما بينهم من الخلاف وخاتمة في سمت القبلة في جميع البلدان وغير ذلك من فرائد الشرائع وبالجملة فهي رسالة تستوجب حضرة مؤلفها حسن الثناء وشهادة بعظيم الفضل وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء فسأل الله تعالى أن يبلغه الأمل ويوفقنا وإياه لحسن العمل آمين

الفقيه إليه تعالى على

حسين البولاق

المالكي

الفقيه إليه تعالى

محمد مدوح

الشافعي

الفقيه إليه تعالى محمد

البناسبي

الشافعي

الفقيه إليه تعالى حسن داود العدوي

المالكي شيخ زواق السادة

الصعايدة بالأزهر

الفقيه إليه تعالى يوسف عبدالله

النقيب الملبجي

الشافعي

الفقيه إليه تعالى

محمد محمد عايش

المالكي

الفقيه اليه تعالى محمد
الزفافي المحلاوي
الشافعي

الفقيه اليه تعالى علي
سليمان البجراوي
المالكي

الفقيه اليه تعالى محمد
امام السقا الشافعي
بالازهر

الفقيه اليه تعالى
محمد بن تقي الحنفي
مفتي الاوقاف

الفقيه اليه تعالى علي
كبره العدوي
المالكي

الفقيه اليه تعالى محمد
ابراهيم السمالوطي
المالكي

الفقيه اليه تعالى
قاسم العراقي
بالازهر

وقرطه حضرة صدقنا الأديب الأريب العالم الفاضل الشيخ محمد جوده
أحد أفاضل الكتاب بالحكمة الكبرى الشرعية عصر
وأحد علماء دمياط بقوله حفظه الله

عليك السرى في طريق المآثر * فبالسرى والجندرك المفاخر
ولاتمش في الأرض من غير علم * ورافق دليلا يشيك المخاطر
فما كل من يرتدى السيف بحصى * وما كل ألف يرد البواذر
وتحير الأدلاء شههم رشيد * أمامك يسرى بنور البصائر
عجم المزايا الشريفة الحسيني * عظيم المنجيات كريم العناصر
أبان لنا ما تغيب قدما * وكم ترك الأولون لآخر
ودقق في البحث عن خير معنى * ووفق ما بين تلك الضمائر
يفكر يفوق الزواهر رضوا * تغيب نجوم السما وهواضر
أبا أحمد القسوم صغت كتابا * له انهم حرت السن وفواظدر
فياليت شعري هو الملك يسرى * أم الروض تبسم فيه الازاهر
فياحضرة البيك لازلت تهدي * بصديق الدلالة للحق حائر

فدليل وأرشد لك العلم أرخ * خير يهدي دليل المسافر

٤١٢ ٧٤ ٢١ ٨١٢

سنة ١٣١٩

(وقرظله مؤرخا حضرة صد يقنا الاديب الاربب اللوذعي الالمعي سليمان أفندي عياد
رئيس قلم الادارة بديرية الجيزة والمخرج من الازهر ومدرسة دارالعلوم
فعال حفظه الله)

من دليل المسافر الرشيد باهر * فاتبعنه وسرلنا أنت سائر
واشد الرحل في اطلاب المعالي * واحد للعيس آمنة لا محاذر
فسبيل العلياء أصبح سهلا * مابه خابط ولا فيسه عائر
أفن بعد ما الحيفي أنشا * سفره المنتقى دليل المسافر
يتواري عن المدارك علم * أو يغيب الهدى وتعتو البصائر
للمعري فهو الكتاب الذي قد * نور المشكلات وهي دياجر
ضبط الميل في مسافة قصر * وسواء مع خلط تلك المقادير
وأبان الأحكام قصرا وجمعا * ببيان كالشمس أبلغ ظاهرا
وبكل الجهات عين للقب * له ممتا والسمت من قبل قاصر
فله الله أحمد نفع لنا * س جميعا من طاعن ثم حاضر
وكذا العالم الشهير بعقل * ليس يرضى بغير آسنى المفخر
فهو أهل لأن يخص بشكر * وتناء على أياديه عاطر
وهو أولى بأن يهنا بظلم * من سليمان ضيغ صوغ الجواهر
بعد ما عين الكتاب والفا * دليل لا يهدي به كل حائر
وإذا قال فيسه وهو يؤرخ * من دليل المسافر الرشيد باهر

٢٠٨ ٥٣٥ ٤١٢ ٧٤ ٩٠

سنة ١٣١٩

كاتبه

سليمان

عياد

(وكتب حضرة الاستاذ العالم الفاضل الشيخ عبد الرحمن الخضري
شيخ السادة العلماء بنفردمياط)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نحمدك اللهم هديت الى دلائل المسافر وأزالت غياهب الشك فيه عن كل مكابر حتى رغبت
شخص تحقيقه على أفق أفكار المسترشدين وانجالت غوائف معاني تدقيقه على منصة اليقين
للمستفيدين ونصلي ونسلم على سيدنا محمد المبعوث بالشرعة السمحة الفراء والخنيقية
القوية الفحاء وعلى آله وأصحابه الذين وفقوا أميالهم على حفظها وتعليمها وعلى أتباعهم
ومن تلاحم عن وفقوا لجمها وتنظيمها (وبعد) فاني اطلعت على كتاب دليل المسافر
فوجدته مؤلفا على المرام اذ تكفل بحل مشكاة طالما كثر فيها الكلام بين الأفاضل
الأعلام وهي تحقيق ما ذكره في مسافة القصر من النقول المختلفة فصارت بهذا المؤلف
عقودا منتظمة مؤلفة وأتبع ذلك بيان ما يحتاج اليه المسافر من الأحكام وتحديد بعض
المسافات وسميت القابلة بغاية الأحكام وبالجملة فهو كتاب جليل يشهد بفضل مؤلفه المودعي
النبيل سلاله آل بيت الرسول والتعالي على العقول والمنقول وكيف لا والعالم من
إلهيه ومواهب اختصاصيه لاتنقيد بأول ولا آخر بل ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء
والله ذو الفضل العظيم

كتبه الفقير عبد الرحمن

الخضري خادم العلم

والعلماء بدمياط

وقرطه حضرة صديقنا الاستاذ الفاضل الشيخ أحمد الجلاوي
مدرس الرياضة بالازهر فقال حفظه الله

رأيت الحسين في الناس ساد * بفكر تسامي وفضل ربح
أبان خفيا ودليل صعبا * وأهدى الفقيه هدى ونصيح
أني بدليل المسافر سفرا * أحاط ويأجب إذا ما اقترح
وموافق بالطبع أرخته * دليل المسافر هدى وضح

٧٤ ٤١٢ ١٩ ٨١٤

س ١٣١٩

أحمد الجلاوي

مدرس رياضة

بالازهر

(وقرطه حضرة العالم الفاضل الاديب الارب الشخ عبد الرحمن قراة
مفتى سوهاج فقال حفظه الله)

وقفت أجيل الطرف وقفة حائر * فلم يدنى الأدليل المسافر
فصرنا وأغمنا وفي النفس حاجة * لقصر متى أولانعام قاصر
وصمنا وأفطرنا ولم يدر مفسر * ولا صائم مابين باد وحاضر
تسببت الآراء واختلاف الهوى * وقام بكل ناصر أى تاعبر
وما الحق إلا واحد ان تطاهرت * أعاديه لم يحفل به هذا النظائر
عن الميل مال القوم أعيال كتناهه * خواطرهم من بعد كذا الخواطر
وفي مهمة الارشاد قد قصرت خطي * أدلائهم من ناظر أو مناظر
وصافوا ذراعا بالحقيقة وانتهى * لأولهم فى رأى رأى الاواخر
وما زال فيهم قائم الخلاف قائلا * ذراع الأمانى أو ذراع الأباصر
انى أن يحصى الحق أبلغ ساطعا * يرد على الاعتاب جيش الديابر
فله نفس أسهرت جفن عزمها * لراحة نفس جففت اغبر ساهر
تصدت لتبيين الخلاف وأرجعت * بواطنه قدرا لمحض الطواهر
ولته صنع ابن الحسين وما أنى * به أجد السامى العلى والفاخر
فتم الفتى والحق أسنى مرامه * بعيد المرامى فى اقتفاء المسائر
سرى تبيل من ذؤابة هائمه * غتمه مراقطاهر بعد طاهر
فصخ فى معاليه وباهر فضله * جواهر خمد تزدري بالجواهر
فما كل محمود المساعى كأحمد * وما كل تأليف دليل المسافر
كتاب أنى فيه الحسينى للورى * بتحجج ما فيه قيام الشعائر
على لطف معناه ورقة لفظه * تقر به رآه جميع النواظر
أنى آخر ابدا الاوائل فضله * وكل أول أنى الكمال لا آخر

عبد الرحمن
قراة

(وكتبه حضرة الأديب الفاضل الشيخ محمد الشبلنجي من أهل العلم مانصه)

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله الذي بعلمه أحصى كل شيء عددا وبارادته سبحانه وتعالى جعل لكل شيء أمدا
والخلافة والسلام على من بعده الله من كل النكال فوق ما كان يحظره الإنسان على بل أفصح
الناس وأصدقهم كلاما وأعلامهم عند الله منزلة ومقاما سيدنا محمد الرسول الأمين وعلى آله
وصحبه أجمعين (وبعد) فلما كان غالب الأحكام الشرعية لا يخرج عن إمكانات
التصورات العقلية وإن البعض منها قد بقي على معرفة الزمان والمكان بداية ونهاية وتحديد
طرفيهما أولا وثانيا وذلك كصلاة القصر وعليه قد خرج هذا المنهج من سلف وتبعهم على أنهم
من خلف لكنهم زادوا في البيان وأوسعوا وأطنبوا في هذا المقام وتوسعوا إذ أنهم لم ينظروا
بعين التحقيق ولم يجشوا فيسه البحث الدقيق لأن قول قصورا عن إدراك المعنى المقصود ولا
يجزأ عن الوصول إلى فتح هذا الباب المسدود بل نقول إن طريق التقدير عما كان عليهم أسهل
وطريق البحث عن الحقائق عليهم طريق مطول أو نقول نفسد الزمان والامكنة بالتعديد
وبيان معالمها على الوجه المفيد ليس هو فنان فنونهم ولا شأننا من شؤونهم فاعتمدوا
على البيان من أربابهم ما رزقوا من طرق الصواب وأدخلوهم من باب لم يكن لهم من باب
لهذا قام من له السادة وصف ولقب والسيادة أصل ونسب العالم الخبير والفاضل الشهير
الشريف النبوي حقا بالأمين سعادة السيد أحمد بك الحسيني وجمع كتابا بأن فيه الخطأ
والصواب وأظهر من المعاني ما خفي من وراء حجاب معتد في ذلك على النصوص القوية
سالكا فيه مسالك الفصاحة العربية الأديبة فجاء كتابا لم ينسج على منوال ولم يزن جوهره
المعاني على مثاله فهو لا قيمة فيه ومقصود السائر الخيران دليل ومرشد مقيد لائم والقاصر
وإن كان حضرة مؤلفه قد عمده دليل المسافر ولما شاء بدرغمه وفاح مسلك ختامه أرخته

﴿ فقلت ﴾

متى ينشئ سيري وأخطى مهاجري * ويرتاح قلبي من عناءه وخاطر
وأذكر أياما تقضت بقربه * وأوقات أنس كان فيها مسامري
مضت وانقضت تلك الأمانات بسرعة * كطائف طيف أول حيلة زائر
حسنتا ظهور الفيس نطلب عودة * وهل يسمح المولى بعودة غابر
فكم جبت أرضا لت أعرف كنتها * وبت بقرب بين بال ودائر
وكم فرسخ سرتا سير قوائلي * وميل قطعنا في هجير هواجر
على أننا لقصدي نبلغ غاية * تكون هي القصوى لباد وحاضر
ضلت وضل الركب وهو متابعي * ولم أدر ما الركب المحب تبسائر
فبت أراعي النجم كي أهتدي به * فلم يبد في الآفاق نجم لنا ظري
وقائلة ما الحب ما الهجر ما الهوى * ولأنك من قوم كرام مظاهر

وما وصفهم الا المكارم والتقى * وما عندهم الا ذخائر ما أثر
 وهم الحسيني عترة وهو أحمد * امام شريف متقى من عناصر
 أجاد كتابا بالسافرة مدوة * والعالم الثوري صدفة ظافر
 وحسبنا ولكن المعاني غزيرة * هو الاقط لكن صوغه من جواهر
 أضاء للناس الكون كوكب فضله * فيان طريق الرشيد بين العشائر
 ونادي منادي الحق هي الى اتبعوا * فقد وافت البشرى بكل البشائر
 وجاء كتاب الصدق ينطق بالهدى * ويدعو الى الارشاد فوق المناير
 لئن كنت حبيبنا فاني مؤرخ * صدوق ينصحي اتبع دليل المسافر
 ٤١٤ ٧٤ ٤٧٣ ١٦٠ ٢٠٠

سنة ١٢١٩

محمد الشبلنجي

(وكتب بقرطه نظم اونترا مؤرخه الاستاذ الفاضل الشيخ قاسم العراقي
 أحد طلبة العلم بالازهر)

بسم الله الرحمن الرحيم

لأن الحمد في البداية والنهاية بامن أنعت على من اصطفته للدراية والصلاة والسلام على
 نبيك ورسولك محمد المرشد للطريق القويم وعلى آله وصحبه الخائزين بتشييد الدين كل أجر
 عظيم (وبعد) فقد اطلعت على هذا المصنف الباهر المسمى دليل المسافر الذي نسجه
 على منوال التحقيق حضرة العالم الفاضل السيد أحمد بك الحسيني ابن الرحوم السيد أحمد
 الجليل الراوي عنه مكارم الأخلاق والحمد الأئيل فرأيت مؤلفا جليلا على فضل مؤلفه دليلا
 اذا ودعه غرر مسائل تسر الخاطر وثرق الناظر كيف لا وقد حرق فيه الخطورة والقدم
 والاصبع والذراع وأرجع الميل للترحيب أظهر له الحق فكره السليم وكثرة الاطلاع وشاء
 ببعض فوائده وقد جسد الدهر منه بالفرائد وحيث انتهت يد بيع صنعه ووضع قلب
 مؤرخا فائق طبعه

دليل مسافر باهي المقاصد * له في العالمين بدت محمد
 وهذا بالهداية للبرايا * كتاب فائق جم الفوائد
 وفي فقه الأئمة جاء بهدي * مسائل في محاسن الفوائد
 بهجاءت قريحة غيرتهم * له بالفضل قد شهد الأماجد
 جليل القدر مدوح المزايا * وبدرع الاوه منهل كل وارد
 ذكي لا يضايقه ذكي * لغز عـ لاه طارفه وتالد

به هذا الكتاب زهايتها * بما قد حاز من تلك الشرائد
 على قصر المسافة مذبذبة * وكان له أسما خبير شائد
 وبين لأذهاب باختلاف * أقاويل جليات المقاصد
 وسوى بينهما بالحق فيه * وكان لجهها أجمعى نوادد
 لكل مسافر قصر وجمع * به هذا جاء عنهم نص وارد
 وجائز للتقسيم به اقتداء * لما قال الأئمة فهو عائد
 وفي رمضان ترخيص بقطر * لهذا والمرضى عنى بكابد
 وأوضح سميت قبله للصلى * بصدق منه للدين التعاضد
 وأبدى الفرق بين الأذن فيه * وبين العين والتشريح شاعده
 لثانية لباطنها انفتاح * ومنه الخلق بجذب كل صاعد
 ونص الشافعية قدسكاه * وليس بهما عن التحقيق حائد
 فهم عدوا صماخ الأذن جوقا * به الادخال يبطل صنوم عامد
 والسلف الأولى العلماء منهم * صريح النص تحقيقا يساعده
 على استحضار عرفي من مصل * لأركان الصلاة بلامعاذ
 كذا في العرف قد نصوا عليها * مقارنة بها اخلاص عابد
 وأيضا أثبتوا بصريح نص * مقارنة حقيقة المقاصد
 وليس لهم بالاستحضار يدعى * حقيقيا فهم فضلا أما جدد
 ولكن بعدهم خلف أطالوا * كلاما في الخلاف لكل رائد
 فهم قالوا نرى استحضار فيها * حقيقة أو عول كل واحد
 على هذا بما راموه منهم * وأبدوا ما لديهم من شواهد
 فالشافعية في الأم نص * على دعواهم بخلاف وارد
 وعندهم قد أجاب بحسن ظن * مؤلفه ومنه الظن جائد
 فما قالوا اتى تقسيم عقلى * لهم هذا على المنصوص زائد
 جزى الله المؤلف كل خير * بما أبداه من حسن المقاصد
 ولما فاق طبعها في حلاله * وليس لحسنه في الخلق جاعد
 لقد أرخت تاريخي نظام * بديع كالدرارى والفرائد
 دليل مسافر في الفضل تبدى * معانيه الضياء وعن قاصد

٧٤ ٣٨١ ١٠٣١ ٤١٦ ١٧٦ ٨٤٢ ١٠٦ ١٩٥

سنة ١٩٥٢ ميلادية سنة ١٣١٩ هجرية

قاسم القرابى

بالأزهر

(بقول مصحح الكتاب طه بن محمود)

الى هنا انتهى ما كتبه حضرات الافاضل الاسلام وجادته قرأه الادباء ارباب الاقلام
وكل قد احسن وأجل وأصاب وأطاب ونثله من كتابه وبذل من خزانته وعرف الفضل
لأجله فألقى الفرع بأجله « ولغا يعرف الفضل من الناس ذوره » ولولا أنهم رأوا هذه
الرسالة المضلوا وضحا وورثا راجعا لم يجدوها منسجمة مدح بل لم يسمع اليها منهم طامح فاتهم
« سقطهم الله » لم يذعنوا لتفضيلها ولم يشهدوا بشهادتها الا بعد ان تصفحوها واطرواها
مكاثم امن التحقيق وتحرير القول واعتدال المشرب وسلامة المذهب وتأنه ان الرسالة الجديرة
بما كتبوا ومن اطمع علم احكام كاهننا وما شهدنا الا بما علمنا فجزى الله حضرة السيد مؤلفها
خيرا لقد أعظم المعونة ورفع عن طلبة العلم المؤنة وركب كل صعب وذلول في تصنيف
هذا الكتاب الذي نشرف به لواء التحقيق والتوفيق وأخذ فيه بيد المسافر والمقيم فهداهما
الى جادة الطريق وتبرع بما أنفقه في طبعه ونشره ليعتفع به الغني والفقر ابتغاء للمعرفة
لا يضيع أجر المحسنين

كذلك كان آباءه الطاهرون آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ونفعنا الله بهم في الدنيا
والآخرة فان مباركهم وعلوهم وما اختصوا به من العلم والفضل والادب ومحاسن الشيم
أشهر من أن يستدل عليه

وليس يصح في الامكان تني * اذا احتاج النهار الى دليل
ولا عجب من حسني كرمته سبحانه وعظمت هزابه فان الدر من بحرهم يطلب والشي من
معدنه لا يستغرب والسيد مؤلف الرسالة حفظه الله مع كونه في السنين والذروة من هذا
النسب الكريم قد تجمل وتكمل بما يغنيه عن التمدح بالنسب من العلم والدين والعقل
والادب فسان حاله يشهد قول الاول

كن ابن من شئت واكتب ادبا * يغنيك محموده عن النسب

ان الفتي من يقول ها انا ذا * ليس الفتي من يقول كان أبي

وان كان لسان مقاله قد أنشدني لنفسه من شعره

كيف لأرتجي شفاعته جدي * خير خلق الله من غيري

وافتحاري في العالمين بأبي * أجد الله حيث كنت الحسيني

وعيننا دليلا على فضل السيد المؤلف حفظه الله « وما باله هدم قدم » أن شيخ الاسلام

وشيخ الازهر الشريف الشيخ محمد الانبائي رحمه الله اصطفاه وصييا واختارا شرفا في

أمواله وتركته بعده وفاته فأنما على ورثته بما يصلحهم ناظرا لوقفه الذي جعله بعده جارا

على أهله ووجوه الخيرات فتبام حفظه الله بذلك أحسن قيام وأجرى كل

شيء على وجهه الشريحي سددته الله وقواه ووفقنا لولاه

لما يحبس به ويرضاه بجاء من هولا انبياء

ختام عليه الصلاة والسلام

(فهرست دليل المسافر)

صفحة

- ٧ الباب الاول فيما ذكره فقهاء المذاهب الاربعه وأئمة اللغة وسراخ الحديث في تقديم الميل
والخلاف في الخطوة والذراع والقدم والاصبع
- ١٤ الباب الثاني في تفسر بر الميل والخطوة والذراع وتحويلها الى أمتار والتوفيق بين أقوال
الفقهاء والأقويين
- ٢٣ الباب الثالث في تحديد مسافة القصر وتحقيق الخلاف بين السادة الشافعية والسادة
الحنفية
- ٢٩ الباب الرابع في القصر والجمع واقتداء المقيم بالسافر وعكسه
- ٢٩ مطلب شروط القصر
- ٢٩ باب الجمع بين الصلاتين تقديم وتأخير بالسفر
- ٥٠ شروط جمع التقديم
- ٥١ شروط جمع التأخير
- ٥٢ الرخص المختصة بالسفر
- ٥٣ فصل في الجمع بالمطر
- ٥٤ فصل في الترخص بفطر رمضان للسافر
- ٥٨ مجت الكلام على الاذن وأنه ليست منفذا منفصا وان كان يسمى جوفاً
- ٥٩ مطلب الكلام على الاستحاضار الحقيقي في الصلاة
- ٦٧ مجت الكلام على العيين وأنها منفذة منفعة عند علماء الشريعة وان لم يعد عند السادة
الشافعية منفعة
- ٦٨ خاتمة في محرم رسميت القبلة
- ٧١ جدول سمت القبلة
- ٨٧ جدول تحديد المسافات التي يعتمد عليها شرط السمكة الجديدة بالفطر المصري

(تمت)



(بيان المواضع التي سبق اليها الخطأ وتصويبها واضافة زيادات بعرفة المؤلف حفظه الله)

صحيفة	سطر	خطأ	صواب
١٤	١٦	أواننا	وأننا
١٦	١٤	ويكون	وأن يكون
١٩	١٤	للزوم	للزوم
٢١	١٦	القياس	قياس الدرجة
٢٧	١٤	وعليه يعمل	وعلى غير المقياس يعمل
٣٠	٢٠	بنقص ستة	بنقص ستة
٣٣	٢١	إن لم	فإن لم
٣٧	٣٠	العمران	العمران
٤٦	١٧	لانه الاصل فيها	لانه لا أصل فيها
٥٠	٥٠	ملزمه	١٠ والنمر من ٧٣ الى ٨٠
٦٧	٣٥	الى هذه	الى معرفة هذه

(تنبيه) قد صرحنا فيما قبلنا عن علماء مذهبنا عن الامام الرازي والامام البيضاوي ان الثلاثة مراحل عند السادة الخنقية أربع وعشرون فرضاواتنا ان ذلك كثر ان الامام الشافعي في المستظهر والامام الفزاري في شرح العزيز رضي الله عنهما بذلك

(تنبيه) قد عرفت لنا على اعتبار خط الاستواء في حساب الدرجة والدقيقة الارضية وقد اعترض بعض المهندسين على ذلك الاعتبار وقالوا ان مساحة الاطوال المبنية على خط نصف النهار دون خط الاستواء وفاتهم ان الاعتبار المذكور انما هو على طريقة علماء الهيئة الفرنسية ولم يلاحظوا ان غيرهم من علماء الهيئة اعتبر خط الاستواء دون خط نصف النهار وهذا ما صرح به مترو وجيمسون في مذكرة المهندسين المطبوعة سنة ١٨٩٤ ميلادية حيث اعتبر الميل دقيقة ارضية من خط الاستواء وأنه ١٨٥٥ مترا وجاء في مذكرة المهندسين تأليف مولود واندروجرى من كلية بالبحر واندروجرى معاون كهربائي الهند الغربية وبنام اورامساي وذى كمرون من كلية جلاسجو اذ صرحوا بان محيط الارض مقسم الى ٣٦٠ درجة والدرجة مقسمة الى ٦٠ جزءا والجزء الواحد يبلغ طوله ٦٨٢ قدما وان هذا هو عيار المبدأ البحري الا في البحرية الانكليزية فان طوله ٥٢٨٠ قدما وجاء في قاموس شاتنرل في شدة قطب ميل انه ألف خطوة وهو الميل الروماني الذي كان مستعملا عند الرومانيين ٥٥

وأما به على عمله ووقفه له والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم

أحمد أبو خطوة الحنفي	كاتبه محمد بن حنين الحنفي	خادم العلم والعلماء وشيخ الجامع الأزهر سليم البشري المالكي
-------------------------	------------------------------	---

محمد أحمد الطوخي الحنفي	كاتبه الفقير محمد طوموم المالكي بالأزهر	شيخ رواق الشرافوه محمد التيجدي الشافعي
----------------------------	---	--

سليمان العبد الشافعي عضو لجنة إدارة الأزهر	كاتبه محمد موسى البيجيري الشافعي بالأزهر	هرون عبد الرزاق المالكي بالأزهر
--	--	------------------------------------

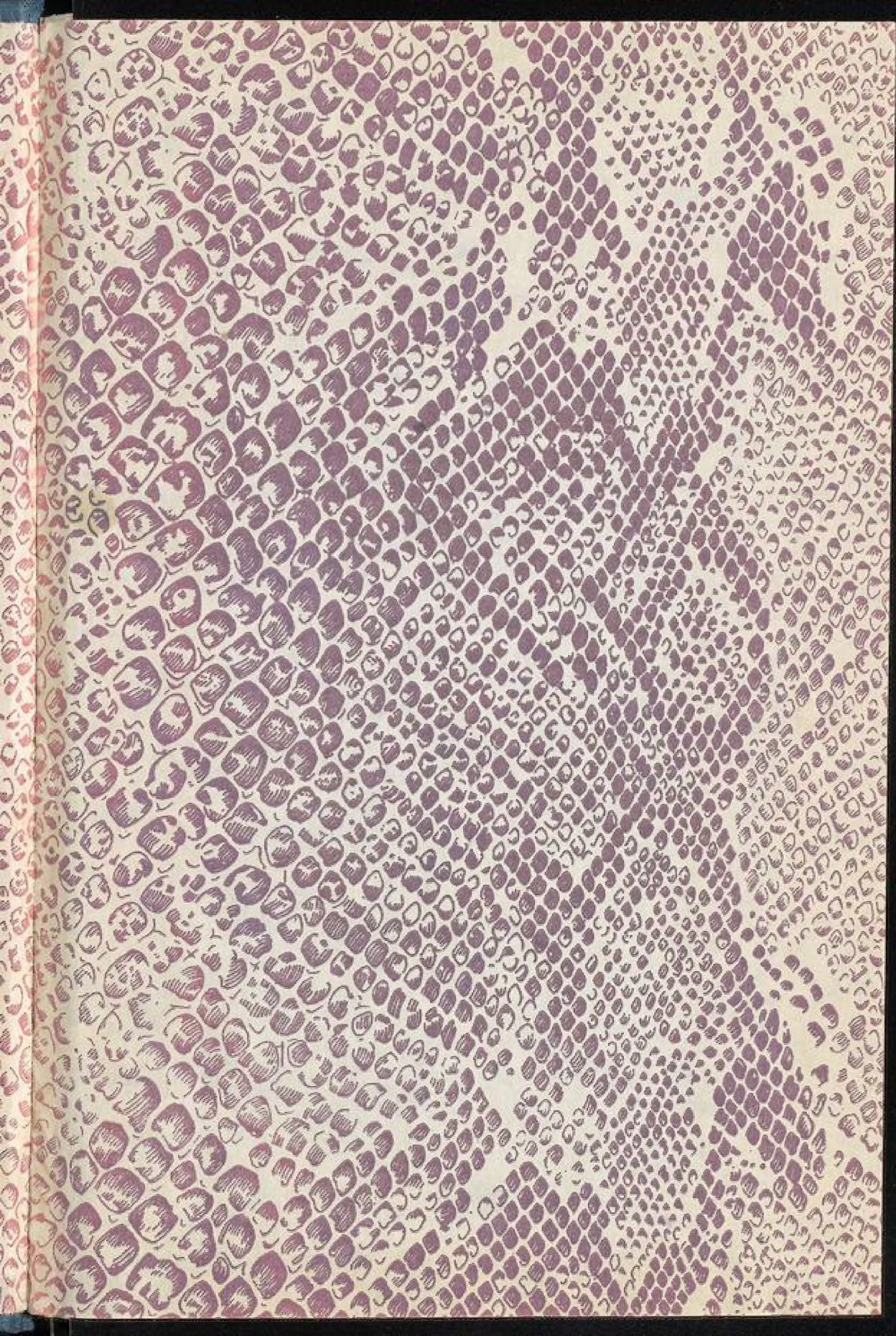
شيخ رواق السادة الخنابلة
أحمد البسيوني
الحنفلي

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل النظم والنور ثم خص الذين اصطفى من عباده المتقين بتجارة ابن ثبور وهدي الذين أنعم عليهم صراطا مستقيما وبين لهم طريق الحق طريقا قويميا وزين سماء الدنيا بمصابيح الكواكب فكانت إماما ودليلا للسافر في البصار والسياسب وقد آتم النعمة بما كمال الدين وقصر العارفين على عبادته حتى باتهم اليقين جعل التكليف بين الرخصة والعزيمة دائره لتكون تجارة الطاعة على طبق أحوال المكلف سائر سجداته أي دع بياهر حركته ما صنع ورفع بسلطان عظمته ما شرع له تجلت قدرته وتمالت عظمته ليس كنه له شيء في الارض ولا في السماء حارث في حقيقته فقول الحكماء خلق الانسان من صلصال من جامسنون وأنعم على أوليائه بتجور عين كأمثال الأولو المكنون جزاء بما كانوا يعملون * وأشهد أن لا اله الا الله خلق الانسان فقدره تقديرا وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله أرسله بشفير وانذرا قد جاءنا بالحق المبين تنزيلا من رب العالمين الذي شرفه العلم الحكيم وقال ولئن لم يكن خلق عظيم صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه المقربين وآل بيته الاقربين صلاة وسلاما متلازمين الى يوم الدين * وبعد فيقول قصير الباع العبد الضعيف أحمد الحسيني ابن أحمد بن يوسف بن أحمد بن عبد اللطيف غفر الله له ولوالديه ولا يجدادهم ذلهم وسائرهم في الدارين عيونهم انه غفور رحيم ستار علم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام
على امام المرسلين
سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه أئمة الدين
وغفر الله لنا ولوالدينا
ولسائرنا جميع
المؤمنين آمين
وبعد فيقول
العبد الاثيم راجي
عفوره الكريم
المتعذر برب القلق
من شر ما خلق ومن
شر غاسق اذا وقب
أحمد بن أحمد
ابن يوسف الحسيني



BP
174
.H58

AUG 29 1973
DEC 23 1970

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



GU55354637

BP174 .H58

Dalil al-musafir fi